دراسات

# الترابط النصي في الخطاب السياسي

## دراسة في المعاهدات النبوية

سالم بن محمد المنظري



بيت الغشّام
للنشر والترجمة

البرنامج الوطني لدعم الكتاب




# الترابط النصي في الخطاب السياسي

اهتمت علومٌ كثيرةٌ بدراسة النصوص، ليس علم النص أولها، فقد تقدمه إلى ذلك علم البلاغة واللغة والشِّعر والأسلوبيّة، إلا أنَّ ما يميز علم النص هو إقباله الكليّ على النص، في حين أن تلك العلوم تُقبل على النص جزئيًّا وتدرس منه ما تحتاجه فقط، فالبلاغة تأخذ من النص بلاغته، واللغة تأخذ منه لغته، والشِّعر يأخذ شاعريّته.

ولما كان النص النبويّ أسمى لغةً وأبين فصاحةً وأرقى أسلوبًا بعد القرآن الكريم، فإن تطبيق نظرية علم النص عليه برأي المؤلف، سيفتح للدراسات النصية منحىً جديدًا صوبَ النص النبويّ، لاسيما أن المُختار من النص النبويّ هو المعاهدات السياسية النبوية، وهي نصوصٌ سعى المؤلف من خلال تطبيق هذه النظرية عليها إلى اكتشاف الوسائل النصية المحققة لتماسك هذه النصوص، وإلى معرفة أسلوب الخطاب النبويّ في صياغة الدساتير والمعاهدات، وإلى اكتشاف إحدى مفردات ثقافة الوثائق السياسية في العهد النبوي؛ بعدّها نموذجًا لنصٍ نثريّ متقدم ذي طابعٍ رسميّ.



سالم بن محمد المنظري

حاصل على بكالوريوس التربية تخصص اللغة العربية من جامعة السلطان قابوس عام 2008م، وماجستير لدراسات اللغوية من جامعة نزوى عام 2013م. من أبحاثه العلمية ما يأتي: تأثير اللهجة العامية على مهارة الكتابة 2010م، والتوجيه النحوي في سورة الإنسان 2010م، والاتساق في نظرية علم النص 2012م، وتثمير الاتساق المعجمي في تعليم مفردات العربية لأغراض خاصة 2013م.


ISBN 978-99969-1-259-7
9 789996 912597

# الترابط النصي في الخطاب السياسي

## دراسة في المعاهدات النبوية

سالم بن محمد بن سالم المنظري

# الترابط النصي في الخطاب السياسي

## دراسة في المعاهدات النبوية

المؤلف: سالم بن محمد بن سالم المنظري

(كاتب من سلطنة عمان)

الطبعة الأولى: 2015 (مسقط)

يصدر بالشراكة مع:



بيت الغشام للنشر والترجمة

مؤسسة:

التكوين للخدمات التعليمية والتطوير

(سلطنة عُمان - مسقط)
للتواصل: هاتف: 99260386
ص.ب: 745 الرمز البريدي: 320
www.altakween.co

البرنامج الوطني لدعم الكتاب




هاتف: 24563401-24563400

البريد الالكتروني:

info@culturalclub.org

www.culturalclub.org

لوحة الغلاف الفنانه : شمسه بنت محمد الحجري

التصميم الداخلي والغلاف : سارة بنت سعيد العلوية



رقم الإيداع378 / 2014

رقم الإيداع الدولي(ISBN): 978-99969-1-259-7

## كلمةُ شكرٍ

"مَنْ لَمْ يَشْكُر النَّاسَ لَمْ يَشْكُر اللهَ"

شكرًا لكلِّ من وقف معي لإنجاز هذا العمل وإتقانه،

وأخصّ:

الدكتور عبدالحليم محمد حامد،

من جامعة السلطان قابوس

ووالديَّ العزيزين

وزوجتي أمّ رؤى

صدر بدعم



مجلس البحث العلمي

www.trc.gov.com

# المقدمة

اهتمت علوم كثيرة بدراسة النصوص، ليس علم النص أولها، فقد تقدمه إلى ذلك علم البلاغة واللغة والشعر والأسلوبية، إلا أن ما يميّز علم النص هو إقباله الكلي على النص، في حين أن تلك العلوم تقبل على النص جزئيًا وتدرس منه ما تحتاجه فقط، فالبلاغة تأخذ من النص بلاغته، واللغة تأخذ من النص لغته، والشعر يأخذ منه شعره، وهكذا.

ويُعدّ علم النص اليوم علمًا فتيًا كونه حديث النشأة؛ لأن ظهوره لا يجاوز نصف القرن، وقد كانت إشاراتٌ متوافقةٌ معه من بعض الوجوه عند علماء العربية القدامى من اللغويين والبلاغيين والنحاة والمفسرين أمثال سيبويه والجرجاني وابن هشام والزركشي، إلا أنه تكوّن وتنظّر غربيًا في العصر الحديث على أيدي علماء غربيين أمثال هاليدي ورقية حسن وفان دايك ودي بوجراند وكريستيفا. وعلم النص اليوم علمٌ يكشف العلاقات الخفية وراء تماسك النص وترابطه وتضامّه حول بعضه وفق منظومة محددة من المعايير النصية التي حددها روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، وهي سبعة معايير يلزم توافرها ليصبح النص نصًا: السبك، والحبك، والقصدية، والمقبولية، والإعلامية، والمقامية، والتناص.

وقد جذب ظهور هذا العلم عددًا من الباحثين لتطبيقه على نصوص نثرية وشعرية مختلفة؛ بغية الوصول إلى الوسائل المعينة على تحقيق تماسك النصوص.

فقد قدّم الدكتور صبحي الفقي دراسة تطبيقية على السور المكية، وقدّم الباحث خليل البطاشي دراسة تطبيقية على سورة الأنعام، وقدّم الدكتور زاهر الداودي كذلك دراسة تطبيقية على النصوص الشعرية والنثرية للشيخ علي بن عبدالله الخليلي، وغير ذلك من الدراسات. وما زال هذا العلم بحاجة إلى دراسات تطبيقية أكثر تبرهن على قدرته الحقيقية على بلورة واقع النص، وبيان عناصره النصية وعلاقتها بالخارج، وصلتها بعلوم اللغة والبلاغة والأسلوبية والاتصال والسياسة.

ولما كان النص النبوي أسمى لغة وأبين فصاحةً وأرقى أسلوبًا بعد القرآن الكريم، وبسبب عدم التطرق إلى دراسته من قبل في ضوء علم النص حسب علم المؤلف، فإنه رأى أن تطبيق نظرية علم النص عليه سيفتح للدراسات النصية منحىً جديدًا صوب النص النبوي، لاسيما أن المُختار من النص النبوي هو المعاهدات السياسية النبوية، وهي نصوص سعى المؤلف من خلال تطبيق هذه النظرية عليها إلى اكتشاف الوسائل النصية المحققة لتماسك هذه النصوص، وإلى معرفة الأسلوب النبوي في صياغة الدساتير والمعاهدات، وإلى اكتشاف خصوصية إحدى مفردات ثقافة الوثائق السياسية في العهد النبوي؛ بعدّها نموذجًا لنص نثريّ متقدم ذي طابع رسمي. واختيار المعاهدات السياسية النبوية يؤدي إلى تحديد موضوعي للثوابت والمتغيرات في لغة تلك المعاهدات وهيكلها وموضوعاتها.

وقد وظّف المؤلف في كتابه المنهج الإحصائي والمنهج المقارن، وذلك بعرض المفاهيم المرتبطة بالترابط الشكلي والدلالي في علم النص وشرحها، وتحليل المعاهدتين المدروستين في ضوئها، مع توظيف عملية الإحصاء في المقارنة بين المعاهدتين.

ويشتمل الكتاب على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، جاء التمهيد مسلّطًا الضوء

على ثقافة المعاهدات، مبينًا تعريفها في القانون الدولي والفقه الإسلامي، وموضحًا الأسباب الفعلية التي جعلت النبي صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين وقائدهم يضرب المعاهدات السياسية مع الأطراف الأخرى المتمثلة في قبائل العرب المختلفة من المسلمين ومن غير المسلمين، بالإضافة ما قدمه التمهيد من إحصاء للمعاهدات السياسية النبوية الواردة في كتب السنن والسير والتاريخ.

ويتناول الفصل الأول البعد النظري للموضوع، مبتدئًا بتعريف.. النص وتتبع وروده في الكتب العربية القديمة، ثم تعريف علم النص مع توضيح اختلاف آراء الباحثين في ذلك، وتتبع نشأة هذا العلم وتاريخه بدءًا من جذوره الأولى عند علماء العربية القدامى وانتهاءً بتاريخه الحديث المتزامن مع تكوّن نظريته. ثم يتلو ذلك بيان أسباب ظهور هذا العلم وحاجة الدراسات اللغوية إليه، مع كشف العلاقة الفاصلة بينه وبين علوم البلاغة والأسلوبية والعلوم الإنسانية المختلفة. وتمهيدًا للفصلين التطبيقيين الثاني والثالث يضيف الفصل الأول إلى مكوناته الأبنية النصية مبينًا أنواعها وتعريفاتها، ومقسمًا النصوص المدروسة إلى أبنيتها النصية وفق المفاهيم التي حددها علماء النص؛ إذ إن منطلق التحليل من هذه الأبنية.

وفي الفصل الثاني يجري تطبيق معيار الاتساق على معاهدتي الحديبية وثقيف بعدّهما نموذجين للمعاهدات السياسية النبوية، مع مراعاة توزيع وسائل الاتساق على ثلاثة أنواع من الترابط كما حددها بعض علماء النص، وهي الترابط النحوي، والترابط المعجمي، والترابط الصوتي، وبحوزة كل نوع تتبعٌ لوسائل الاتساق في النصوص، وتحليلٌ لذلك وإحصاءٌ لمرات ورودها، ثم استخلاصٌ لدلالات ذلك التحليل والإحصاء.

والفصل الثالث يُعنى بتطبيق معيار الانسجام على المعاهدتين، مع تناول عنصر ترتيب الأحداث والعناصر فيهما، وتوضيح علاقات الترتيب التي أحكمت تسلسل أحداث النص الواحد في إطار الوحدة النصية، وتناول التقنيات التي تضبط عملية التواصل بين المرسل والمتلقي في النص، وهي تقنية تحويل علاقات الإسناد، وتقنية الاشتقاق من لفظ المسند أو المسند إليه، وتقنية التوازي وتنامي النص. كما يتناول هذا الفصل العلاقات الدلالية الرابطة بين أجزاء النص سواء في إطار البنية الواحدة أو الأبنية المختلفة، كعلاقة التعليل والإجمال والتفصيل والتكرار والترادف والتقصّي والتقابل.

وفي الخاتمة بسطٌ لأهم ما توصل إليه هذا التأليف من نتائج وتوصيات.

وختامًا أشير إلى أن هذا العمل في أصله رسالة ماجستير نوقشت في جامعة نزوى بسلطنة عُمان عام 2013م، تحت عنوان " الترابط النصي في المعاهدات السياسية النبوية " ولعل الباحث المتخصص يرجع إلى أصل الرسالة ليجد تفصيلاً أكثر في بعض الموضوعات. والله وليّ التوفيق.

# التمهيد

المعاهدة كما يراها بعض المهتمين بالقانون الدولي هي "اتفاق يكون أطرافه الدول أو غيرها من أشخاص القانون الدولي ممن يملكون أهلية إبرام المعاهدات، ويتضمن الاتفاق إنشاء حقوق والتزامات قانونية على عاتق أطرافه، كما يجب أن يكون موضوعه تنظيم علاقة من العلاقات التي يحكمها القانون الدولي"[1]. ويفرّق البعض بين المعاهدة Treaty والاتفاقية Agreement، فيرى أن المعاهدة تختص بالجوانب السياسية والعسكرية، في حين أن الاتفاقية تكون حول جوانب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك[2]، وهكذا فتطلق المعاهدة على الاتفاقيات ذات الأهمية السياسية. وتُعقد المعاهدات بطرق رسمية وقانونية تبتدئ بالمفاوضات، ويليها التوقيع من قبل المندوبين المفوضين، وإبرامها من قبل رئيس الدولة، ثم تبادل وثائق الإبرام الذي يضفي عليها الصفة التنفيذية[3]؛ ولهذا جاء تخصيص عنوان الدراسة بالمعاهدات (السياسية) لتعطي هذه اللفظة إشارة واضحة بأن طابع المعاهدات سياسي وعسكري وليس اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو غير ذلك.

1. الوسيط في القانون الدولي العام. عبد الكريم علوان. ط4. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن. 2009م. ص 259.

2. أنواع الاتفاقيات الدولية. الموسوعة الحرة: جوريسبيديا. على الموقع الإلكتروني للموسوعة (www.ar.jurispedia.org).

3. أنواع الاتفاقيات الدولية. أيمن كمال السباعي. مقال على الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية للمترجمين العرب (www.wata.cc).

ومن منظور الفقه الإسلامي تعرف المعاهدة بأنها "عقد الصلح والالتزام بعدم إثارة الحرب بناءً على الشروط المتفق عليها، وقد تكون المعاهدة على اشتراط دفع المال من أحد المعسكرَين للآخر"[1].

وفي خضم الحياة السياسية التي عايشها النبي صلى الله عليه وسلم إبّان دعوته لدين الإسلام، عقد معاهدات مع عدد من قبائل العرب، جعلت ملة المسلمين والملل الأخرى على حدود فاصلة وواضحة، تحل لكل طرف حقوقًا وتلزمهم بواجبات. ويلجأ القائد إلى عقد المعاهدات مع الأطراف الأخرى لرعاية الحرمات ونصرة المظلوم وردع الظالم ورد المظالم وإحلال الوئام محل الخصام وحقن الدماء وبسط الأمن[2]. وقد حاول الباحث "محمد حميد الله" جمع هذه المعاهدات النبوية في كتابه (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. ط6. دار النفائس. بيروت. 1407هـ - 1987م)، وهو كتاب يستند في جمعه على مصادر التاريخ الإسلامي الشهيرة كطبقات ابن سعد وكتاب الأموال وسيرة ابن هشام وتاريخ الطبري وفتوح البلاذري وكتاب الخراج وغير ذلك، ويورد آراء المؤرخين والمحدثين في صحة بعض المعاهدات، ويثبت الاختلاف الوارد في الروايات، ويتحرى الدقة في النقل والتوثيق. وقد اجتهد الباحث اجتهادًا كبيرًا- كما أشار في مقدمة كتابه- في الحصول على نسخ مخطوطة من الوثائق من مختلف البلدان، فأورد منها ما حصل عليه. ولهذه الأسباب كلها كان اعتمادي على هذه المجموعة في نقل المعاهدات؛ لتحققي من صحة نقل صاحبها ودقته. وقد ضمت هذه المجموعة وثائق: المعاهدات، ورسائل النبي للملوك والأمراء والقبائل، والإقطاعات، وكتب

1. أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون، الجزء الأول من التشريع السياسي الإسلامي المقارن. د. خالد رشيد الجميلي. دار الحرية للطباعة. 1407هـ - 1987م. بغداد. ص 45.

2. المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام. د. محمود إبراهيم الديك. ط1. مطابع البيان للتجارة. دبي. 1983م. ص 105- 107.

الأمان، والاتفاقيات البلدية، وتولية العمّال، وصكوك العتق والبيع، وغير ذلك، وقد أوردها الباحث متفرقة من غير تصنيف. وبعد القراءة الفاحصة لتلك الوثائق وتصنيفها أمكن استخلاص المعاهدات منها بالاعتماد على تعريف عبدالكريم علوان للمعاهدة المذكور آنفًا. وجاء عددها (22) معاهدةً. (انظر الملحق 3).

وإذا تبيّنّا الشهود على المعاهدات وكتّابها نجد أن ست معاهدات فقط مذيلة بأسماء الذين شهدوا كتابتها، في حين أن ست عشرة معاهدة خلت من أسماء الشهود، ولعل في أذيال هذه المعاهدات سقطًا، لا سيما إذا علمنا أن الإشهاد على الكتابة مما أمر الله به في كتابة البيع حينما قال: "وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ"[1]، فكيف به في كتابة العهود والمواثيق بين دولتين أو بين رئيس دولة الإسلام وبعض أتباعه؟

ويُلاحظ أيضًا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يملي المعاهدات على أحد صحابته، وغالبًا ما يكون الكاتب عليًا بن أبي طالب. وقد وقع توثيق اسم الكاتب في تسع معاهدات فقط، منها معاهدتان موثّق فيهما اسم الكاتب وزمن الكتابة وهما المعاهدتان السابعة والثامنة.

وتأخذ المعاهدة النبوية هيكلاً واضحًا يبدأ بديباجة تضم الأسباب والبواعث على عقد المعاهدة، وفي أغلب الأحيان لا تدوّن الأسباب والبواعث في نص المعاهدة وإنما يتطرق إلى ذكرها الراوي ثم يُذكر طرفا المعاهدة، ثم أحكام المعاهدة، وأخيرًا الشهود والكاتب، وهذا ما اعتمده القانون الدولي اليوم في طريقة تحرير المعاهدات[2].

1. البقرة: 282.
2. يُنظر: القانون الدولي العام في وقت السلم. د. حامد سلطان. ط6. دار النهضة العربية. القاهرة. 1976م. ص 161- 163.

وتتسم لغة المعاهدات النبوية بالوضوح والبيان الذي لا يعتريه الشك أو التأويل أو التعقيد، إذ تكون عبارات المعاهدات واضحة لا تحتاج إلى تفسير، وتكون من الدقة والشمول بحيث تفصّل دقائق الأمور صغيرها وكبيرها كما قال الله تعالى في كتابه: "وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا"[1]. وتنتهج المعاهدات الأسلوب العربي الفصيح السلس الجامع المانع، المبتعد عن الإطناب والتكلّف والصناعات اللفظية.

وبتوافر هذه السمات في لغة المعاهدات النبوية وفي أسلوبها الجزل، وبملاحظة التماسك والالتحام الحاصل بين أجزاء المعاهدة الواحدة، يتطلع الباحث إلى الكشف عن الوسائل التي استطاعت أن تحقق لهذه المعاهدات ترابطها النصي من خلال دراسة دور معياري الاتساق والانسجام في هذا الترابط. ونظرًا لتشعّب التحليل النصي إلى فروع كثيرة فقد اقتصر الباحث على تحليل معاهدتين اثنتين فقط بوصفهما نموذجين للمعاهدات السياسية النبوية، وهما: معاهدة الحديبية ومعاهدة ثقيف. وقد وقع الاختيار عليهما للأسباب الآتية:

1. تمثل معاهدة الحديبية التي وقعت في السنة السادسة للهجرة منعطفًا تاريخيًا مهمًا في تاريخ الدعوة الإسلامية في حقبتها الأولى، حيث أعقب هذه المعاهدة فتح مكة في الثامنة للهجرة وهو فتح للإسلام والمسلمين، شهد عودة المسلمين إلى ديارهم التي شُرّدوا منها، وأصبح في أيديهم بيت الله الحرام الذي تقصده العرب من مختلف البقاع؛ لذا فإن الإسلام بلغ شأنًا عظيمًا منذ ذلك الوقت. كذلك فقد أبرزت هذه المعاهدة عددًا من المبادئ الإسلامية التي يلزم القائد المسلم التحلي بها مثل الصبر والتأني وتقبل الطرف الآخر وحبّ السلم والصفح والحكمة وقوة الأمل بالله.

1. البقرة: 282.

2. تمثل الخطوات التي سبقت كتابة معاهدة الحديبية- كما ورد في بعض الروايات- الجانب التفاوضي الفعلي الذي يحصل بين الطرفين قبل كتابة عهد بينهما، وسيتضح ذلك عند التعريف بهذه المعاهدة في الفصل الأول. وهيكل هذه المعاهدة جاء مطابقًا لعناصر هيكل المعاهدة الذي أشرنا إليه سابقًا، في حين أن الكثير من المعاهدات النبوية وردت وبعض عناصر هيكلها ناقصة، وربما كان ذلك- كما ذكرنا- بسبب وجود السقط فيها.

3. تمتاز معاهدة ثقيف بقصر جملها وكثرتها، ووفرة أسلوب الشرط فيها، وهذا ما يفتح المجال واسعًا أمام الباحث للكشف عن الوسائل المؤدية إلى الترابط النصي بين جمل هذه المعاهدة على كثرتها، والدور الذي قام به أسلوب الشرط في ذلك.

4. التفاوت المناسب في حجم المعاهدتين؛ إذ إن عدد أسطر معاهدة الحديبية (20) سطرًا، وعدد أسطر معاهدة ثقيف (37) سطرًا، وهذا التفاوت يوقف الباحث على نوعين من طول نفَس الصياغة النبوية في المعاهدات: نفَس طويل وآخر متوسط، ولكلٍّ منهما مقاصد ولفتات نصية في التماسك بين جملهما.

ويتم تحليل هاتين المعاهدتين تحليلاً نصيًا من خلال النظر إلى العلاقات الشكلية والدلالية القائمة بين أجزاء كلٍّ منهما؛ بغية الكشف عن الوسائل المحققة للترابط النصي للمعاهدات السياسية النبوية، ومعرفة الخصائص النصية التي يتسم بها الخطاب السياسي النبوي.

# الفصل الأول

## الإطار النظري للدراسة

# المبحث الأول: النص

## أولاً: تعريف النص

### أ. النص لغةً

جاء في لسان العرب أن "النص: رفعُك الشيءَ. نَصَّ الحديث يَنُصُّه نصًّا: رفَعَه. وكل ما أُظْهِرَ فقد نُصَّ.. ونَصَّت الظبيةُ جِيدَها: رفَعَتْه. ووُضِعَ على المِنَصَّةِ: أي على غاية الفَضِيحة والشهرة والظهور. والمَنَصَّةُ ما تُظْهَرُ عليه العروسُ لتُرَى"[1].

وجاء فيه أيضًا "نَصَّصت المتاعَ إذا جعلت بعضَه على بعض"[2]. "وأَصل النَّصّ أقصى الشيء وغايتُه.. ونصُّ كلِّ شيءٍ منتهاه"[3]. كما أن النص يراد به أيضًا "صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف"[4].

ويتضح مما ورد أن للنص معاني تدور حول المحاور الآتية:

1. الرفع (إشارةً إلى رفع الكاتب نصَّه حتى يفهمه المتلقي).
2. الإظهار(إشارةً إلى إظهار الكاتب نصَّه وتجليته بوضوح حتى يفهمه المتلقي أيضًا).
3. ضمّ الشيء إلى الشيء (إشارةً إلى الاتساق والتراصّ الحاصل بين أجزاء النص).

1. لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. ط4. دار صادر. بيروت. 2005م. مادة (نصص).
2. المرجع السابق. مادة (نصص).
3. المرجع السابق. مادة (نصص).
4. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط4. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. 2005م. مادة (نصص).

4. أقصى الشيء ومنتهاه (إشارةً إلى أن النص أكبر وحدة لغوية يمكن الوصول إليها).

ب. النص اصطلاحًا

نظرًا لحداثة علم النص، ولقلة ورود مصطلح "النص" Text في المؤلفات القديمة؛ الأمر الذي يشير إلى ندرة العناية بتعريفه ووضع حدوده قديمًا، فإن الآراء تشعبت كثيرًا في تحديد هذا المصطلح بعد أن ظهر علم النص. وقد أورد "الفقي" ثلاثة أسباب تكمن وراء صعوبة تحديد تعريف متفق عليه لهذا المصطلح، وهي[1]:

1. التماس الحاصل بين علم النص وغيره من العلوم، كعلوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، وعلوم النفس والاجتماع والفلسفة وغيرها.
2. تعدد المعايير التي تتحقق بها النصية حسب اختلاف الباحثين في ذلك.
3. عدم اكتمال تطوير نحويات النص، وهذا يعني عدم اكتمال هذا العلم.

ولهذا فإن تعريفات الباحثين لهذا المصطلح تختلف حسب المرجعيات المعرفية التي ينطلقون منها، وقد يكون من غير المنطق من جهة التصور اللغوي أن يوجد لدينا تعريف جامع مانع للنص، كما يرى "بحيري"[2].

وبعد الإمعان في تعريفات النص التي اطلعتُ عليها، والحدود التي رسمها له الباحثون، يتضح لي أن حدود النص تدور حول المحاور الآتية:

1. الاهتمام بشكل النص وهو ما يطلق عليه اتساق النص: حيث يرى بعض الباحثين أن النص بنية مترابطة من الجمل، كـ"فاينريش" Weinrich الذي يراه تكوينًا حتميًا يحدد بعضه بعضًا، ويقصد بذلك أن النص "وحدة كلية مترابطة

1. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية. د. صبحي إبراهيم الفقي. ط1. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. 1431هـ - 2000م. 1/25-27.

2. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد حسن بحيري. ط1. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1413هـ - 1993م. ص106.

الأجزاء؛ فالجمل يتبع بعضها بعضًا وفقًا لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهمًا معقولا، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجمل السابقة عليها فهمًا أفضل"[1]. ويشترط "شميت" Schmidt وحدة الموضوع في النص[2]، ويرى "إيزنبرج" Isenberg أنه متوالية متماسكة من الجمل، ويؤكد أن مصطلح (متوالية) ينبغي أن يفهم بالمعنى الرياضي للكلمة[3]، ويركّز "جوبنيك" Gopnik على أن "النصية" Contextuality يجب أن تقام على أحكام تتعلق بالنص في كليته، لا على أحكام تتعلق بالجزء منه[4]، كما يعرّفه "برينكر" Brinker بأنه تتابع مترابط من الجمل[5]، ويعلّق "شبلنر" Chepilnner على هذا التعريف بأنه دائري، يوضح النص بالجملة والجملة من خلال النص، وأنه تعريف غير منهجي من الناحية العلمية لغموض الرموز والعلاقات التي يتضمنها، واتساع الوصف، ومن ثم لا يمكن تطبيقه[6]. ويرى "الزنّاد" أن "النص يطلق على ما به يظهر المعنى، أي الشكل الصوتي المسموع من الكلام أو الشكل المرئي منه عندما يترجم إلى المكتوب، وهذا الشكل الصوتي يمثّل آخر طور يبلغه الكلام في تولده "البنية السطحية" Surface text [7]؛ فالذي به يظهر المعنى هو شكل النص، سواءً أكان منطوقًا أو مكتوبًا، والتركيز هنا على البنية السطحية للنص. ويتضح أن

1. اللغة والإبداع الأدبي. د. محمد العبد. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. القاهرة. 1989م. ص36.

2. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد حسن بحيري. ص106.

3. مدخل إلى علم اللغة النصي. فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر. ترجمة: د. فالح شبيب العجمي. مطابع جامعة الملك سعود. الرياض. 1419هـ - 1999م. ص25.

4. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص. محمد الشاوش. ط1. المؤسسة العربية للتوزيع. تونس. 2001م. 107/1.

5. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص107.

6. علم النص والدراسات الأدبية. برند شبلنر. ترجمة: محمود جاد الرب. جامعة الملك سعود. الرياض. 1987م. ص88-89.

7. نسيج النص. الأزهر الزنّاد. ط1. المركز الثقافي العربي. بيروت، الدار البيضاء. 1993م. ص12.

هذه التعريفات تركز بالدرجة الأولى على ضرورة وجود علاقة الاتساق بين أجزاء النص، في حين أنه ليس بالضرورة أن يُنتِج اتساق الجمل مع بعضها نصًّا مفهومًا مترابطَ الدلالة، فلو قلنا: أحمد في سيارته قبل أن يشتري بيتًا بقرض من البنك، لن يُفهم المراد من هذا النص رغم أنه متّسق شكلاً؛ لذا فلابد أن تجمع حدود النص بين الشكل والدلالة.

2. الاهتمام بدلالة النص وهو ما يطلق عليه انسجام النص: نجد بعض الباحثين يجعل ما ينتهي إليه اللفظ أو مجموع الألفاظ من الفهم والوضوح والانسجام هو الأساس في تعريف النص، ويتضح ذلك في رأي "دريسلر" Dressler إذ عدّ النص رديفًا للقول التام[1]، والقول التام هو الكلام، الذي عرّفه اللغويون قديمًا بأنه اللفظ المركب الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها[2]، ومعنى ذلك أن هذا القول أو اللفظ يوصل إلى المتلقي الفكرة التي يحملها بوضوح إلى ذهنه، فيفهمها ويعيها. ويعرّفه "فان دايك" Van Dijk بأنه الوحدة اللغوية الأساسية التي تتحقق باعتبارها خطابًا في أقوال[3]، ويفهم من قوله "في أقوال" ما يفهم من معنى القول التام في التعريف السابق. ويرى "بليش" Plich أن "النصوص هي أجزاء الخطاب المختلفة الطول، الشفوية أو المكتوبة، وكل جزء من أجزاء النص يكوّن قولاً"[4]. ويلاحظ أن هذا الاتجاه اهتم بالدلالة وزهد في الصياغة، ولا يمكن أن تعالج الدلالة مشكلة الصياغة؛ إذ لكلّ جانبه الذي يعطيه اهتمامه، والنص يمكن أن يكون مفهومًا وواضحًا لكن اتساقه ليس متحققًا، كعبارة (انتبه - عبور شاحنات) فالسائق يدرك

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص106. نقلاً عن: EinfÜhrung in die Textlinguistik, Dressler, W.U. (Hrsg), TÜbingen, 1972 (Konzepte), S. 1.

2. انظر مثلاً: شرح ابن عقيل. عبدالله بن عقيل العقيلي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط2. دار الفكر. دمشق. 1985م. 14/1. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. 1998م. 35/1.

3. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص106.

4. المرجع السابق. 83/1.

من ذلك أن ثمة شاحنات تقطع الطريق من حين لآخر، فيجب عليه أن يقود ببطء في هذه المنطقة حتى يتجنب التصادم، رغم أن كل هذه الألفاظ التي شرحت العبارة- والتي تعبّر عن اتساق النص- غير مذكورة فيه.

3. الاهتمام بشكل النص ودلالته (أي باتساقه وانسجامه): لابد من توافر هذا المحور في تعريف النص؛ إذ لابد أن يكون النص متّسقًا في شكله وطريقة صياغته، ملتزمًا بالقواعد النحوية، وفي الوقت نفسه لابد أن تكون أجزاؤه منسجمة مع بعضها، تعطي دلالة واضحة من اجتماعها، وتقوم بين أجزائها علاقات دلالية تحقق الترابط بينها. ولعل أشهر من دمج بين الاتساق والانسجام، أو بين الشكل والدلالة، أو بين السبك والحبك كما يطلق عليهما البعض، هو الأمريكي "دي بوجراند" De Beaugrande، حيث صاغ لنا تعريفًا جامعًا للنص، زوّده بسبعة معايير تحقق النصية في اللفظ اللغوي، فهو يرى أن النص حدث تواصلي، يلزم لكونه نصًا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، وهي:

أ. السبك Cohesion أو الربط النحوي أو الاتساق.

ب. الالتحام Coherence أو التماسك الدلالي أو الانسجام أو الحبك.

ت. القصد Intentionality أي هدف النص.

ث. القبول أو المقبولية Acceptability وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص.

ج. الإخبارية أو الإعلامية Informativity أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه.

ح. رعاية الموقف أو المقامية Situationality وتتعلق بمناسبة النص للموقف.

خ. التناص Intertextuality ويتضمن العلاقات بين النص والنصوص الأخرى.[1]

فهذه المعايير السبعة تحدد النص من اللانص على رأي "دي بوجراند"، وسآتي

1. النص والخطاب والإجراء. روبرت دي بوجراند. ترجمة: أ.د. تمام حسان. ط2. عالم الكتب. القاهرة. 2007م. ص103-105.

على شرح المعيارين الأول والثاني في المبحث الثالث من هذا الفصل؛ كون هذه الدراسة تنطلق منهما في تحليل النص موضوع الدراسة.

4. امتداد النص وشموليته للمنطوق والمكتوب: يرى بعض الباحثين أن النص ليس له امتداد محدد؛ فيمكن أن يكون كلمة أو جملة أو فقرة أو مقالا أو حتى كتابًا، كما يمكن أن يعبَّر به عن اللفظ المنطوق واللفظ المكتوب معًا. ولعل أشهر من يمثّل هذا الاتجاه "هاليدي" و"رقية حسن" Halliday & Ruqaya Hasan ، فقد تبيّن لهما أن "كلمة النص تستخدم في علم اللغة للإشارة إلى أي فقرة Passage منطوقة أو مكتوبة Spoken or written مهما طالت أو امتدت. والوحدة الدلالية للنص ليست شكلاً Form بل معنى Meaning؛ لذا فإن النص يتصل بالعبارة أو الجملة من طريق الإدراك لا الحجم"[1]. كما عرّفه "هيالمسلاف" Hjelmslev بأنه ملفوظ لغوي، قد يكون محكيًا أو مكتوبًا، قصيرًا أو طويلاً، قديمًا أو حديثًا[2]. ويؤكد "كريستال" Crystal على امتداد النص، وأنه منطوق أو مكتوب، ويمثّل للنصوص الطويلة بالتقارير الإخبارية والقصائد، وبالنصوص ذات الكلمة الواحدة إشارات الطريق[3]. وهذا الاتجاه من التعريفات تمخّض من جدل واسع حول التفريق بين النص والخطاب؛ أيطلق النص على المنطوق والمكتوب معًا أم يختص بالمكتوب دون المنطوق؟ فكان من بين الآراء رأي "استوبس" Stubbs حيث يرى أننا نتكلم غالبًا عن "النص المكتوب" في مقابل "الخطاب المنطوق"، وغالبًا ما يعني "الخطاب" الخطاب التفاعلي Interactive discourse، في حين يكون

---

1. Cohesion in English, Haliday M.A.k And ruqaya Hasan, Longman, London, 1976, 2-pp. 1.

٢. التراكم العلاماتي بين النص المنطوق والنص المكتوب. محمد إسماعيل بصل. مجلة المعرفة. العدد 370. 1994م. ص67.

3. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, Cambridge University press, Cambridge- New York, 2003, p. 459.

النص مونولوجًا غير تفاعلي[1] Non-interactive monologue. ونجد "ماكدونيل" McDonell تجعل الحوار الشرط الأول للخطاب[2]، ويعقد "محمد العبد" مقارنة بين النص والخطاب في خمس نقاط، مجمل القول فيها أن النص في الأصل هو المكتوب، وأنه يكون قصيرًا وطويلاً، في حين أن الخطاب هو المنطوق، وأنه يتميز عادةً بالطول والامتداد والحوارية[3].[4]

1. النص والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ط1. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. القاهرة. 1426هـ - 2005. ص9.

نلاحظ أن «استوبس» تجاوز بالخطاب من معنى التواصل Communication إلى معنى التفاعل وانتقال الأثر إلى النفس Interactive، وهذا كالخطبة مثلا؛ فإن لها من التأثير المباشر على نفسية سامعها ما لا يمكن للمقال مثلاً أن يُحدثه في نفسية قارئه، وفق هذا التحديد.

2. مقدمة في نظريات الخطاب. ديان ماكدونيل. ترجمة وتقديم: د. عزالدين إسماعيل. ط1. المكتبة الأكاديمية. مصر. 2001م. ص67.

3. انظر: النص والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ص12.

4. التداخل بين النص والخطاب مما لم يحسم أمره بعد، فنجد أن البعض يفرق بينهما باعتبار (النص) كائنًا فيزيائيًا منجزًا، و(الخطاب) موطن التفاعل والوجه المتحرك منه (انظر: نسيج النص. الأزهر الزناد. ص15)، والبعض يقرن (النص) بما قيل على نية الاتصال كإلقاء كلمة في حفل مثلاً، في حين أن (الخطاب) مجموعة النصوص التي يربط بينها مجال معرفي واحد، وتم التوسع في ذلك ليكون (عالم النص) جملة من المفاهيم التي نقلها النص إلى المستمعين، و(عالم الخطاب) جملة الهموم المعرفية التي جرى التعبير عنها في الخطاب (انظر: النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص72). وقد امتد هذا التداخل بين النص والخطاب إلى أن درس علاقة علم النص بعلم الاتصال؛ مما حدا بـ: «كلماير» W. Kallmeyer وهو أحد رواد علم النص أن يجعل علم النص يتجاوز دراسة أبنية النصوص إلى دراسة صفات التوظيف الاتصالي للنصوص، حتى غدا علم النص عنده مساويًا لعلم الاتصال (انظر: أساسيات علم لغة النص. مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه. كلماير وآخرون. ترجمه وعلّق عليه: د. سعيد حسن بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2009م. ص-55 113)، وهو ما تحاول هذه الدراسة تحاشيه، مكتفيةً بجعل اختصاص علم النص في دراسة أبنية النصوص، مع الاستفادة من العلوم الأخرى المتصلة به، من غير أن تتناول موضوعاتها بأدوات علم النص اللغوية، فلكل علم أدواته التي يطبقها في دراساته، وثمة أمر آخر لا يشجع على انفتاح علم النص كثيرًا على العلوم الأخرى، وهو الخشية من أن يُفضي علم النص إلى التلاشي بعد أن تتشابه مباحثه مع مباحث تلك العلوم. ويمكن أن يُرجأ الحديث عن علاقة علم النص بالعلوم الأخرى إلى حينه في آخر المبحث الثاني من هذا الفصل.

5. تواصلية النص: يربط الكثير من الباحثين وظيفة النص بالوظيفة الاتصالية، حتى صار بعضهم يميّز النص عن اللانص من خلال تأدية هذه الوظيفة. فالنص عند "هارتمان" Hartmann "علامة لغوية أصلية، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي" حيث ربط النص بالوظيفة الاتصالية، بالإضافة إلى إمكانية تعدد تفسير العلامة اللغوية[1]. كما نجد "كلماير" Kallmeyer أيضًا يوسّع مفهوم النص ليشمل الإشارات الاتصالية غير اللغوية كصفارة ناظر محطة القطار والصور الرمزية وألوان إشارات المرور ولغة الجسد، حيث يعرف النص بأنه "العلاقات الاتصالية التي ترد في تفاعل تواصلي"[2]، فتعبير هذه الإشارات عن وظيفتها سواء اللغوية أو غير اللغوية يعني تواصلها وتفاعلها مع متلقيها. وممن أكّد على عنصر الاتصال في تعريفه للنص كذلك "هاليدي" و"رقية حسن" و"سولرز" Sollers و"كريستيفا" Kristeva و"كريستال"[3].

فهذه جملة المحاور الأساسية التي دارت عليها التعريفات الاصطلاحية للنص. والذي أرتضيه تعريفًا مناسبًا للنص هو: هو نظام كلي منطوق أو مكتوب، مكوّن من محمولات معرفية تربط بينها روابط شكلية، أو دلالية، أو شكلية ودلالية، تنتج فكرة أو أكثر في سياق تفاعلي اتصالي بامتداد مفتوح.

1.. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص106.

2.. النص والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ص7-8.

3. انظر: 1. 1. 2-Cohesion in English, Haliday M.A.k And Ruqaya Hasan, pp.

2. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, p. 459.

3. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب ووصاياه ورسائله للولاة. عثمان حسين مسلم أبو زنيد. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمّان. 2004م. ص9-10.

## ثانيًا: تاريخ مصطلح النص

لا نجد في كتابات القدماء ذكرًا لمصطلح (النص) كالذي نعني به في علم النص اليوم، وإنما تداولوا هذه اللفظة بمعانيها اللغوية كالبيان والظهور والرفع، ومن ذلك ما ورد في كتاب (الخصائص) لـ "ابن جني" متحدثًا عن رأي المتكلمين في معنى الكلام والقول:

"وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما، والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول، ولكل قوم سنة وإمامها"[1].

كما وردت عند "ابن هشام" في (مغني اللبيب) في باب (أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون) حيث قال:

"أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، ووهم "الزمخشري" فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد ابن السيد وابن مالك"[2].

ولا يمكن أن نعدّ هذه المداولات للفظة من قبيل تاريخ مصطلح (النص) الذي نعنيه، إلا أن ما يمكن أن يكون تاريخًا حقيقيًا له ما نجده في التراث العربي من ورود بعض الإشارات من قبيل أن النص يشمل العناصر اللغوية وغير اللغوية وهو ما يشير إليه المحدثون في علم النص اليوم من اشتمال النص على العناصر غير اللغوية كإشارات المرور مثلاً والرسومات التوضيحية، حيث نجد "الجاحظ" في (البيان والتبيين) يقول في معرض حديثه عن الخلاف بين حكم الألفاظ وحكم المعاني:

1. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. ط4. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1999م. 193/1.

2. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. ط2. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. القاهرة. 1426هـ - 2005م. 67/1.

"وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ ومن غير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال"[1].

أما في المصادر الغربية فقد تحدث "الشاوش"[2] عن عدم ورود مصطلح النص في كتابات النحو الغربي الكلاسيكي، لا من حيث ذكره مصطلحًا بهذه التسمية ولا من حيث التعبير عنه بتسميات أخرى. وقد ذكر أن كتاب [الاستعمال الصحيح] Le bon usage لمؤلفه: [موريس كريفس] M. Grévisse يعد المرجع الأساس في النحو الفرنسي الكلاسيكي إلا أنك لا تجد ذكرًا لمصطلح النص رغم اتساع الكتاب وثرائه. وفي هذا إشارة إلى أن هذه اللفظة لم تكن معروفة في المباحث الغربية حتى زمان هذا الكتاب الذي ألّف سنة 1939م.

كما أن "دي سوسير" De Saussure لم يستعمل لفظة نص (texte) باعتبارها مصطلحًا، وإنما وردت في كتابه (دروس في الألسنية العامة) عرَضًا في موضوع الدراسة الفيلولوجية بوصفه علمًا يتناول ضبط النصوص وتأويلها والتعليق عليها.

وكذلك أصحاب النظريات اللسانية الحديثة مثل "بلومفيلد" Bloomfield و"هاريس" Harris و"تشومسكي" Chomsky لم يولوا النص مكانة في نظرياتهم لاقتصارهم على دراسة الجملة وما دونها، وجعلها أقصى الوحدات اللغوية النظامية.

أما "هيالمسلاف" Hjelmslev فقد كثر ورود هذا المصطلح عنده وكأنه يعترف بوجوده من حيث هو كيان لغوي، وهو صنف قابل للتحليل، ويشترط في مكوناته التناسق والترابط، وهما الظاهرتان اللتان بنى عليهما "هاليدي" و"رقية حسن" كتابهما (Cohesion in English).

1. البيان والتبيين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط5. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1405هـ - 1985م. 76/1. والعقد: ضرب من الحساب يكون بأصابع اليد، يقال له حساب اليد. (صاحب الحاشية في المرجع السابق).

2. للتفصيل يُنظر: أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. 25/1، 36-41.

## المبحث الثاني: علم النص

### أولاً: تعريف علم النص

يطلق على هذا العلم في الإنجليزية Text Grammar، وفي الفرنسية Grammaire de Texte، وفي الهولندية Textgrammatik، وفي العربية عبَّر عنه المترجمون بتسميات مختلفة منها: نحو النص، ونحو النصوص، ولسانيات النص، ونظرية النص، وأجرومية النص، ولغويات النص، وعلم النص، وعلم لغة النص، وعلم اللغة النصي.

ويُلاحظ أن الاضطراب يشوب هذه التسميات العربية، ولعل السبب في ذلك هو عدم استقرار هذا المصطلح في الغرب؛ فقد عُبِّر عنه في الإنجليزية سابقًا بـ Linguistics of Text و Text Linguistics إلى أن أصبح Grammar أكثرها قبولاً ودورانًا[1]. كما أن الترجمة لها أثر مباشر في إحداث هذا الاضطراب كما يرى "الداودي"[2]؛ حيث ترجم "فالح العجمي" مصطلح der linguistik في ترجمته لكتاب "فولفجانج" Wolfgang و"فيهيجر" VE, Hager إلى علم اللغة النصي، في حين ترجم "سعيد بحيري" المصطلح في السياق نفسه إلى علم لغة النص. وكذلك الحال بالنسبة لمصطلحات هذا العلم الأخرى، فقد أورد "بحيري" جملة من الاختلافات في الترجمة، كمصطلح kollokation الذي ترجمه "فالح" إلى التساوق، وترجمه "بحيري" إلى التلازم، وترجمه "تمام حسان" إلى التضام[3].

---

1. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص22.
2. الترابط النصي بين الشعر والنثر. د. زاهر بن مرهون الداودي. ط1. دار جرير للنشر والتوزيع. عمّان. 1431هـ - 2010م. ص23.
3. انظر: مدخل إلى علم لغة النص. فولفجانج هاينه مان، وديتر فيهيجر. ترجمه: سعيد بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2004م. ص ج، ب ب ب.

ويرى "صلاح فضل" أن الترجمة الأنسب لهذا العلم في العربية هي علم النص؛ وذلك لأن علم النص يطمح إلى شيء أكثر عمومية وشمولاً، فهو من ناحية يشير إلى جميع أنواع النصوص وأنماطها في السياقات المختلفة، كما أنه يتضمن جملة من الإجراءات النظرية والوصفية والتطبيقية ذات طابع علمي محدد[1].

وفيما يبدو أن اضطراب هذا المصطلح في العربية أمر طبيعي؛ نظرًا لحداثة هذا العلم ووصوله المتأخر إلينا، كما أن اختلاف المرجعيات المعرفية والرؤى والطموحات المتوخاة من هذا العلم لها دور في اختيار التسمية التي تتناسب مع تلك التوجهات؛ فتسميته بعلم النص مثلاً تختلف عن تسميته بعلم اللغة النصي، فالأولى توحي بعمومية العلم واتساع رقعة اتصاله بغيره من العلوم، أما الثانية فتوحي بأن هذا العلم لغوي من جملة علوم اللغة المختلفة كالنحو والصرف، ويمكن أن يخرج- خروجًا مؤطّرًا- إلى غيره من العلوم إذا تطلب النص ذلك. وبرأيي أنه في ظل تشارك لغات عدة في اهتمامها بهذا العلم وفي مباحثه واهتماماته، وسعيها لاتصاله بعلوم مختلفة، فإن ترجمته إلى (علم النص) هي الأنسب؛ نظرًا لاتساع اهتماماته بالنص من نواحٍ مختلفة لغوية وتداولية وتواصلية ونفسية وغير ذلك، مع مراعاة ما تقرر سابقًا من عدم انفتاحه على تلك العلوم بصورة عشوائية، ومراعاة أنه علم لغوي في الأساس.

هذا وقد تشعّبت تعريفات (علم النص) إلى آراء كثيرة، أذكر منها:

1. تعريف "ريتشارد" Richard: هو فرع من فروع علم اللغة، يدرس النصوص المنطوقة والمكتوبة، وهذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص،

1. بلاغة الخطاب وعلم النص. صلاح فضل. ط1. دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني. القاهرة، بيروت. 1425هـ - 2004م. ص294.

وترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد[1].

فقد تطرق إلى النص المنطوق والمكتوب، وانتظام أجزاء النص شكلاً، وترابطها دلالةً.

2. تعريف "كريستال" Crystal: هو الدراسة اللغوية لبنية النصوص. ويذكر أن تحليل الخطاب Discourse Analysis يرتبط باللغة المنطوقة، بينما تحليل النص Text Analysisيرتبط باللغة المكتوبة، لكنه أكّد أن كلا التحليلين يشملان كل الوحدات اللغوية المنطوقة أو المكتوبة، مع تحديد الوظيفة التواصلية[2].

وهذا التعريف وإن أكّد على بنية النصوص التي تدل على اتساقها، وأكّد على المنطوق والمكتوب والاتصال، إلا أنه أغفل الانسجام الدلالي القائم بين أجزاء النص.

3. تعريف "نيلس" Nils : هو دراسة الأدوات اللغوية للتماسك النصي، الشكلي والدلالي، مع التأكيد على ضرورة وجود خلفية لدى المتلقي عند تحليل النص[3].

وهذا التعريف أيضًا ركّز على دراسة اتساق النص وانسجامه، إلا أنه استخدم لفظ (الشكلي) بمعنى الاتساق، و(الدلالي) بمعنى الانسجام، وهما المصطلحان اللذان اعتمدتهما هذه الدراسة؛ لوضوح مدلولهما. كما أضاف التعريف ما يعني أنه من الضروري أن يكون محلّل النص عارفًا بالنص المدروس ومدركًا لمقاصده وثقافته؛ حتى يقوده ذلك إلى صواب التحليل.

1. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. ص35. نقلاً عن: Longman Dictionary of Applied Linguistics, Jack Richards, et al, p. 292.

2. The Cambridge Encyclopedia of language, David Crystal, p. 459.

3. Text linguistics for the Applier: An orientation, Nils Erik Enkvist, London, 1987, p. 26.

4. تعريف "د. صبحي الفقي": هو ذلك الفرع من فروع علم اللغة، الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها: الترابط أو التماسك، ووسائله، وأنواعه، والإحالة أو المرجعية وأنواعها، والسياق النصي، ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل)، وهذه الدراسة تتضمن النص المنطوق والمكتوب على حد سواء[1].

وهذا من التعريفات الشاملة لعلم النص، فقد أشار إلى جملة من الأمور وهي: أن هذا العلم لغوي، ويدرس الوحدة اللغوية الكبرى (النص)، من خلال وسائل الاتساق كالإحالة مثلاً، ووسائل الانسجام الذي يظهره سياق النص، بالإضافة إلى الاتصال بين المشاركين في النص، واشتماله على المنطوق والمكتوب. ويبدو واضحًا أن "الفقي" اعتمد ترجمة المصطلح إلى (علم اللغة النصي) من خلال توضيحه أن هذا العلم فرع من فروع علم اللغة.

إذن هذه بعض تعريفات علم النص، ويجدر بي أن أحدد شيئًا من مهام علم النص قبل أن أعطي تعريفًا له؛ حتى يكون التعريف أقرب ما يكون إلى المقصود من هذا العلم. ولعل أبرز مهامه تتمثل في الآتي:

1. دراسة الجانب الشكلي للنص من خلال وسائل الاتساق، كالإحالة والربط والحذف والاستبدال وغيره.

2. دراسة الجانب الدلالي للنص من خلال وسائل الانسجام، كعلاقات الإسناد والعلاقات الدلالية، في إطار الوحدات النصية الصغرى والكبرى.

3. دراسة العلاقات بين المشاركين في النص (المرسل والمستقبل) من غير تشعّب في ذلك؛ بحكم أن للاتصال علمًا مستقلاً هو علم الاتصال.

1. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. ص36.

كما أن الأمر في هذا المقام بحاجة إلى التأكيد على بعض الجوانب المهمة في بعض المصطلحات التي تتصل بهذا العلم، من غير حاجة إلى توضيحها في التعريف مرةً أخرى، وهي:

1. النص يشمل المنطوق والمكتوب.

2. النص هو الوحدة اللغوية الكبرى، والجملة هي الوحدة اللغوية الصغرى.

وبناءً على ذلك يمكن أن يكون المقصود بعلم النص ما يأتي:

هو العلم الذي يهتم بدراسة النص شكلاً ودلالةً في سياقه المحدد، ويكشف عن علاقات الترابط بين أجزائه من خلال معايير محددة، مع اهتمامه بإضاءة بعض الجوانب في النص من خلال الرجوع إلى علوم أخرى لها اتصال بعلم النص، كعلوم الاتصال والنفس والاجتماع والسياسة.

## ثانيا: نشأة علم النص

حينما ننقّب في التراث العربي القديم نجد أن فيه ما يدل على اهتمام علماء العربية القدامى اللغويين والبلاغيين والمفسرين والنقاد بدراسة النص، وأهمية التزام النص بالمعايير الصحيحة التي تحافظ على نصيته، من غير أن يعنوا بتأطير ذلك في شكل نظرية خاصة بالنص، ووضع قواعده، وتحديد مباحثه وطريقة تحليله كما فعل علماء الغرب اليوم حينما تبنّوا هذه الرؤية.

ويمكن في هذا المقام إدراج بعض ما يؤكد اهتمام القدامى بدراسة النص، وذلك في الأمثلة الآتية:

1. وردت مقولة في كتاب "سيبويه" في باب الاستقامة من الكلام والإحالة وهي: "فمنه-أي الكلام- مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[1].

ويلاحظ من النص عدم الاقتصار على النواحي التركيبية والإعراب في معالجة اللغة، بل يتعدى ذلك إلى النواحي الدلالية، وكذلك اهتمامه بالاتصال من حيث مناسبة اللفظ للسياق الخارجي واتفاقه مع الواقع، كذلك تعريجه على عنصر المقبولية الذي يدل على مدى قبول المتلقي لرسالة النص[2].

2. أورد "الجاحظ" في بعض أخبار (البيان والتبيين) ما يشير إلى معيار الانسجام في علم النص وهو ترابط الكلمات دلاليًا، فقد "قال بعض الشعراء لصاحبه: أنا أشعر منك، قال ولم؟ قال لأني أقول البيت وأخاه، وتقول البيت وابن عمه. وقال عبيد الله ابن سالم لرؤبة مت يا أبا الجحاف إذا شئت. قال وكيف ذلك؟ قال رأيت اليوم عقبة ابن رؤبة ينشد شعرًا له أعجبني. فقال رؤبة نعم إنه ليقول ولكن ليس لشعره قران"[3]، والمقصود بلفظة (قران) قران المعاني المتناسبة في النص الواحد، وهو الانسجام. وفي هذا السياق يروي "الجاحظ" بيتًا عن أبي العاصي أنشده إياه خلف الأحمر وهو:

وبعضُ قريضِ القومِ أولادُ علةٍ      يكدُّ لسانَ الناطقِ المتحفّظِ[1]

1. الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه). تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1977م. 1/25-26.

2. انظر: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. خليل بن ياسر البطاشي. ط1. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان. 1430هـ - 2009م. ص36-37.

3. البيان والتبيين. الجاحظ. 1/205.

فيقصد بـ(أولاد علّة) أن شعرهم كأولاد العلات؛ لما بينهم من الاختلاف والتنافر وعدم الاتفاق، وهذه إشارة واضحة إلى قصد اتساق النص الشعري وتضامّ أجزائه على بعضها، وهو اهتمام علم النص اليوم.

كما أن "الجاحظ" أشار إلى مفهوم الترابط الصوتي في أثناء حديثه عن تنافر الألفاظ في البيت الشعري الواحد كقول الشاعر:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ ... وليسَ قربَ قبرِ حربٍ قبرُ[2]

فباجتماع هذه الألفاظ المتنافرة يصعب إنشادها إلا باستكراه. وأجود الشعر عند الجاحظ ما رآه «متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فيعلم لذلك أنه أفرغ إفراغًا واحدًا وسبك سبكًا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[1].

3. تحدث "الجرجاني" عن نظرية النظم، ويعني بالنظم التضام والبناء والنسج الذي يكون بين أجزاء النص وتوالد الألفاظ بعضها من بعض، حيث قال عن النظم:

"ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض"[2].
وقال أيضًا: "ليس النظمُ شيئًا غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم"[3].
ونفهم من هذا أن مقصد "الجرجاني" بالنظم لا ينصب في كيفية ضمّ الألفاظ إلى بعضها شكلاً من غير اهتمام بدراسة العلاقات المتصلة بالمفاهيم بين تلك الألفاظ، بل إنه أراد أن تكون متضامّة شكلاً ودلالة؛ ولذا نجده يطلق لفظ (معاني النحو) كثيرًا في كتابه، دامجًا في ذلك بين النحو والبلاغة.

1. المرجع السابق. 67/1.
2. دلائل الإعجاز. أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني. صحح أصله: الشيخ محمد عبده والشيخ محمد التركزي الشنقيطي، وعلق عليه: الشيخ محمد رشيد رضا. ط2. دار المعرفة. بيروت. 1419هـ - 1998م. ص15.
3. المرجع السابق. ص336.

يقول: "فقولهم: (بالنَّظم) لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما؛ لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل: (ضحك خرج) أن يَحدث من ضمّ (خرج) إلى (ضحك) فصاحةٌ. وإذا بطلَ ذلك لم يبقَ إلاّ أن يكونَ المعنى في ضمِّ الكلمة إلى الكلمة توخّي معنى من معاني النحو فيما بينهما"[1].

إلا أن "الجرجاني" لم يفرد لتلك العلاقات القائمة بين المفاهيم نظامًا خاصًّا وإنما اكتفى بشرحها من خلال التبعيات القواعدية[2].

4. أكّد بعض المفسرين- مثل "الزمخشري" و"الزركشي" و"الرازي"- على التماسك في النص القرآني، في مستوياته المختلفة (الصوتية والنحوية والدلالية)، ومن هنا ظهر التماسك عندهم على أبعاد كثيرة، مثل التماسك بين الحرف والحرف، والكلمة والكلمة، والكلمة والجملة، والكلمة والفقرة، والجملة والجملة، والسورة والسورة، وأول السورة وآخرها. ومن ذلك ما أورده "الزمخشري" من آراء تبيّن اعتناءه بظاهرة التماسك والتناسب بين أجزاء النص القرآني، فقد تحدث عن التناسب الحاصل في بداية سورة البقرة، إذ يقول: "إن قوله (ألم) جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، وذلك الكتاب جملة ثانية، ولا ريب فيه ثالثة، وهدى للمتقين رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، إذ جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق؛ وذلك لمجيئها متآخية آخذًا بعضها بعنق بعض"[3].

---

1. دلائل الإعجاز. الجرجاني. ص254.

2. للتفصيل يُنظر: مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبرت ديبواجراند وفولفجانج دريسلر. د. إلهام أبو غزالة ود. علي خليل حمد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1999م. ص17-18.

3 . الكشاف. محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر. دار المصحف. القاهرة. 1977م. 23/1.

وبهذا يتضح لنا مدى قدرة المفاهيم النظرية في التراث العربي على استيعاب علم النص.

أمّا حينما نعرّج على نشأة هذا العلم حديثًا في المراحل الأولى من تكوّن نظريته، فنجد أن "هارتمان" Hartmann يميّز في نشأته بين سبع مراحل من التطور حددت معالمه، وهي: علم البلاغة، وعلم الأسلوب، والتأويل، والسيميائية، وتحليل المضمون، ونظرية أفعال الكلام، والبلاغة الجديدة[1].

وقد تشكّل علم النص في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، حينما بدأت أوروبا ومناطق أخرى من العالم بالتوجّه القوي نحو الاعتراف بنحو النص بديلاً موثوقًا به عن نحو الجملة. ويمكن سرد أبرز روّاد علم النص من الغرب وفق تسلسل تاريخي يوضح مراحل تطوره، وذلك كالآتي:

1. "هنري فايل" H. Weil (1887م): علّق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار، وفصل هذا التتابع عن النحو، وقدم من خلال ذلك أفكار المعايير الوظيفية للجملة، ومفهومًا خاصًا لأسلوب الأفكار.[2]

2. "ناي" Nye (1912م): تناولت ظاهرة النقصان وعدم الاكتمال، وظاهرة التكرار بناءً على أسس نصية، وبوصفها إشارات وأشكالاً محددة للعلاقات الداخلية بين الجمل المختلفة، حيث حاولت بدقة اكتشاف كنه هذه العلاقات[3].

1. اللغة والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ص87. نقلاً عن: Contrastive Textoiogy: Comparative Discourse, Hartmann, r.K, Julius Groos Varlag Heidelberg, 1980, pp. 10-13.

٢. علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص18. نقلاً عن: Dressler, W.U. (Hrsg): EinfÜhrung in die Textlinguistik, TÜbingen 1972 (Konzepte), S. 6.

3. المرجع السابق. ص18. نقلاً عن: Dressler, W.U. (Hrsg): Textlinguistik, Darmstadi 1978 (Wdf 427).

3. "هيالمسلاف" Hjelmslev: أشار إلى ظاهرة التناسق والترابط وشبه الاعتراف بوجود النص كيانًا لغويًا[1].

4. "زيليج هاريس" Z. Harris (1952م): من أوائل الذين اهتموا بالتحليل النصي، حيث كتب بحث (تحليل الخطاب) Discourse analysis واهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص، والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي، وقد خرج في بحثه على تقليد "بلومفيلد" الذي كان يرى أن التعبير اللغوي المستقل بالإفادة أو الجملة هو ما يهتم به اللساني، أما النص فليس إلا مظهرًا من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد[2].[3]

5. "هارفنج" Harweng و"إيزنبرج" و"رقية حسن" (1968م): الأول: حاول وصف التنظيم الداخلي للنص من خلال الحديث عن بعض العلاقات فيه، كعلاقة الإحالة والاستبدال والتكرار والترادف والعطف والترتيب[4].

والثاني: اهتم بالبحث في العوامل المتحكمة في اختيارات صاحب النص، وعلاقات المجاورة بين الجمل[5].

والثالثة: جعلت بحثها «علاقات التماسك النحوية في الإنجليزية المكتوبة والمنطوقة» منصبًا على كشف علاقات الاتساق داخل النصوص، ومعرفة القواعد النحوية التي تنظم النص[6].

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص29. نقلاً عن: Proglégomènes à une théorie du langage, Hielmslev Louis, Paris, Miniuit, 1968, pp. 120-121.

2. للتفصيل يُنظر: Discourse Analysis forLanguage Teachers, Michael McCarthy, Cambridge University Press, Great Britain, 1993, pp. 5-7.

3. حينما تحدث هاريس عن وحدة أكبر من الجملة، سمّى هذه الوحدة تارة النص Texte، وتارة الخطاب Discourse، وتارة القول المتتابع énoncé suivi.

4. Introduction to Text Linguistics, Beaugrand and Dresler, London, 1992. P.22.

5. المرجع السابق. ص24.

6. Grammatical Cohesion in Spoken and Written English. ruqaya Hasan, London, 1968, P. 1.

6. «فان دايك» Van Dijk (1972م): اعترض في كتابه "بعض ملامح نحو النص" Some Aspects of Text Grammar على النحو التقليدي، ودعا إلى اتباع طرق جديدة في تحليل النص، والتعامل مع النص على أنه بنية كبرى، ومحاولة تحديد القواعد التي تحكم بنية المعنى الكلي للنص.[1]

7. "هاليدي" و"رقية حسن" (1976م): نشرا كتابًا بعنوان: الاتساق في الإنجليزية Cohesion in English، عالجا فيه مفاهيم النص والسياق وغير ذلك، وبحثا وسائل الاتساق وهي: الإحالة والاستبدال والحذف والوصل والاتساق المعجمي.

8. "فان دايك" (1977م): أعاد صياغة ما تجمع لديه من آراء العلماء، ونشر كتابًا بعنوان: النص و السياق Text and Context، وركّز فيه على الظواهر الدلالية والتداولية، وهو لا ينطلق من نموذج نحوي صارم، بل يرى أن المعنى هو العمود الثاني من أعمدة الخطاب، وما لم يهتم به النحو فهو ناقص. وبحث في مفاهيم الترابط والانسجام وترتيب الخطاب والخطاب التام والخطاب الناقص وموضوع الخطاب والبنية الكلية. وسميت نظريته هذه بنظرية لسانيات الخطاب.[2]

9 . "دي بوجراند" (1980م): مثّل كتابه "النص والخطاب والإجراء" مرحلة متقدمة من علم النص، حيث حدد المعايير التي تشترط لتوافر صفة النصية في النص، وبيّن أن الصفة المميزة للنص هي استعماله في الاتصال[3].

---

1. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص219. والمصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية. د. نعمان بو قرة. ط1. عالم الكتب الحديث. إربد، وجدارا للكتاب العالمي. عمّان. 1429هـ - 2009م. ص51.

٢. انظر: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. البطاشي. ص154.

3. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب. د. نعمان بو قرة. ص30.

10. "براون" و"يول" Brown and Yule (1983م): اعتمدا في مؤلفهما "تحليل الخطاب" على استعارة أدوات علوم أخرى مارست ولا تزال تمارس تأثيرًا كبيرًا في معالجة اللغة مثل: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية، كما اهتما بالسياق والعملية التواصلية بين المرسل والمستقبل ووحدة الموضوع، وصارت نظريتهما تسمّى بنظرية تحليل الخطاب، وما يميّز نظريتهما أنهما جعلا المتكلم والمتلقي منتجين للنص وانسجامه، فليس الانسجام من الخطاب فقط بل حتى من المتلقي.[1]

ومن مبادئ الانسجام التي تحدثا عنها: السياق، ومبدأ التأويل المحلي، ومبدأ التشابه، والتغريض.

وهكذا فإننا نجد أن تميّز علم النص واستقلاله لم يتشكل تقريبًا إلا بعد عمل "هاليدي" و"رقية حسن" في 1976م، حيث برزت لهذا العلم ثلاث نظريات أساسية في طريقة تحليله وهي: النظرية اللسانية الوصفية، ونظرية لسانيات الخطاب، ونظرية تحليل الخطاب، على أن هذا لا ينفي وجود الاضطراب في بعض مصطلحاته واهتماماته، وكما تقدم فإن هذه ظاهرة صحية لعلم لا يزيد عمر نضجه على أربعين عامًا.

## ثالثًا: أسباب ظهور علم النص

كان الدرس اللغوي يقوم على الفصل بين النحو والبلاغة، وكان مجال النحو الجملة، في حين كان مجال البلاغة النص، حيث كانت قضايا علم المعاني حكرًا على الامتداد الأفقي للنص، وكان النحاة لا يخرجون إليها إلا لضرورة.

1. انظر: Dicourse Analysis, Brown, G. and George Yule, C.U.P, London, 1983.

ولم يكن الاهتمام بنحو الجملة محصورًا في العرب وحدهم، بل إن المدرسة الوصفية والتحويلية التوليدية كانت تهتم به أيضًا. وإلى منتصف ستينيات القرن الماضي كان يُنظر إلى الجملة على أنها أكبر وحدة لغوية يمكن تعيينها، وهي الأساس في علم اللغة، ويتضح أن تعريف «بلومفيلد» للجملة كان تعريفًا شكليًا صارمًا، حيث عرّف الجمل بأنها «شكل لغوي مستقل لا يتضمنه من خلال أي تركيب نحوي شكل لغوي أكبر منه»[1].

وتطرق بعض الباحثين، إلى مقارنة نحو الجملة بنحو النص من حيث العلاقة بينهما إن كانت تقابلاً أو احتواءً، ودراسة أوجه الاختلاف بينهما في ركائز الاطراد والمعيارية والإطلاق وبحث العلاقات والدلالة والوحدة المعنوية في إطار الجملة أو النص[2]. ومن خلال ذلك تنكشف لنا الأسباب الفعلية التي جعلت الأنظار تترك نحو الجملة، وتتجه صوب نحو النص أو علم النص، وهي كما يبدو ما يأتي:

أ. حاجة الدراسات اللغوية للتوسع والخروج إلى دراسة الدلالة والسياق، وإلى علوم أخرى لها اتصال بها؛ بسبب ما فرضته الجملة من سلطة عليها من خلال قواعدها المطردة والمعيارية والمطلقة.

---

1. انظر: مدخل إلى علم لغة النص. د. إلهام أبو غزالة ود. علي حمد. ص16. والمسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي). خليل أحمد عمايرة. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع. عمّان. 2004م. ص340.

2. يُنظر مثلاً: أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص15. ونحو الجملة ونحو النص. تمام حسان. نص محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى. مكة المكرمة. الموسم الثقافي الصيفي. 1995م. ص1. وعلم لغة النص. سعيد بحيري. ص285. والاتساق والانسجام في القرآن الكريم: سورة البقرة نموذجًا. مفتاح بن عروس. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر. العام الأكاديمي 2007/2008م. ص202. و

Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 2.

ب. حاجة الدراسات اللغوية للوقوف على دلالة كلية لما تدرس، حيث كان نحو الجملة مقتصرًا على بحث علاقاته داخل حدود الجملة الضيقة، أما نحو النص فيربط أول النص بآخره، ويقيم علاقات الاتساق والانسجام بين جميع أجزائه.

ت. حاجة الدراسات اللغوية لإشراك المتلقي في عملية إنتاج النص من خلال فهمه له وتحليله إياه؛ حتى تنشأ علاقة بين مرسل النص ومستقبله.

## رابعًا: علاقة علم النص بالعلوم الأخرى

لقد اهتمت علوم كثيرة بدراسة النصوص، ليس أولها علم النص، فقد تقدمه إلى ذلك علم البلاغة واللغة والشعر والأسلوبية، إلا أن ما يميّز علم النص هو إقباله الكلي على النص، في حين أن تلك العلوم تقبل على النص جزئيًا وتدرس منه ما تحتاجه فقط، فالبلاغة تأخذ من النص بلاغته، واللغة تأخذ من النص لغته، والشعر يأخذ منه شعره، وهكذا.

وبتفصيل أكثر يمكن القول إن طبيعة علم النص التوسعية تمكّنه من دراسة النصوص بمختلف أنماطها ومستوياتها (النحوية والدلالية والتداولية) وأبنيتها ووظائفها، وهو في الوقت نفسه يستوعب إنجازات العلوم المختلفة التي تسهم في الكشف عن هذه العمليات[1]، ويسمّي «فان دايك» هذا المبدأ مبدأ (تكافل العلوم)، وقد شرح هذا التكافل من خلال الكشف بشيء من التفصيل عن علاقة علم النص بعلوم البلاغة واللغة والاجتماع والتاريخ والأنثروبولوجيا، وعلم النفس

1. علم النص. عبدالمجيد جميل. مجلة عالم الفكر. المجلد 32. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 2003م. ص142.

الإدراكي، وعلم النفس الاجتماعي، وغير ذلك. ويرى أن علاقة علم النص بهذه العلوم ومعالجته لبعض المشكلات والظواهر التي تعالج فيها، كان سببًا من أسباب ظهوره[1].

وحتى يكون دارس علم النص على معرفة بالصلة الكائنة بين علم النص وغيره من العلوم، يحسن توضيح هذه العلاقة وبيان مواطن الاتصال بينها وبين علم النص.

فالبلاغة مثلاً لها اتصال عريق مع اهتمامات علم النص، حيث تعدّ البلاغة القديمة عند الرومان والإغريق في العصور الوسطى أقدم أشكال الاهتمام بالنصوص؛ ولذلك فهي السابقة التاريخية لعلم النص إذا ما تأملنا التوجّه العام للبلاغة القديمة إلى وصف النصوص ووظائفها المتميزة[2]؛ حيث نجد مثلًا أن تلك البلاغة انشغلت بالخطابة وأهمية استثمار الخطيب لمعارف جمهور المستمعين، وميولهم ليحقق النجاح في اتصاله بالجمهور عن طريق الإقناع، وهذا من صميم اهتمام علم النص على رأي «فان دايك»[3].

وقد كان اهتمام «أرسطو» Aristo منصبًا على الخطبة (النص)، حيث كانت عمليات إنتاجها عنده تسير وفق خمس مراحل كما استخلصها "بارت" Parts [4]، وهي:

1. انظر: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات. فان دايك. ترجمة وتعليق: سعيد بحيري. ط1. دار القاهرة للكتاب. القاهرة. 2001م. ص15-34.
2. المرجع السابق. ص23.
3. المرجع السابق. ص182-183.
4. قراءة جديدة للبلاغة القديمة. رولان بارت. ترجمة: عمر أوكان. أفريقيا الشرق. الدار البيضاء. 1994م. ص48.

1. الإيجاد: إعداد الأفكار.
2. الترتيب: ترتيب الأفكار وتوزيعها على مدار الخطبة.
3. العبارة: الصياغة اللفظية البليغة والزخرفة والتحسين.
4. الإيماء: استخدام الحركات والإشارات (مسرحة القول).
5. الذاكرة: الحفظ والاسترجاع.

كما بيّن أرسطو مكونات الخطبة، وهي حسب الترتيب الآتي:

1. الاستهلال.
2. السرد أو العرض.
3. الإثبات أو البرهنة.
5. الخاتمة.

ويتضح مما سبق أن اهتمام "أرسطو" بالخطبة كان منصبًّا تحت ما يهتم به علم النص اليوم. وقد تحدث علماء النص عن مراحل إنتاج النص، وهي في رأي "دي بوجراند" ما يأتي[1]:

1. مرحلة التخطيط: ويركّز المنتج فيها على غرض النص ومقصده.
2. مرحلة التجريد: وتوجّه فيها القدرة الإجرائية إلى الكشف عن مراكز الضبط للمحتوى المعلوماتي.
3. مرحلة التطوير: وهي مسؤولة عن التنظيم الداخلي المفصّل للمفاهيم والعلاقات، وقد تؤدي إلى إيجاد مفاهيم جديدة.
4. مرحلة التعبير: وهنا يظهر النص السطحي الفعلي.

ويلاحظ أن هذه المراحل تتشابه مع المراحل الثلاث الأولى من مراحل إنتاج الخطبة، وقد سبق "أرسطو" إلى ذلك منذ آلاف السنين. أما مكونات الخطبة التي

1. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص424-429.

حدّدها فهي مكونات النص، والخطبة لا تخرج عن النص.

ومن هنا نجد أن العلاقة وثيقة بين البلاغة القديمة وعلم النص، أما البلاغة الحديثة فاهتمامها أقل اتساعًا من تلك البلاغة، وطبيعي أن تكون الصلة بينها وبين علم النص أقل اتساعًا أيضًا.

أما الأسلوبية فهي تشترك مع علم النص في اهتمامها بجوانب كثيرة ترد في أسلوب الكاتب، كترتيب الأفكار مثلاً الذي يعالجه علم النص في مبحث الأبنية النصية وترتيبها، واختيار الكاتب لألفاظ معينة دون غيرها وهو ما يعتني به علم النص أيضًا، والموسيقى الخارجية التي تشترك مع الترابط الصوتي في اهتمامها، وغير ذلك مما يشترك فيه هذان العلمان في الدراسة؛ ولذلك فليس من الغريب أن يرى "هارفنج" أن "النص الجيد أسلوبيًا ليس أكثر من نص ورد مطابقًا للقواعد النصية"[1].

وللعلوم النظرية كعلوم السياسة والاقتصاد والتاريخ والقانون اتصال بعلم النص من خلال الدور الجوهري الذي يؤديه علم النص في الاتصال النصي بين وحدات النصوص التي تهتم بها هذه العلوم، كالاتفاقيات والمعاهدات والقوانين والتوصيات وعقود البيع والشراء، فهذه كلها توضع مسبوكة محبوكة بإشراف علم النص[2].

وعلى الرغم من انفتاح علم النص على تلك العلوم إلا أنه لا ينبغي أن يستبيح لنفسه الرغبة في الكشف عن تفاصيل تلك العلوم في أبحاثه الخاصة؛ لأن التشخيص المناسب لهذه التفاصيل يتطلب وسائل أخرى غير تلك التي يملكها هذا الفرع اللغوي، وإنما يبقى بحثه محصورًا في أبنية النصوص وصياغاتها، مع إحاطته بالعلاقات الاتصالية والاجتماعية والنفسية العامة[3].

1. علم النص والدراسات الأدبية. برند شبلنر. ص192.
2. يُنظر: علم النص. فان دايك. ص31.
3. يُنظر: مدخل إلى علم اللغة النصي. فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر. ص10-11.

# المبحث الثالث: الترابط النصي

## أولاً: معايير الترابط النصي

يعدّ «الترابط النصي» Cohesion & Coherence ظاهرة من ظواهر علم النص، وقد أولى علماء النص اهتمامًا بهذه الظاهرة وعدّوها أهم خصيصة من خصائص النص. فقد رأى "هاليدي" و"رقية حسن" أن الترابط قوام النص، أو هو شرط أولي لكي يكون الكلام نصًا؛ فالنص لديهما يرتبط بالجملة بالطريقة التي ترتبط بها الجملة بالعبارة[1]. ويرى "سعيد يقطين" أن الترابط النصي هو السمة التفاعلية المميزة للنص[2]. وقد أرجع "بيرتينيتو" Bertinetoo مقومات النص إلى وجوب توافر ثلاثة شروط هي:

1. أن تكون الجمل منسجمة من حيث الموضوع.
2. أن تكون ذات وظيفة تواصلية.
3. أن تكون منجزة في عملية تواصلية.[1]

أما "دي بوجراند" و"دريسلر" فقد حدّدا سبعة معايير لتحقق النصية، ذُكرت سابقًا في تعريف النص[4].

وقد يُلاحظ أن معياري السبك (الاتساق) والالتحام (الانسجام) يخصان النص في ذاته، فباجتماعهما يتحقق للنص اتساق أجزائه تركيبًا وانسجامها دلالة، وهو ما يُبعد النص عن الركاكة، من غير الحاجة إلى تحقق بقية المعايير التي تدور

1. الترابط النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. 32/1.
2. من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي. سعيد يقطين. ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، المغرب. 2005م. ص127.
3. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص105-106.
4. يُنظر ص15-16 من هذا البحث.

حول سياق النص والمتلقي وموقفه من النص، ولكن إذا ما اجتمعت المعايير السبعة كلها في النص فإن ذلك يوصله إلى الصياغة النصية المخطط لها تخطيطًا جيدًا، ذات الأهداف الواضحة، وهي ما يمكن تسميتها بمرحلة الاكتمال النصي Communicative text، وكما وصفها "الشاوش" فإنها تكون "صياغة لغوية منجزة بما يقتضيه الإنجاز من تعيين للهدف والفائدة والإفادة والحلول في السياق المقامي"[1].

ويرى "عفيفي" أن من الصفات التي يشترك فيها نحو الجملة ونحو النص هما السبك (الاتساق) والحبك (الانسجام)، فلا وجه لجملة فعلية كـ "فهم الحجر" ولا لجملة اسمية كـ "السماءُ تحتنا"[2].

وليست هذه المعايير جديدة في وضعها، ولكنها جاءت بطريقة أكثر تنظيمًا عمّا سبقها من محاولات اللغويين، فقد وجّه "دي بوجراند" و"دريسلر" النقد إلى المحاولات السابقة لوضع نظرية للنص، حيث إنها لم تقدم أية معايير للفصل بين النصوص واللانصوص، إذ إن القواعد المسلّم بها لا تعكس بشكل مؤكد العمليات الإنسانية عند إنتاج نصٍ ما أو تلقيه، بل يريان كذلك أن جماعة نحو النص الألمان لا توجد لديهم معايير للحكم على نص ما بأنه "نحوي" أو "حسن السبك"[3].

وبهذا يمكن أن يتضح أن للترابط النصي وجهين: ظاهر النص Surface text وهو ما يكون مبنيًا بعضه على بعض تركيبًا ويدرسه معيار الاتساق، وعالَم النص Textual world وهو ما يكون مبنيًا بعضه على بعض دلالةً ويدرسه معيار الانسجام.

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص106.
2. نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي. أحمد عفيفي. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2001م. ص77، 88،90.
3. يُنظر: أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص106.

ويمكن في هذا السياق إدراج مثال يوضّح الترابط النصي للنص وقيمته، فقد روى "أبو هلال العسكري" أن مسلمة دفن "رجلاً من أهله، وقال:

"نروحُ ونغدُو كلَّ يومٍ وليلة"

ثم قال لبعضهم: أجز، فقال: "فحتّى متى هذا الرواح مع الغدو". فقال مسلمة: لم تصنع شيئًا. فقال آخر: "فيالكَ مغدىً مرة ورواحا". فقال: لم تصنع شيئًا. فقال لآخر: أجز أنتَ، فقال: "وعمّا قليلٍ لا نروحُ ولا نغدُو" فقال: الآن تمَّ البيت"[1].

فمع أن الأشطر الثلاثة متحقق فيها اتساقها ووزنها وإيقاعها، إلا أنه ما كان أكثر انسجامًا مع موقف الدفن والموت أكثر من الشطر الأخير.

والاتساق والانسجام معياران اختلف فيهما النصيون كثيرًا؛ فبعضهم يرى ضرورة التفريق بين الربط الذي يمكن أن يتحقق بأدوات الربط النحوية، والتماسك الذي يتحقق بوسائل دلالية في المقام الأول، إذ إن إمكانات الأول لا تتعدى المستوى السطحي للنص، إلا أن الثاني يتمثل في بنية عميقة على المستوى العميق للنص[2]. وبعضهم يرى أنه من المفيد التمييز بين الاتساق باعتباره قائمًا على الصياغة، والانسجام باعتباره قائمًا على نقل المعلومات، فإذا استقام هذا الفصل أمكن أن يعتبر الاتساق من مظاهر النحوية، والانسجام من مظاهر المقبولية[3]، وبعضهم يطلق على الاتساق الترابط الشكلي، وعلى الانسجام الترابط الدلالي[4]. إلى غير ذلك من الآراء في هذين المعيارين.

وفيما يأتي سأقف عند هذين المعيارين بشيء من الإيضاح والتفصيل؛ بوصفهما المعيارين الأهم في النص، اللذين ستُعتمد وسائلهما أدواتٍ لتحليل المعاهدات موضوع الدراسة لاحقًا بإذن الله.

1. كتاب الصناعتين. أبو هلال الحسن عبدالله بن سهل العسكري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. 1371هـ - 1952م. ص143.
2. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص110.
3. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. 109/1.
4. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. 96/1.

## ثانيًا: الاتساق

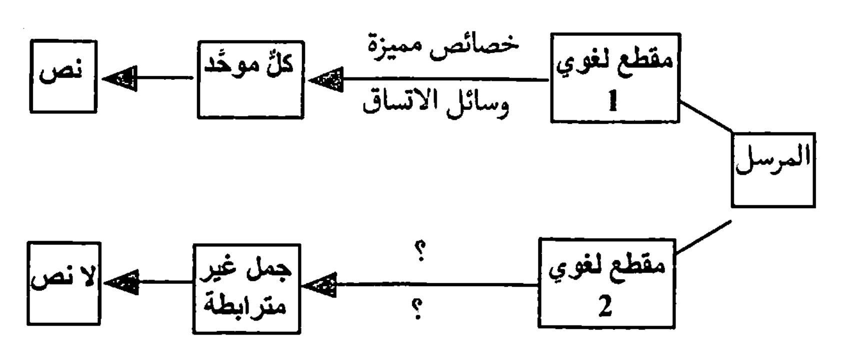
الاتساق لغةً من الوَسَق، و»الوَسَق: ضم الشيء إلى الشيء. والطريق يأتسق ويتَّسق: أي ينتظم. والاتساق هو الانتظام»[1]. وفي التنزيل «وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ» أي: ما جمع وضم، «وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ» أي: إذا اجتمع واستوى ليلة أربع عشرة»[2]. وليس هذا المعنى للاتساق في المعاجم العربية فقط، بل إن المعاجم الغربية أيضًا نجد الاتساق يرد فيها بهذا المعنى، فقد جاء في معجم «Oxford" على سبيل المثال أن الاتساق Cohesion هو "إلصاق الشيء بشيء آخر، بالشكل الذي يشكلان وحدة مثل: اتساق العائلة الموحدة، وتثبيت الذرات بعضها ببعض لتعطي كلاً واحدًا"[3].

وفي الاصطلاح نعني به "ذلك الترابط بين التراكيب والعناصر المختلفة لنظام اللغة"[4] أو هو "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكّلة لنص خطاب ما، ويُهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته"[5]. وقد أصبح هذا المصطلح محوريًا في مجال دراسات لسانيات النص.

وعرّف "هاليدي" و"رقية حسن" الاتساق بأنه "مفهوم دلالي، يحيل إلى

1. لسان العرب. ابن منظور. مادة (وَسَقَ).
2. الكشاف. الزمخشري. 220/6.
3. Oxford advanced Learner›s Dictionary of Current English, Oxford University, press, New York, Oxford 1989, p. 220.
4. استراتيجية الانسجام في قراءة النص الأدبي (قصة عزام سمير، دموع البيع نموذجًا). د. بشير إبرير. معهد اللغة العربية وآدابها. جامعة عنابة. الجزائر. مقال مخطوط. د.ت. ص3. ويطلق د. بشير على الاتساق مصطلح الانسجام، في حين أن الأخير عنده هو الترابط الفكري.
5. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص109.

العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، والتي تحده كنص"[1]. حيث إن الوحدة الدلالية تتحقق من وجود الاتساق بين الجمل، وهذا يعني أن وجود الاتساق أو عدمه كفيل بأن يميز النص من اللانص؛ إذ إن الاتساق له خصائص معينة يجب أن تتوافر في النصوص ولا توجد في غيرها، فمتى ما تحققت في شيء ما فهو نص متسق، ويمكن أن نمثل ذلك بالشكل الآتي[2]:



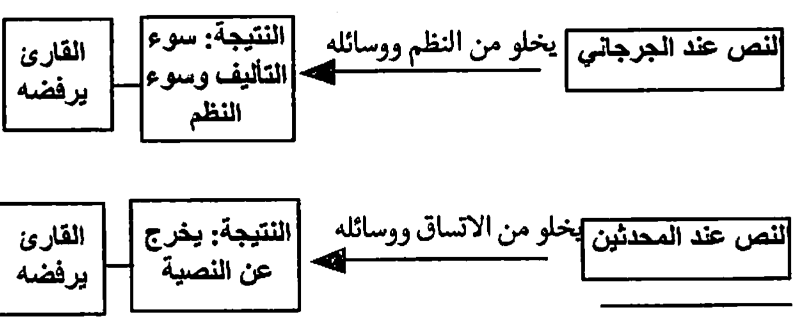

فهذا يشير إلى أن وحدة النص واتساقه يتحققان بتحقق وسائل الاتساق، وغياب ذلك يؤدي إلى غموض الدلالة، وغموض الدلالة يعني أن المتلقي لا يستطيع فهم النص؛ مما يؤدي إلى رفضه.

وقد عقّب "دي بوجراند" على ذلك بأن الاعتماد على السبك (الاتساق) وحده في التفريق بين النص واللانص لا يعطي كبير انتباه للارتباط الملحوظ (غير الملفوظ) للمعلومات في النص[3]. كما بيّن "محمد خطابي" أن الاعتماد على العناصر الشكلية فقط يضيع الكثير من جوانب الانسجام في النص، التي يؤدي

1. Cohesion in English, Halliday & Hassan, p. 4.
2. يُنظر: الاتساق النصي في التراث العربي. نعيمة سعدية. مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد الخامس. 2009م. ص8.
3. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. 299.

غيابها إلى خروج المقطع اللغوي من إطار النصية، مثل مراعاة العنصر الزمني في أفعال النص، ومراعاة الجانب البلاغي والمعجمي المتعلق بالانسجام، وإدراك سبب الاختزال في النص كمعرفة سبب لجوء الكاتب إلى العطف أو الإضمار، أو سبب ترتيب المعطوفات بالشكل الذي أورده"[1]. والمآخذ على اعتماد "هاليدي" و"حسن" على الاتساق كثيرة، ولا يخفى أن للنص جانبين: شكليًا ودلاليًا، وينبغي أن يحظى الاثنان بالعناية في دراسة الترابط النصي.

هذا وقد سبق إلى فكر الاهتمام باتساق النص- كما مرّ معنا- "الجرجاني" من خلال نظريته نظرية النظم، فالنظم عنده شبيه بالنسج والتضام والتأليف والبناء، وما أشبه ذلك مما يوجب تضام الأجزاء بعضها مع بعض، ويهتم فيها بكيفية تركيب الكلام بدءًا من الجملة البسيطة وحتى التراكيب الصوتية والدلالية والنحوية والبلاغية والأسلوبية، وفي ذلك يقول: "وليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[2]. ويمكن أن أوضح بالمخطط الآتي علاقة نظرية النظم والاتساق ووسائله بالنتاج النصي:




1. يُنظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. محمد خطابي. ط2. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. 2006م. 225-229.

2. دلائل الإعجاز. الجرجاني. ص51.

ويعدّ الاتساق من أهم العوامل التي تحقق نصية النص، إلا أن ذلك لا يغني عن تحقق الانسجام أيضًا، فقد تكون درجة الاتساق عالية جدًا في النص ولكن لا يكون منسجمًا.

ويترتب الاتساق على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي[1]. ويُعنى الاتساق بالمباني النحوية التي تشكّل ظاهر النص Surface text من خلال وسائل محددة تحفظ للنص كينونته واستمراريته، التي تجعل النص من بدايته إلى نهايته ملتزمًا موضوعًا واحدًا لا ينقطع إلى آخر. ويجمع تلك الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي Grammatical dependency، ويتحقق الاعتماد في شبكة هرمية ومتداخلة من الأنواع، هي:

1. الاعتماد في الجملة.
2. الاعتماد فيما بين الجمل.
3. الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.
4. الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات.
5. الاعتماد في جملة النص.[2]

وغالبًا ما يُبحث الاتساق قبل الانسجام؛ لأن دراسة الاتساق جزء من دراسة تحقق الانسجام.

---

1. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص136. ويقصد بالترابط الرصفي: كل نشاط أو إجراء غايته رصف عناصر اللغة في ترتيب نسقي مناسب، حيث يمكن للكلام أو الكتابة أو السماع أو القراءة أن تتم في توالٍ زمني.
2. يُنظر: نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية. د. سعد عبدالعزيز مصلوح. مجلة فصول. المجلد العاشر. العدد 1، 2. 1991م. ص154.

وعمومًا فإن علماء النص يقسّمون مستوى التحليل في الاتساق إلى المستوى الدلالي والنحوي والمعجمي، والبعض كـ "هاليدي" و"رقية حسن" يقسمانه إلى المستوى النحوي والمعجمي والصوتي. وأرى أن المستوى الصوتي ينبغي أن يلقى من الأهمية ما تلقاه بقية المستويات؛ فالنص المنطوق والمكتوب سواءٌ في احتوائهما على السجع والجناس والاتباع، وهي مباحث المستوى الصوتي التي قصرها البعض على النص المنطوق.

وقد عرف الاتساق أعمالاً مهمةً تخصه لاسيما بين سنتي 1975- 1976م، ولعل أهم هذه الأعمال ما قام به "هاليدي" و"رقية حسن" من خلال مؤلفهما (Cohesion in English)، فقد هدفا إلى تحديد ما يميز النص باعتباره وحدة دلالية تداولية منسجمة، بدل أن تكون مجموعة من الجمل المتتالية التي لا علاقة بينها، وراحا يركزان على التتابع الخطي للجمل على اعتبار أن ذلك دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم النص. فكانت وسائل الاتساق عندهما خمسة: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، والاتساق المعجمي.

ويحدد "دي بوجراند" عناصر السبك (الاتساق) بصفة عامة، وهي:

1. إعادة اللفظ (التكرار).
2. التعريف.
3. اتحاد المرجع.
4. الإضمار بعد الذكر.
5. الإضمار قبل الذكر.
6. الإضمار لمرجع متصيد.
7. الحذف.
8. الربط.[1]

1. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص301.

وهي شبيهة إلى حد ما بالوسائل التي حددها "هاليدي" و"رقية حسن" من قبله. وقد أشار الأخيران إلى أن الظواهر المحققة للاتساق في مستوى النص هي من حيث طبيعتها الظواهر نفسها التي تعمل داخل الجملة الواحدة من حذف وإضمار وإشارة واستبدال معجمي، على أن الظواهر لا تعدّ ذات دور اتساقي متى جرت في حدود الجملة الواحدة، وتعدّ كذلك متى تجاوزت حدود الجملة الواحدة، وعلّلا هذا التمييز بكون الظاهرة في حالة جريانها داخل الجملة خاضعة لضغوط نظامية، أما في حالة جريانها خارج حدود الجملة فهي ليست خاضعة لمثل تلك الضغوط؛ ولذلك فهي تخلص لتحقيق الاتساق[1]. وقد اعترض "الشاوش" على اعتبار النظامية وغير النظامية، فطرح السؤال الآتي:

"كيف السبيل إلى اعتبار الظواهر المحققة للاتساق نظامية عند جريانها في الجملة الواحدة وغير نظامية عند تجاوزها لحدود الجملة؟ ومثل هذا القول لا يستقيم إلا إذا كنتَ أخرجتَ مسبقًا- لنية في نفسك- ما تجاوز الجملة من النظام. ومثل هذا القول يمكن أن يكون فرضية عمل، لكنه لا يُعقل أن يتّخذ مسلّمة أو مصادرة وضعت لغرض توجيه النظرية وجهة مقررة سلفًا"[2].

ويبدو لي أن "الشاوش" زاد من غموض المسألة وأدخلها في إطار فلسفي لا يحتمله نص الباحثَين؛ إذ المقصود أن الظواهر الاتساقية حينما تكون في حدود الجملة فإنها تخضع لنظام نحو الجملة؛ وحينئذٍ فإن حقيقة الاتساق- التي يقصدها نحو النص- لا تظهر فيها؛ بحكم أن قواعد ذلك النظام- أي نظام نحو الجملة- تمتص في إطار الجملة الواحدة قوى ظواهر الاتساق، فإذا ما تجاوزتها فإنها تستعيد تلك القوى.

1. Cohesion in English. 18.
2. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص124.

وبغض النظر عن اختلاف آراء الباحثين في حيثياته، فإنه يتضح أن للاتساق دورًا مهمًا في تحقيق نصية النص، فهو الذي يتكفل بترتيب البنية السطحية له، ويُعنى بالعلاقات الشكلية بين أجزائه.

## ثالثًا: الانسجام

عرّف علماء النص الانسجام تعريفات متقاربة، تدور حول ما يقوم به الانسجام من دور في الربط بين مفاهيم النص ودلالاته. فقد عرفه "كريستال" بأنه "خاصية تناغم المفاهيم والعلاقات في النص، بحيث تستطيع تصور استدلالات مقبولة فيما يتعلق بالمعنى الضمني للنص"[1]، ولفظة "مقبولة" تشير إلى أهمية أن يوصل الانسجام الفهم المراد إلى المتلقي بوسائل مقنعة يتقبلها المتلقي، وهذا أوج الانسجام وقوته. ويشرح "سوفنسكي" Sowinski الانسجام بطريقة مبسّطة فهو يرى أنه "يُقضى للجمل والمنطوقات بأنها محبوكة (أي منسجمة) إذا اتصلت بعض المعلومات فيها ببعض في إطار نصي أو موقف اتصالي، اتصالاً لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات"[2].

ويتضح هنا اهتمام الانسجام بمضمون النص ودلالته بخلاف الاتساق الذي يهتم بشكله ومبناه، على أن الفصل بين الاتساق والانسجام لم يكن واردًا مع البدايات الأولى لعلم النص؛ بحكم عدم ثبات المصطلحات بدايةً، ولكنه تنامى مع الزمن تدريجيًا حتى أصبح كل مصطلح منهما يدل على ما لا يدل عليه الآخر. ويؤكد هذا الكلام ما كان يراه "تشارولس" Charolles من عدم أهمية التمييز بين الاتساق والانسجام الذي يقترحه البعض؛ بحكم أنه ليس ممكنًا في الوضع الحالي

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. 108/1. نقلاً عن: A dictionary of LINGUISTICS: Dictionary of APPLIED linguistics, David Crystal, p. 55.

2. النص والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ص91.

للبحث أن يحدث تقسيم صارم بين القواعد ذات البعد النصي والقواعد ذات البعد الخطابي، ثم يتراجع عن رأيه بعد أربع عشرة سنة ويكتب مقالاً يشير فيه إلى أن الفصل بين الاتساق والانسجام أصبح عنده تحصيل حاصل"[1].

ومع ذلك لا ينبغي إغفال العلاقة القائمة بين المفهومين، فالعلامات التي يدرسها الاتساق هي في أساسها محققة للانسجام، ومن الممكن أن يتحقق الانسجام في نص ما دون الاتساق، والعكس صحيح. وعلى هذا الأساس فإن الاتساق الذي يهتم ببنية النص، والانسجام الذي يهتم بدلالة النص عمودان أساسان في النص لا يمكن إقصاء أحدهما عن الآخر في أغلب الصياغات النصية، وإلا فإنه من الممكن أن نرى نصًا منسجمًا ولكنه غير متسق، كما في المثال الآتي:

الأستاذ: أعطني دفترك يا عمر.

التلميذ: كنتُ مريضًا أمس يا أستاذ.

الأستاذ: نعم تذكرت. طهورٌ إن شاء الله.

تبدو الأفعال الإنجازية لهذه المحادثة متحققة؛ ولذلك فهي منسجمة أجزاؤها ومفهومة صياغتها ومواقفها، ولكن تلك الأجزاء لم تتحقق بينها العلاقة القضوية[2]؛ ولذلك فهي غير متسقة، ولو كانت متسقة لكان بإمكان الاتساق أن يحقق للمحادثة انسجامًا أكثر. ولو أعدنا صياغتها بالاتساق الذي نقصده لظهرت بالشكل الآتي:

الأستاذ: "أعطني دفترك يا عمر" لأصحح الواجب.

التلميذ: لم أحلّ الواجب لأني "كنتُ مريضًا أمس يا أستاذ".

1. الاتساق والانسجام في القرآن الكريم. مفتاح بن عروس. ص48، نقلاً عن: M-Charlooes: Cohésion, Cohérénce et pertinence du discours Travaux de linguistique, p. 29, Duculot, 1994, p 126.

2. العلاقة القضوية هي شبكة العلاقة الماثلة صراحةً بين الجمل والتي يعبّر عنها النص، أما الأفعال الإنجازية فهي الأفعال أو الأحداث التي تنجزها تلك الشبكة.

الأستاذ: "نعم، تذكرت" الآن أنك كنتَ مريضًا أمس. "طهورٌ إن شاء الله".

والمقصود من هذا المثال أن من النصوص ما تستطيع إيصال رسالتها بتحقق أحد المعيارين فقط: الاتساق أو الانسجام، وهي قليلة. ولا يُفهم من ذلك أن المراد مدّ النصوص وإبعادها عن خاصية الإيجاز.

ويتعلق معيار الانسجام بمدى معرفة المتلقي بالعالم الذي تحيل عليه الجملة أو الجمل، ولذلك فهو أمر نسبي؛ فقد يكون النص الواحد منسجمًا أو غير منسجم بحسب معرفة المتلقي بعالم النص، وجملة المعارف الحاصلة في ذهن منشئه أو متقبله. واعتمد بعض علماء النص مثل: "جينوت" Genot و"رسل" Russell على جملة شهيرة في التمثيل لذلك، وهي "ملكُ فرنسا أصلع"، فهذه الجملة تكون منسجمة لمن لا يعرف أنه ليس لفرنسا ملك، وتكون غير منسجمة لمن يعرف أنه ليس لفرنسا ملك.[1]

وإلى ذلك يشير "جورج يول" حينما ذكر أن الروابط الحاصلة بين أجزاء النص سواء الاتساقية أو الانسجامية ليست وليدة اللغة أو الكلام، وإنما هي وليدة معرفة المتلقين والسياق المحيط بهم، وذكر أن التناغم شيء موجود في الناس لا في اللغة، والناس هم الذين يحددون معنى ما يقرأون وما يسمعون[2]. وبصريح العبارة، فإن النص إن كان قابلاً للفهم فهو منسجم، وإلا فلا يكون منسجمًا.

ومن خلال مجموعة من الوسائل يمكن أن نتبين درجة الانسجام في النص، وقد اختزل "محمد خطابي" هذه الوسائل التي ذكرها "فان دايك"، وهي كما يأتي:

---

1. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص33.

2. يُنظر: معرفة اللغة. جورج يول. ترجمة: محمود فراج عبدالحافظ. ط1. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية. 2000م. ص146.

1. تطابق الذوات، كمطابقة الضمير للاسم العائد عليه من حيث التذكير والتأنيث.

2. علاقات: التضمن، الجزء، الكل، الملكية.

3. مبدأ الحالة العادية المفترضة للعوالم، أي تماشي الأحداث وفق ما نتوقع بشكل طبيعي.

4. مفهوم الإطار، أي إبعاد دلالة الخطاب عن غير ما تقصد، وترك الأحداث تسير في إطارها الذي أنشئت فيه.

5. التطابق الإحالي، أي مطابقة المحيل للمحال عليه.

6. تعالق المحمولات، أي تعالق المحمولات بعضها مع بعض بجامع علاقة تربط بين الألفاظ المتعلقة بها هذه المحمولات.

7. العلاقات الرابطة بين المواضيع الجديدة، بما يحركها من ذوات جديدة ترد في الخطاب بتأثير علاقة التذكر والاسترجاع."[1]

وعمومًا فإن العلاقات المحققة للانسجام كثيرة، ويتفاوت ورودها من نص إلى آخر، كما تحتفي بعض النصوص بعلاقات تفتقدها نصوص أخرى، وهذا كله سيتضح في تحليل الترابط الدلالي للمعاهدات موضوع الدراسة في الفصل الثالث بمشيئة الله.

1. يُنظر: لسانيات النص. محمد خطابي. 36-40.

## المبحث الرابع: الأبنية النصية

يطلق على الأجزاء المكونة للنص في نظرية علم النص الأبنية النصية؛ وينبغي لمن يقصد تحليل نصٍ ما تحليلاً نصيًا أن يكشف أولاً عن الأبنية النصية للنص ثم يبدأ بعملية التحليل؛ حتى تتجلى لديه أفكار النص واهتماماته وأهدافه، وحتى يتمكن من توزيع نظراته للنص بين المستوى الأفقي الذي تشكّله الأبنية النصية الصغرى، والمستوى العمودي الذي تشكّله الأبنية النصية الكبرى، وهذا سيعين المحلل على صواب التحليل والتوغل في خلايا النص؛ وبالتالي فإن التحليل سيصل إلى المتلقي بصورة أشمل وأغزر.

وقد ذكر علماء النص أن النص يتكون من أبنية نصية ثلاث: بنية عليا، وبنية كبرى، وبنية صغرى؛ فالبنية العليا تمثل هيكل النص والجنس الذي ينتمي إليه، والأبنية الكبرى تمثل العناصر العامة للنص، والأبنية الصغرى تمثل الأجزاء التي تتكون منها تلك العناصر العامة.

وفيما يأتي تعريف الأبنية النصية، وتحليلها لمعاهدتي الحديبية وثقيف المدروستين، كلٍّ على حدة.

### أولاً: التعريفات

أ. البنية العليا Superstructure: وتسمى البنية الكلية، والتيمة، والقضية، والموضوع. ويقصد بها- على رأي "فان دايك"- أن يكون للخطاب جامع دلالي وقضية موضوعية يتمحور النص حولها، ويحاول تقديمها بأدوات متعددة، وهي الفكرة الأساس أو الرئيسة التي تتضمن معلومة المحتوى المهمة المحددة للبناء

في كامل النص بشكل مركّز ومجرد[1]. وهي تختص بالهيكل أو الجنس أو الشكل الذي يميّز النص الأدبي عن غيره من النصوص.

ب. البنية الكبرى Makrostructure: وتسمى الفقرة أيضًا، وهي تمثل الخطوط العريضة للنص أو القضايا الكبرى أو الأفكار العامة، وهي بنية تجريدية كامنة تمثّل منطق النص، أو ما أطلق عليه "جريماس" Greimas البنية العميقة الدلالية والمنطقية[2]. ويقصد بالتجريدية أنها غير ملموسة وتحتاج إلى نظرة فاحصة لمضمون النص؛ ولهذا فإنه يمكن للقارئ معرفة خصائص البنية العليا للنص قبل قراءته من خلال معرفته لخصائص الجنس المنتمي إليه، ولكن يتعذر عليه معرفة خصائص الأبنية الكبرى للنص إلا بعد قراءته بفهم وتعمق. كما أن الاختلاف وارد في تحديد الأبنية الكبرى للنص الواحد، ويرجع ذلك إلى عناصر الزمان والمكان واختلاف ثقافة قارئ النص وأهدافه ومجمل السياق عمومًا.[3]

وتتسم الأبنية الكبرى بمجموعة من السمات منها:[4]

1. أنها دلالية بحتة مميزة عن البنية العليا، ويمكن أن تكون في النص الواحد بنية كبرى واحدة أو أكثر.

2. أنه يجب أن تلتزم التتابعات الجملية داخل البنية الكبرى بقواعد الترابط الرأسي (الدلالي)، أي لابد من دلالة مركزية موحدة على مستوى كل بنية كبرى.

3. أنه يشترط في تحديد البنية الكبرى ارتباطها بالموضوع الأساس والكلي للنص.

1 . مدخل إلى علم اللغة النصي. فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر. ص43.
2. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد حسن بحيري. ص122.
3. الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. البطاشي. ص123.
4. يُنظر: المرجع السابق. ص125.

4. ضرورة وجود علاقات بين الأبنية الكبرى (دلالية أو تركيبية)، وقد تترابط بنيتان كبريان في النص ليس بينهما رابط مباشر، لكن ارتباط كل منهما بالنص الكلي صنع هذه العلاقة.

5. أنها تساعد المتلقي عندما يواجه نصًا طويلاً في الإجابة عن سؤال: ما موضوع النص؟

6. أنها تساعد على إنتاج نصوص أخرى تشتمل على علاقات مع النصوص الأصلية كالتفسير، والترجمة، والتحليل، والتلخيص.

هذا، وقد استطاع علماء النص من خلال مفهوم الأبنية الكبرى أن يبرهنوا على أن علم النص لا يتعلق فقط بالعلاقات الرابطة بين المتتاليات والجمل؛ لأن هذا من مهام الأبنية الصغرى، وإنما يقدم تمثيلاً كليًا لمعنى النص باعتباره عملاً واحدًا من خلال مفهوم البنية الكبرى، فهي بنية دلالية تصور الترابط الكلي للنص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية، وبذلك يمكن أن يشكّل التتابعُ الكليّ أو الجزئيّ لعدد كبير من القضايا وحدةً دلاليةً على مستوى أكثر عمومية.[1]

ويطبّق "فان دايك" أربع قواعد إجرائية على الأبنية الكبرى بطريقة فاعلة لاختصار النصوص الطويلة، والقواعد هي: الحذف، والاختيار، والتعميم، والتركيب أو الإدماج.[2] وبعد تطبيقها يصبح لديه نص موجز وواضح، وينطلق من خلال هذه الطريقة إلى ما نادى به من تعديل في المناهج الدراسية القائمة في أمريكا.

وبهذا يتضح أن البنية العليا تهتم بشكل النص، والبنية الكبرى تهتم بمضمون

1. يُنظر: علم النص. فان دايك. ص75. وبلاغة الخطاب وعلم النص. صلاح فضل. ص266.
2. علم النص. فان دايك. ص81-85.

النص، فحينما نقرأ حكاية عن الاقتحام ونرى أحداثها وشخصياتها فإننا ندرك أن ما نقرأه حكاية وليس إعلانًا أو محاضرة؛ وبالتالي فإن الحكي يعدّ هنا هو البنية العليا لهذا النص، مع إمكانية أن يسجّل نص آخر الموضوع نفسه، ولكن ليس في شكل قصة، بل في شكل تقرير شرطي مثلاً، أو محضر تحقيق، فيكون شكل التقرير أو المحضر هو البنية العليا (موضوع النص وتيمته)، أما البنية الكبرى فتشير إلى مضمون النص، مضمون حكاية الاقتحام نفسه.[1]

ج. البنية الصغرى Microstructure: وتسمى أيضًا العبارة والجملة، وتطلق هذه العبارة على أبنية المتتاليات والأجزاء للتمييز بينها وبين الأبنية الكبرى[2]. ولا تفهم البنية الصغرى في النص بذاتها وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها، وهذا يدل على أن الجملة ليست وحدها تركيبًا وإنما التآزر والتضامّ الذي يتولد من اجتماع الجملة بأخواتها في إطار الشبكة النصية المتكاملة هو التركيب.

وللبنية النصية الصغرى جملة من السمات، أهمها[3]:

1. أنها تعد أصغر الوحدات النصية.

2. أنه يشترط أن تربط بين هذه الأبنية علاقات نحوية (تركيبية) مثل: علاقات العطف، والوصل والترقيم، وأسماء الإشارة، وأدوات التعريف، والأسماء الموصولة.

3. أنه ليس لها وجود إلا في ظل الشبكة النصية المتكاملة.

4. أنها لا تكون ظاهرة في النص ولكن توجد قرائن تدل على وجودها.

وتقوم الأبنية النصية بدور مهم في بيان التتابعات الجملية المتاحة في نص ما،

1. المرجع السابق. ص208-209.
2. بلاغة الخطاب وعلم النص. صلاح فضل. ص237.
3. الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. البطاشي. ص133-134.

والكشف عن العلاقات بين تلك التتابعات وأهميتها، والإشارات التي تستطيع بها البنية النحوية والدلالية لجملة ما تحديد البنية النحوية والدلالية لجمل أخرى"[1].

## ثانيًا: تحليل الأبنية النصية لمعاهدتي: الحديبية، وثقيف

أ. معاهدة الحديبية

وتسمى صلح الحديبية أو هدنة الحديبية، وهي من أشهر المعاهدات التي عقدها النبي صلى الله عليه وسلم مع المشركين في مكة، وكانت في آخر السنة السادسة للهجرة، حينما خرج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في ذي القعدة إلى مكة معتمرين لا يريدون حربًا، بمعنويات عالية وآمال واسعة للطواف بالكعبة ورؤية البيت الحرام الذي أُخرجوا منه منذ سنين، فمنعتهم قريش من دخول مكة، وبعد إجراء عدد من المفاوضات بين رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسل قريش اتفق رسول الله وسهيل بن عمرو على إجراء الصلح بينهم[2]. وقد ورد هذا الصلح بروايات كثيرة نختار منها رواية ابن هشام في السيرة النبوية؛ وذلك لأنها جاءت مكتملة الأجزاء، تخلو من العبارات التي اختلف المؤرخون في ثبوتها، كما أن ابن هشام مؤرخ يُشهد له بالثقة والمكانة الرفيعة بين المؤرخين. وقد جاءت روايته على النحو الآتي:

"دَعَا رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلِيّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللّهِ عَلَيْهِ فَقَالَ

1. يُنظر: علم النص. فان دايك. ص46.
2. السيرة النبوية. أبو محمد عبدالملك بن هشام. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط1. دار الجيل. بيروت. 1411هـ. ص275.

أُكْتُبْ[1]: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو، اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ وَيَكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَتَى مُحَمَّدًا مِنْ قُرَيْشٍ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ جَاءَ قُرَيْشًا مِمَّنْ مَعَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَرُدُّوهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّ بَيْنَنَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةً[2]، وَأَنَّهُ لا إِسْلالَ وَلا إِغْلالَ[3]، وَأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ.

فَتَوَاثَبَتْ خُزَاعَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ، وَتَوَاثَبَتْ بَنُو بَكْرٍ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ، وَأَنَّكَ تَرْجِعُ عَنَّا عَامَكَ هَذَا، فَلا تَدْخُلُ عَلَيْنَا مَكَّةَ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ خَرَجْنَا عَنْكَ فَدَخَلْتَهَا بِأَصْحَابِكَ، فَأَقَمْتَ بِهَا ثَلَاثًا، مَعَكَ سِلاحُ الرَّاكِبِ: السُّيُوفُ فِي الْقُرُبِ، لا تَدْخُلُهَا بِغَيْرِهَا.

فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْكِتَابِ أَشْهَدَ عَلَى الصُّلْحِ رِجَالا مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَرِجَالا مِنْ الْمُشْرِكِينَ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَمِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ مُشْرِكٌ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَكَتَبَ، وَكَانَ هُوَ كَاتِبَ الصَّحِيفَةِ"[4].

---

1. جرى في النص هنا حذف بعض الجمل التي أثارت سهيل بن عمرو في كتابة بعض المفردات في نص المعاهدة، وقد قمتُ بحذفها لأنها كانت من قبيل الحوار والمداولة التي لا علاقة لها بنص المعاهدة ومضمونها. وعمومًا فالمحذوف هو ما يأتي:

«بِسمِ الله الرحمن الرحيم. فقال سهيل: لَا أعرف هذا، ولكن اكتب بِاسمك اللهم، فَقَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: اكتب بِاسمك اللَّهُمّ، فكتبها. ثم قَالَ: اكتب: هذا مَا صالَحَ عليه محمدٌ رَسول الله سهيل بن عمرٍو. فقال سهيل: لو شهدت أنك رَسول الله لم أُقاتلك، ولكن اكتب اسمَك واسمَ أبيك. فقال رسولُ اللهِ صَلّى الله عليه وسلم اكتب: هذا ما صالح...».

2. عيبة مكفوفة: أي بيننا وبينهم في هذا الصلح صدرًا معقودًا على الوفاء بما في الكتاب، نقيًا من الغلّ والغدر والخداع. (لسان العرب. ابن منظر. مادة «عَيَبَ»).

3. الإسلال: السرقة الخفية. والإغلال: الخيانة.

4. السيرة النبوية. ابن هشام. ص284-287.

1. البنية العليا: يتمثل لنا النص في شكل نثري، يسمى نص المعاهدة السياسية، ويختلف عن نص الرسالة الديوانية لكنه يقاربها من حيث هيكلها وصيغها الرسمية المعتمدة، وهو نص يعتمد الخطاب المباشر وتقل فيه الصور البلاغية والتشبيهات والأخيلة.

ومعاهدة الحديبية التي نعالجها تقوم على فكرة محورية نواتها قيام النبي صلى الله عليه وسلم إمام المسلمين ومشرّع دينهم بعقد صلح مع سهيل بن عمرو ممثل مشركي مكة، ويبدو واضحًا الشكل الذي سلكه نص المعاهدة من الإشارة إلى الصلح ووضع بنود اتفق عليها الطرفان، مع الالتزام بالإشهاد على ذلك حتى تُحفظ الحقوق، وزيادةً في التوثيق تم النص على تحديد الكاتب الذي كتب المعاهدة.

2. الأبنية الكبرى: وتتمثل فيما يأتي:

أ. البنية الأولى: دعوة النبيّ صلى الله عليه وسلم عليَّ بن أبي طالب لكتابة نص المعاهدة: وهذه من نسج الراوي، وهي غير مقصودة لذاتها ولكنها جاءت ترسم شيئًا من معالم النص وتتصل بمتنه؛ حيث أكّدت للمتلقي أن طرف المسلمين هو من وقف على كتابة هذه المعاهدة، فقد أملاها النبي صلى الله عليه وسلم، وكتبها علي بن أبي طالب.

ب. البنية الثانية: مقدمة المعاهدة، وتتمثل في عبارة "هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرو"، وهذه توضح طرفَي المعاهدة، ولاشك أن ذكر طرفي المعاهدة أو أطرافها من أساسيات هذا النوع من النصوص؛ ولذا فهو غير خارج عن سياق هذه المعاهدة وأهدافها.

ت. البنية الثالثة: متن المعاهدة وهو ما أملاه الرسول صلى الله عليه وسلم بلسانه وكتبه عليٌّ في حضور الطرفين، وهذا يتمثل في قوله: "اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ ... مَعَكَ سِلَاحُ الرَّاكِبِ: السُّيُوفُ فِي الْقُرُبِ، لَا تَدْخُلُهَا بِغَيْرِهَا"، وهذا صلب موضوع المعاهدة ويمثل الحقوق والواجبات التي

اصطلح عليه الطرفان، وفيه يظهر انتماء بعض الأحلاف إلى طرفي المعاهدة.

ث. البنية الرابعة: الإشهاد على المعاهدة والكتابة، وتتمثل في قوله: "فَلَمّا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ مِنْ الْكِتَابِ ... وَعَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَكَتَبَ، وَكَانَ هُوَ كَاتِبَ الصّحِيفَةِ"، وهذه خاتمة للنص توضح الشهود الذين حضروا المعاهدة وشهدوا عليها، ومن قام بكتابتها. والإشهاد على الكتابة مما أمر الله به عباده، وهو من أساسيات المعاهدات السياسية كذلك؛ ولذا نجد الرباط قويًّا بين هذه الخاتمة وما خُتمت له.

وبهذا يتضح أن الأبنية النصية الكبرى لهذه المعاهدة مترابطة فيما بينها في شكلٍ نصي متماسك، له أجزاؤه الأساسية التي يمكن أن تتجزأ إلى أجزاء أصغر منها تمثل الأبنية النصية الصغرى، وهو ما ستكشفه السطور القادمة.

3. الأبنية النصية الصغرى: وتجتمع هذه الأبنية لتكوّن معًا البنية الكبرى الواحدة، وباجتماع الأبنية الكبرى تتكون البنية العليا التي تعبّر عن النص بأكمله. ولا يشترط أن يكون لكل بنية كبرى أكثر من بنية صغرى؛ فقد تعبّر بنية صغرى عن فكرة كاملة، موازيةً بذلك أفكار الأبنية الكبرى التي يحتويها النص، والتي عُبّر عنها في إطار أبنية كبرى تتضمن عددًا من الأبنية الصغرى. وفيما يأتي سأتناول تحليل الأبنية الصغرى الكائنة في إطار الأبنية الكبرى الأربعة التي مرت معنا في هذه المعاهدة، مع الإشارة الموجزة إلى بعض الروابط التركيبية والدلالية بين هذه الأبنية الصغرى، علمًا أن تفصيل هذه الروابط سيتم في محله لاحقًا بإذن الله.

أ. البنية الكبرى الأولى (دعوة النبيّ صلى الله عليه وسلم عليَّ بن أبي طالب لكتابة نص المعاهدة): فهذه البنية يمكن أن تتشكل من مجموعة من التتابعات الجملية التي يمثّل كلٌّ منها بنية صغرى، فتترابط فيما بينها بروابط دلالية وتركيبية، والأصل أن الرابط الدلالي موجود بين جميع تلك التتابعات. "وغياب صياغة البنية [الكبرى هذه] لا يعني غياب بنيتها، فالبنية لها جانبان: شكلي ودلالي، وأيهما وُجد

كان دليلاً على الآخر"[1]. ولهذه البنية تتابعان، الأول هو: "دَعَا رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَلِيّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللّهِ عَلَيْهِ"، والثاني: "فَقَالَ اُكْتُبْ"، وبينهما رابطا: العطف والإحالة.

أما الروابط الدلالية بين هاتين البنيتين الصغريين فتتمثل في:

1. وحدة الفاعل: حيث إن وحدة الفاعل للفعلين (دعا، قال) الوارد كلٌّ منهما في بنية مختلفة، أسهمت في إيجاد ترابط دلالي بين البنيتين، وأكّدت على أن الموقف الكلامي من طرف النبي صلى الله عليه وسلم ما زال مستمرًا.

2. وحدة المفعول: حيث إن وحدة المفعول للفعلين (دعا، قال) أسهمت مثل سابقتها في إيجاد الترابط الدلالي بين البنيتين، وأشارت إلى أن الموقف الفعلي والاستجابة للأمر من طرف علي بن أبي طالب ستكون مستمرة.

وباجتماع الوحدتين يتضح لنا أن الموقف الاتصالي بين طرفي الخطاب: النبي صلى الله عليه وسلم وعلي بن أبي طالب موقف صريح ومباشر وله قيمة اتصالية عالية.

ب. البنية الكبرى الثانية (مقدمة المعاهدة):

وهذه البنية من أمثلة الأبنية الكبرى التي تنفرد ببنية نصية صغرى واحدة، حيث نلحظ أنها تملك بنية نصية واحدة هي: "هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو".

والروابط هنا تكون في إطار البنية الصغرى نفسها، ويمثلها الاستبدال الذي يعبّر عنه الوصف الكائن في كلمتي (بنُ، بنَ).

أما الروابط الدلالية في إطار هذه البنية نفسها فتتمثل في:

- ارتباط الفعل (صالَحَ) بمتعلقين توزّع موقعهما في أجزاء مختلفة من البنية، فالمتعلق الأول هو الفاعل (محمدُ)، والمتعلق الثاني هو المفعول به (سهيلَ)،

1. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص52.

وهذا الترابط في ظاهره تركيبي ولكن مجيء الفعل (صالَحَ) على صيغة (فاعَلَ) الذي يدل على التشارك جعل من عملية التصالح تفاعلية وتواصلية وتشاركية بين طرفي المعاهدة، وهو الهدف المنشود من هذا اللقاء؛ وبذا يتحقق للفعل ترابط دلالي مع متعلقاته من خلال هذا الترابط التركيبي.

ت. البنية الكبرى الثالثة (متن المعاهدة):

وهذه البنية تتمثل في قوله: "اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ ... مَعَكَ سِلاحُ الرَّاكِبِ: السُّيُوفُ فِي الْقُرُبِ، لا تَدْخُلُهَا بِغَيْرِهَا"، وتتألف من مجموعة من الأبنية الصغرى، وتترابط فيما بينها بروابط تركيبية. (انظر الملحق رقم 4).

أما بالنسبة للترابط الدلالي القائم بين هذه الوحدات فيتمثل في الآتي:

1. الارتباط القضوي: إذ إن متتاليات هذه البنية الكبرى تحمل في مضمونها قضية واحدة تعبّر عنها وهي مضمون الصلح المتفق عليه بين الطرفين. ولو تتبعها القارئ جميعًا لوجد أجزاءها تنبض بروح هذا الصلح وتفاصيله وجزئياته المتفق عليها، وحقوق كل طرف وواجباته؛ لذا فقضيتها واحدة.

2. الإحالات الخارجية: وهي التي تحيل على ذات خارج النص كما سيأتي تفصيلها في بداية الفصل الثاني بإذن الله. وقد تجلّى هذا النوع من الإحالة في مواطن متفرقة من هذا النص، كالضمائر المقترنة بالألفاظ الآتية: (بَيْنَنَا، نَحْنُ، أَنَّك، تَرْجِعُ، فَلا تَدْخُلْ، خَرَجْنَا، فَدَخَلْتَهَا، فَأَقَمْتَ)، فهي تحيل على ما هو خارج النص، فالمتكلم والمخاطب ذاتان لم يتطرق النص إلى الإفصاح عنهما ولكنهما يتحركان في النص بمنطق ارتباط النص بسياقه المحيط، وهذا رابط دلالي.

ث. البنية الكبرى الرابعة (الإشهاد على المعاهدة والكتابة):

وهذه تتمثل في قوله: "فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْكِتَابِ ... وَعَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَكَتَبَ، وَكَانَ هُوَ كَاتِبَ الصَّحِيفَةِ" (خاتمة المعاهدة)، وتتألف من أبنية نصية صغرى تنقسم إلى تتابعات بينها روابط تركيبية؛ فالبنية الأولى: "فَلَمَّا

فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكِتَابِ"، و"أَشْهَدَ عَلَى الصُّلْحِ رِجَالا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرِجَالا مِنَ الْمُشْرِكِينَ:"، وبينهما رابطا الشرط والإحالة.

والبنية الثانية: "أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَمِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ"، و"وَهُوَ يَوْمَئِذٍ مُشْرِكٌ"، و"وَعَلِيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ"، وبينها رابطا الإحالة والعطف.

والبنية الثالثة: "وَكَتَبَ"، و"وَكَانَ هُوَ كَاتِبَ الصَّحِيفَةِ"، وبينهما رابط الإحالة.

أما الروابط الدلالية الرابطة بين هذه الأبنية الصغرى فهي ما يأتي:

1. الإجمال والتفصيل: حيث أجمل النص من أشهدهم النبي صلى الله عليه وسلم على الصلح مرة، وفصّلهم مرةً؛ فالإجمال في قوله: "أَشْهَدَ عَلَى الصُّلْحِ رِجَالا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرِجَالا مِنَ الْمُشْرِكِينَ"، والتفصيل في تعداد هؤلاء الرجال.

2. التكرار: وذلك في تكرار لفظ (رجالاً) الواردة في النقطة السابقة، وكان بالإمكان حذف (رجالاً) الثانية ولكن غاية التكرار هنا تكمن وراء مقصد الفصل بين شهود المؤمنين الأجلاء الخيّرين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وناصري دعوته، وبين شهود المشركين المعادين للدعوة المحمدية وطاردي النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه من مكة المكرمة أشرف البقاع.

ب. معاهدة ثقيف

روي في بعض الحديث أن أهل ثقيف كانوا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أن يُسلموا على تحليل الزنا والربا والخمر، فأبى ذلك عليهم، فرجعوا إلى بلادهم، ثم عادوا إليه راغبين في الإسلام، فكتب لهم هذه المعاهدة، وكان ذلك في السنة التاسعة للهجرة[1]. ونصها ما يأتي:

1. يُنظر: كتاب الأموال. أبو عبيد القاسم بن سلام (157-224هـ). تقديم ودراسة وتحقيق: أ.د. محمد عمارة. ط1. دار السلام. القاهرة. 2009م. ص249. والبداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. راجع نصه وضبطه وقدم له: أ.د. سهيل زكار. ط1. دار صادر. بيروت. 2005م. 1209/5.

"عن عروة بن الزبير، قال: هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف، كتب أنَّ لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو، وذمة محمد بن عبد الله النبي، على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة: أن واديَهم حرامٌ محرَّمٌ لله كلَّه، عِضاهُه[1] وصيدُه، وظلمٌ فيه، وسَرَقٌ فيه، أو إساءةٌ، وثقيفٌ أحقُّ الناس بوجّ ، ولا يُعبَرُ طائفُهم[2]، ولا يَدخلُه عليهم أحدٌ من المسلمين يغلبهم عليه، وما شاءوا أحدثوا في طائفهم من بنيان أو سواه بواديهم، لا يُحشَرون[3] ولا يُعَشَّرون[4]، ولا يُستَكرهون بمالٍ ولا نفسٍ، وهم أمة من المسلمين يتولجون من المسلمين حيث ما شاءوا، وأين تولَّجوا وَلَجُوا[5]، وما كان لهم من أسير فهو لهم[6]، هم أحقُّ الناس به حتى يفعلوا به ما شاءوا، وما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ فبلغ أجلَه فإنه لُواطٌ مبرَّأٌ من الله[7]، وما كان من دَينٍ في رَهنٍ وراء عكاظَ فإنه يُقضى إلى عكاظ برأسه[8]، وما كان لثقيفٍ من دَيْن في

1. الشجر العضاه: اسم يقع على شجر من شجر الشوك له أسماء مختلفة. يجمعها العِضَاه، واحدتها عِضاهةٌ. (لسان العرب. ابن منظور. مادة: عَضَهَ). وردت هذه الكلمة وما أتى بعدها من المعطوفات بالرفع على قطع الصفة عن الموصوف.

2. أي: بلدة الطائف. جاء في معجم البلدان: «والطائف هو وادي وج وهو بلاد ثقيف. بينها وبين مكة اثنا عشر فرسخا». (معجم البلدان. أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي. دار الفكر. بيروت. د.ت. 9/4)

3. أي: تؤخذ منهم صدقات المواشي بأفنيتهم، يأتيهم المصدِّق هناك، ولا يأمرهم أن يجلبوها إليه. (حاشية كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام. ص247).

4. أي: لا يؤخذ منهم عشر أموالهم، إنما عليهم الصدقة، من كل مائتين خمسة دراهم. (المرجع السابق. ص247).

5. الولوج: الدخول.

6. أي: من أسروا في الجاهلية، ثم أسلموا وهو في أيديهم فهو لهم، حتى يأخذوا فديته. (حاشية كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام. ص247).

7. يعني: فإنه ربا. سمّاه لواطًا أو لياطًا- على رواية أخرى- لأنه ربًا أُلصق ببيع، وكل شيء ألصقته بشيء فقد لِطْته. ومنه قول أبي بكر: «الولدُ ألوَطُ بالقلب» أي ألصق بالقلب. (المرجع السابق. ص248).

8. أي: برأس ماله.

صحفهم اليوم الذي أسلموا عليه في الناس فإنه لهم، وما كان لثقيفٍ من وديعةٍ في الناس، أو مال، أو نفس غَنِمَها مودعُها، أو أضاعها، ألا فإنها مؤدَّاةٌ، وما كان لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ فإنَّ له من الأمن ما لشاهدهم، وما كان لهم من مال بِلِيَّةَ[1] فإنَّ له من الأمن ما لهم بوجٍ، وما كان لثقيفٍ من حليفٍ أو تاجرٍ فأسلمَ فإنَّ له مثلَ قضيةِ أمرِ ثقيف، وإنْ طَعَن طاعنٌ على ثقيفٍ، أو ظلمَهم ظالمٌ، فإنَّه لا يُطاع فيهم في مالٍ ولا نفسٍ، وإنَّ الرسول ينصرهم على مَن ظَلَمهم، والمؤمنون، ومن كرهوا أن يَلِجَ عليهم من الناس فإنَّه لا يلجُ عليهم، وإنَّ السوقَ والبَيْعَ بأفنيةِ البيوت، وإنه لا يؤمَّر عليهم إلا بعضُهم على بعض: على بني مالكٍ أميرُهم، وعلى الأحلاف أميرُهم، وما سقتْ ثقيفٌ من أعنابِ قريشٍ فإنَّ شِطرَها[2] لمَن سقاها، وما كان لهم من دَيْنٍ في رهنٍ لم يَلَطْ فإنْ وجد أهلُه قضاءً قضَوا، وإنْ لم يجدوا قضاءً فإنه إلى جُمَادى الأولى من عامٍ قابلٍ[3]، فمن بلغ أجلَه فلم يقضِه فإنَّه قد لاطَهُ، وما كان لهم مِن الناسِ من دَينٍ فليس عليهم إلا رأسُه، وما كان لهم من أسيرٍ باعَه ربُّه فإنَّ له بيعَهُ، وما لم يُبَعْ فإنَّ فيه ستَّ قلائصَ[4]، نصفان: حِقَاقٌ[5] وبناتُ لَبُونٍ[6] كرامٌ سمانٌ، ومَن كان له بيعٌ اشتراه فإنَّ له بيعَهُ"[7].

1. موضع بالطائف. (المرجع السابق. ص248).
2. أي: نصفها. يطلق الشَّطر والشِّطر ويراد به النصف. (يُنظر: لسان العرب. ابن منظور. مادة: شَطَرَ).
3. أي: ما كان من دَين لم يُجعل عليه ربا فإن على أهله قضاءه إن وجدوا ما يقضون به دينهم، وإن لم يجدوا أخّروه إلى جمادى الأولى من العام المقبل.
4. القلائص: مفردها قَلُوص وهي الناقة الشابة الفتيّة من الإبل. (لسان العرب. ابن منظور. مادة: قَلَصَ).
5. الحقاق: جمع حِقّ وحِقّة وهو ما دخل السنة الرابعة من الإبل. (المرجع السابق. مادة: حَقَقَ).
6. يقال لولد الناقة إذا استكمل سنتين وطعن في الثالثة ابن لبون، والأنثى ابنة لبون، والجمع بنات لبون للذكر والأنثى؛ لأن أمه وضعت غيره فصار لها لبن. (المرجع السابق. مادة: لَبَنَ).
7. كتاب الأموال. أبو عبيد القاسم بن سلام. ص247-248.

وفيما يأتي تحليل هذه المعاهدة حسب أبنيتها النصية العليا والكبرى والصغرى تحليلاً مختصرًا؛ إذ إن تحليل المعاهدة السابقة قد أوضح لنا طريقة تحليل الأبنية الثلاثة، وأضاء مسار الروابط التركيبية والدلالية التي تربط بين الأبنية الصغرى في النص، فكان ذلك نموذجًا للتحليل المقصود، ومن ثَم فلا حاجة لتكراره كما كان.

1. البنية العليا: تقوم هذه المعاهدة على فكرة محورية مفادها قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالتصالح مع وفد ثقيف على ما يحله لهم دخولهم في دين الإسلام، وتحديد حرماتهم التي حدها لهم النبي الكريم.

2. الأبنية الكبرى: وتتمثل فيما يأتي:

أ. البنية الأولى: سند الرواية: ويتمثل في قول الراوي: "عن عروة بن الزبير، قال: هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف". وهذه من نسج الراوي، وهي تؤكد أن إملاء هذا النص كان من طرف النبي صلى الله عليه وسلم لا من طرف أهل ثقيف.

ب. البنية الثانية: مقدمة المعاهدة، وتتمثل في عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف". وهذه تحوي البسملة وهي فاتحة كل عمل، وتحوي نص المقدمة الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم يكشف موضوع هذا المكتوب.

ج. البنية الثالثة: متن المعاهدة، وهذا يتمثل في قوله: "كتب أنَّ لهم ذمة الله... ومَن كان له بيعٌ اشتراه فإنَّ له بيعَهُ"، وهذا صلب موضوع المعاهدة ويمثل الحرمات التي حرمها النبي صلى الله عليه وسلم لصالح أهل ثقيف مما يمسّ أموالهم وأنفسهم، ولم أرَ تقسيم هذا المتن- رغم طوله- إلى أبنية كبرى عدة لأنها جاءت في أمر واحد وهو إقرار الحرمات لأهل ثقيف، وإن كانت هذه الحرمات شملت الديار والأموال والأنفس والنصرة، إلا أنها جاءت متناثرة في النص لا مجتمعة.

ويتضح أن نص هذه المعاهدة خلا من الخاتمة التي مثّلها في المعاهدة السابقة الشهود وكاتب المعاهدة، ولعل هذا من سقط الرواة، إلا أنه يشير إلى أن النصوص الواردة إلينا للمعاهدات النبوية منها ما هي مختومة بالشهود والكاتب، ومنها ما تخلو من ذلك.

3. الأبنية النصية الصغرى:

أ. البنية الكبرى الأولى (سند الرواية): وبنيتها الصغرى مكونة من جزأين، الأول: "عن عروة بن الزبير"، والثاني: "قال: هذا كتاب رسول الله".

ب. البنية الكبرى الثانية (مقدمة المعاهدة): وبنيتها الصغرى مكونة من جزأين، الأول: "بسم الله الرحمن الرحيم"، والثاني: "هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف".

ج. البنية الكبرى الثالثة (متن المعاهدة): وفيها تتابعات عدة تخرج من أبنيتها الصغرى. (انظر الملحق رقم 5).

كان هذا تحليل معاهدة ثقيف إلى أبنيتها النصية العليا والكبرى والصغرى. وبهذا يبدو أن المعاهدتين موضوع التحليل واضحتا الملامح، والمناسبة؛ حتى تسهل متابعة سير تحليلهما، لاسيما بعد أن اتضحت نظرية علم النص ونشأتها وبعض قضاياها في هذا الفصل.

# الفصل الثاني

## الترابط الشكلي في المعاهدات السياسية النبوية

# المبحث الأول: الترابط النحوي

## أولاً: الإحالة (Reference)

يقف معيار الإحالة في محل الخلاف بين علماء النص، فمنهم من يعدّه رابطًا تركيبيًا، ومنهم من يعدّه رابطًا دلاليًا، حيث نجد أن الفرنسي "لوسيان تينيير" L. Tesniere قدّم تصورًا خاصًا في هذا الجانب مفاده أن كل إحالة تقوم على نوعين من الربط:

أ. ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي).

ب. ربط دلالي إضافي يمثّل الإحالة وهو الربط الإحالي، الذي يمدّ جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص؛ إذ تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص.[1]

ويرى "فان دايك" أن الإحالة تتبع المستوى الدلالي الذي يتعلق بالعلاقات القائمة بين أجزاء النص.[2] ولهذا نجد بعض علماء النص يجعلون مبحث معيار الإحالة إلى جانب مباحث المعايير الدلالية، والحقيقة أن الإحالة- كما ذكر "تينيير"- لها جانب شكلي ودلالي، فالشكلي تمثله الإحالة الداخلية، والدلالي تمثله الإحالة الخارجية، وهو ما سيتضح لاحقًا. ورغم ذلك جاء توزيع الإحالة في هذه

1. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. سعيد بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. ص98.

2. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد بحيري. ص 120. نقلاً عن: T. Textwissenchaft .Eine interdisziplinäre EinfÜhrung, Van Dijk, MÜnchen, 1980, (drf 3464), p. 39 .

الدراسة ضمن معايير الترابط الشكلي؛ من باب جمع معيار الإحالة في مبحث واحد بدلاً من تشتيته بين مبحثين، مع العلم أن "هاليدي" و"رقية حسن" كانا قد وضعا الإحالة ضمن معايير الترابط الشكلي أيضًا في كتابهما "Cohesion in English".

أ. تعريف الإحالة:

يذكر علماء النص في الإحالة تعريفات متعددة تكاد تتفق في مدلولاتها، حيث يذهب "كلماير" إلى أن الإحالة هي العلاقة القائمة بين عنصر لغوي يطلق عليه عنصر علاقة، وضمائر يطلق عليها (صيغ الإحالة)، وتقوم المكونات الاسمية بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسر أو العائد إليه"[1]. ويذكر صاحب "معجم المصطلحات المفاتيح في اللسانيات" أنه ينبغي التفريق بين الإحالة والمرجع، فالإحالة: تشير إلى تلك العلاقة التي يمكننا إقامتها داخل الملفوظ بين المجموعة الاسمية تحديدًا، والموضوع المقصود من طرف المخاطب انطلاقًا من استعماله لهذه المجموعة. بينما المرجع: يشير إلى موضوع خارج - لساني، خاص ومحدد داخل الزمن، ولا تهتم به اللسانيات وإنما تهتم بالإحالة.[2] ويرى "سعيد بحيري" أن الإحالة تطلق على قسم الألفاظ التي لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر

1. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. سعيد بحيري. ص98.

2. ساق المعجم لذلك مثالاً توضيحيًا، وهو أن لفظة المشي في عبارة (لا يمكن للمشي أن يضرّ بصحتك) تشير إلى نشاط عام، في حين أن اللفظة نفسها في عبارة (هم يعتزمون مشيةً تدوم لخمس ساعات) تشير إلى تحديد مرجع خاص محدد داخل الزمن بفعل التنكير. (معجم المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. ماري نوال غاري بريور. ترجمة: عبدالقادر فهيم الشيباني. ط1. سيدي بلعباس: الجزائر. 2007م. ص89-91). وهنا ملاحظة على المثال السابق وهي أن الفعل (أمكن) يتعدى بنفسه، إلا أن المثال جاء من واقع الاستخدام لهذا الفعل حاليًا وهو استخدام خاطئ حينما يأتي الفعل متعديًا باللام. تقول يمكنك فعلُ الشيء، وليس يمكن لك.

أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب.[1] وكأن "بحيري" يشير هنا إلى ما ذكره من قبل "هاليدي" و"رقية حسن" من أن العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل بل لابد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها.[2] ويشاركهم الرأي في ذلك أيضًا "الزناد"[3]. وهذا أمر طبيعي، فأسماء الإشارة مثلًا لا تمتلك الدلالة في ذاتها بل في ما تشير إليه، والضمائر كذلك، والأسماء الموصولة أيضًا، وقد نص النحاة العرب على أن الاسم الموصول له صلة وعائد يتضح بهما معناه.

وعمومًا فإن الإحالة تشير إلى علاقة قائمة بين لفظ معين كالضمير أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول وبين محال عليه كاللفظ أو المعنى، وتكون داخلية وخارجية اعتمادًا على وجود المحال عليه داخل النص أو خارجه، كما تكون قبلية وبعدية اعتمادًا على تقدم المحال عليه أو تأخره.

ب. أهمية الإحالة

تكمن أهمية الإحالة في أمرين:

1. تحقق التماسك النصي والربط التركيبي والدلالي بين أجزاء النص، لاسيما المتباعدة منها؛ إذ تكرار الألفاظ قد يؤدي إلى حدوث لبس أو غموض في فهم النص، ولكن الإحالة عليها كفيلة بأن تخلق في النص توازنًا واعتدالاً.

وجدير بالذكر أن علماءنا العرب القدامى كالمفسرين وشرّاح الدواوين كانوا يُعنون بالإشارة إلى مثل هذه الإحالات، حيث تحدث "الزركشي" عن مرجعية الضمير في القرآن الكريم إلى السابق واللاحق، وإلى ما هو خارج النص، وأكّد

1. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. سعيد بحيري. ص99.
2. لسانيات النص. محمد خطابي. ص17.
3. يُنظر: نسيج النص. الأزهر الزنّاد. ص118.

دور المتلقي في معرفة مرجعية الضمير. وقد ساق لذلك أمثلة منها قوله تعالى: "فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى"[1]، حيث عاد الضمير على مذكور في سياق الكلام، مؤخر في اللفظ مقدم في النية، وهذا مثال على الإحالة البعدية. ومنه قوله تعالى: "اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى"[2]، حيث يعود الضمير (هو) على العدل المفهوم من (اعدلوا) وذكر "الزركشي" ذلك في جزئية أن يدل اللفظ على صاحب الضمير بالتضمين[3]. و"العكبري" في شرحه لإحدى قصائد المتنبي يقف بنظرته الكلية للنص على البيت العشرين من تلك القصيدة وهو:

كفى بصفاءِ الودِّ رقًّا لمثله ... وبالقربِ منه مفخرًا للبيبِ

وكان المتنبي قد ذكر سيف الدولة في مطلع القصيدة، فيأتي العكبري عند هذا البيت ويقول إن «الضمير في (لمثله) لسيف الدولة»[4]. وهذه نظرة من الشارح إلى النص ككل متكامل، وفيه إشارة إلى تمكنه من الربط الدلالي بين أول النص وآخره.

2. الاقتصاد اللغوي، حيث يسعى معيار الإحالة إلى الإيجاز في النص، والاقتصاد في سرد الألفاظ؛ ولهذا نجد "دي بوجراند" يعدّ الإحالة من البدائل المهمة في إيجاد الكفاءة النصية Efficiency، ويذكر أنها "صياغة أكبر كمية من المعلومات بإنفاق أقل قدر ممكن من الوسائل"[5].

1. طه: 67.
2. المائدة: 8.
3. لمزيد من الإيضاح يُنظر: البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة. بيروت. 1391هـ. ص 150-3/151، 25-4/42.
4. شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان. أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري. ضبط وتصحيح وفهرسة: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي. دار المعرفة. بيروت. 1397هـ - 1978م. 8/1.
5. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص2.

ج. عناصر الإحالة

تتوزع عناصر الإحالة في النص على الآتي:

1. اللفظ المحيل: ويمكن أن يكون ضميرًا أو اسم إشارة أو اسمًا موصولاً.

2. المحال عليه: كأن يكون لفظًا أو جملة أو فقرة أو نصًا بأكمله، أو معنى خارج النص يدل عليه السياق.

3. العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال عليه: وينبغي أن تكون المطابقة هي العلاقة الجامعة بين الاثنين.[1]

د. وسائل الاتساق الإحالية

1. الضمائر: والضمائر تربط بين أجزاء النص كثيرًا، وتكون إحالتها داخلية Endophoric وخارجية Exophoric، وقبلية Anaphoric وبعدية Cataphoric. وليست وظيفتها في النص إحلالها محل الأسماء الظاهرة فقط بل إن لها دورًا مهمًّا في تحقيق التماسك النصي. وقد تحدّث النحاة القدامى عن الضمائر وأنواعها وذكروا فيها تفاصيل كثيرة استفاد منها علم النص الشيء الكثير[2]. وتنقسم الضمائر في التحليل النصي إلى نوعين:

1. هناك من يشير إلى عنصر رابع وهو المتكلم أو الكاتب صانع النص نفسه؛ على اعتبار أن الإحالة عمل إنساني، ولكن هذا العنصر لا يبدو ظاهرًا أبدًا إن كانت الإحالة داخلية، ويقوم مقامه اللفظ المحيل إن كانت الإحالة خارجية. وممن اعتمد هذا العنصر أ.د. أحمد عفيفي في كتابه: دور الإحالة في الاتساق النصي: دراسة في نحو النص. ط1. دار الهاني للطباعة والنشر. القاهرة. 1431هـ - 2010م. ص17.

2. لا أجد المجال رحبًا لسرد شيء من ذلك، وإنما يمكن قراءة ذلك في: السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث. إبراهيم محمود خليل. رسالة دكتوراه. الجامعة الأردنية. 1411هـ - 1990م. ص235. وأصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص125.

أ. ضمائر وجودية مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هي، هن ... إلخ.

ب. ضمائر ملكية مثل: أسرتي، أسرتك، أسرته، أسرتها، أسرتهم ... إلخ.

والضمائر الدالة على المتكلم والمخاطَب لا تسهم في تحقيق التماسك النصي؛ لأنها تحيل على ذات خارج النص، فتاء الفاعل مثلا في جملة (أديتُ صلاتي) لا يوجد ذكر صريح في النص لصاحبها؛ وبذا فإنها لا تفيد النص في تماسك أجزائه، إلا إذا جيء بهذه الضمائر في سياق الكلام المستشهد به كقول الله تعالى: "قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا"[1] فالإحالة هنا داخلية لأنها مبنية من النص نفسه.

أما الضمائر التي تؤدي دورًا حيويًا في تحقيق التماسك النصي فهي ضمائر الغيبة (هو، هي، أسرته، أسرتها ...) إذ تربط أجزاء النص وتصل بين أقسامه، وفي ذلك يقول "هاليدي" و"رقية حسن": "حين نتحدث عن الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل على الشخص أو الشيء) فإن صيغة الغائب هي التي نقصد على وجه الخصوص"[2].

وفي مجال مقارنة مسميات الضمائر بين حضارات النحو المختلفة، نجد "إيميل بنفينيست" E. Benveniste يصنف الضمائر حسب تسميتها في النحو اليوناني والهندي والعربي وفق الآتي:

| النحو اليوناني | النحو الهندي | النحو العربي |
|---|---|---|
| الشخص الأول | الشخص الأخير | المتكلم |
| الشخص الثاني | الشخص الأوسط | المخاطَب |
| الشخص الثالث | الشخص الأول | الغائب |

1. الحجرات: 14.

2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 51.

وأشار إلى أن تسميات النحو العربي تقوم على أساس صحيح يكشف عن طبيعة العلاقة بين الأشخاص، وتبيّن أن هذه العلاقة لا تقوم على التجانس كما توهم بذلك التسميات الموجودة في النحو اليوناني والهندي وسائر الأنحاء الغربية.[1]

2. أسماء الإشارة: والإشارة معنى من المعاني اللغوية التي لا تقوم بذاتها وإنما يتضح معناها بتوافر أركانها. وأركانها هي[2]:

أ. المشير: المتكلم.

ب. المشار إليه: الشيء الخارج.

ج. المشار له بالمشار إليه: المخاطَب.

ح. المشار به: لفظ الإشارة.

خ. عمل الإشارة: المعنى الحاصل من الإشارة.

وتكون إحالة الإشارة داخلية وخارجية، كما تكون قبلية وبعدية. وقد تكون موسّعة إذا أحالت على عدة أشياء. وتشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والظروف.

وتقسّم الإحالة الإشارية بحسب المدى الفاصل بين اسم الإشارة والمحال إليه إلى[3]:

أ. إحالة ذات مدى قريب، على مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية جملية.

---

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص 1083. نقلاً عن: Problèmes de linguisique générale, Benveniste Emile, Paris, Gallimard 1966, pp. 225-226.

2. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص1062-1063.

3. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص100.

ب. إحالة ذات مدى بعيد، وتجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، وتتجاوز الفواصل والحدود القائمة بين الجمل.

وكلا النوعين يؤديان وظيفة الربط بين أجزاء النص وتحقيق تماسكه.

3. أدوات المقارنة: تختلف أدوات المقارنة عن الضمائر وأسماء الإشارة من حيث إنها لا تعمل من خلال تحديد المحيل والمحال عليه، وإنما من خلال إيجاد علاقة مقارنة صريحة مع المحال عليه[1]. وهذه العلاقة يمكن أن تكون[2]:

أ. عامة: تتمثل في التطابق (باستعمال عناصر كـ: نفس)، والتشابه (باستعمال عناصر كـ: مثل)، والتقابل (باستعمال عناصر كـ: آخر).

ب. خاصة: تتمثل في الوصف الكمي (أكثر)، والكيفي (أجمل من).

وهذه الأدوات تسهم جميعها في تحقق الاتساق النصي، فهي تكون داخلية وخارجية، وقبلية وبعدية. واكتشافها يعتمد على دقة قارئ النص في الجمع بين الألفاظ وما يقارنها.

هـ . أقسام الإحالة

يُقسّم علماء النص الإحالة إلى:

1. الإحالة الخارجية Exophora: وهي الإحالة على ما هو خارج النص أو اللغة، حيث يشير هذا المصطلح إلى الأنماط (اللغوية) التي تشير إلى الموقف الخارجي عن اللغة.[3] ولمعرفة المحال عليه خارج النص لابد من معرفة محيط النص وأسبابه أو ما يسمى بسياق النص عمومًا، ويمثّل هذا أسباب النزول في

1. الاتساق والانسجام في القرآن الكريم: سورة البقرة نموذجًا. مفتاح بن عروس. ص226.

2. لسانيات النص. محمد خطابي. ص19. استخدم خطابي مصطلح (الاختلاف) بدل (التقابل)، وقد اعتمدتُ هنا مصطلح (التقابل) كونه يبدو أنه الأوضح.

3. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, p. 119 & 420.

الآيات القرآنية، والمواقف التاريخية في المعاهدات النبوية في إطار هذه الدراسة. وهذا النوع من الإحالة يرتبط بالموقف الاتصالي الذي يحدث تفاعلاً بين اللغة والموقف.

وفكرة هذه الإحالة تعارض فكرة "دي سوسير" القائلة بأن اللغة لا علاقة لها بالخارج، فاللغة عنده نظام، والنظام شكلي لا مادة، ومعنى هذا أنه اعتبر ما يتعلق بالخارج ليس من ميزان اللغة[1].

2. الإحالة الداخلية **Endophora**: وهي الإحالة على ما هو داخل النص أو اللغة، ويتخذها "هاليدي" و"رقية حسن" معيارًا للإحالة؛ وذلك لأنها تقوم بدور فاعل في اتساق النص، بخلاف الإحالة الخارجية التي تسهم في خلق النص بينما لا تسهم في اتساقه بشكل مباشر[2].

وتنقسم الإحالة الداخلية إلى:

أ. إحالة قبلية **Anaphora**: وهي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النص أو المحادثة[3].

ب. إحالة بعدية **Cataphora**: وهي استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقًا في النص أو المحادثة[4]. ويشبه هذا

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص956.
2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 37.
3. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. ص38. نقلاً عن: Interpreting Anaphors in Natural Language texts, David Carter, England, 1987, pp. 31-36.
4. المرجع السابق. ص40 نقلاً عن: Longman Dictionary of Applied Linguistics, Jack, richards, Platt John and WebernHeidi, Longman, London, 1987, p. 36.

في النحو العربي ضمير الشأن كضمير (هو) في قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ"[1]، فالضمير يحيل على لفظ الجلالة الذي جاء بعده وهو (الله).

والنحاة العرب وقفوا كثيرًا عند قضية تقدم المفسر أو تأخره عن مفسره، وهذا يندرج تحت مبحث الإحالة البعدية، ومجمل كلامهم في ذلك أنهم يجيزون تقدم المضمر في اللفظ والرتبة على مفسره، متى كان حق ذلك المضمر التأخير كقولك: لقيتُ في داره زيدًا. ويمنعون تأخر المفسر لفظًا ورتبة على مضمره، متى كان حق المفسر التأخير كقولك: ضرب غلامُه زيدًا.[2]

و. التحليل

بعد أن أزيح الستار عن مفهوم معيار الإحالة وأهميتها وعناصرها وأقسامها ووسائلها المستخدمة في المقدمة التمهيدية، نعمد الآن إلى مجال تحليل هذا المعيار في المعاهدتين موضوع الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار أن الغرض من هذا التحليل بيان مدى دور معيار الإحالة في تحقيق التماسك النصي لهذه المعاهدات، وستكون البداية في تحليل المعايير دائمًا مع معاهدة الحديبية ثم معاهدة ثقيف، ويمكن الجمع بينهما في التحليل للمقارنة في بعض الأحيان. كما سيكون الانطلاق في التحليل من الأبنية الكبرى. وهنا في معيار الإحالة سيتم تناول الإحالات حسب وسائلها المستخدمة (الضمائر، أسماء الإشارة، أدوات المقارنة).

1. الإخلاص: 1.

2. يمكن تتبع تفاصيل هذه المسألة في: الخصائص. ابن جني. 295/1. وأصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص1219-1224.

## أولا: معاهدة الحديبية

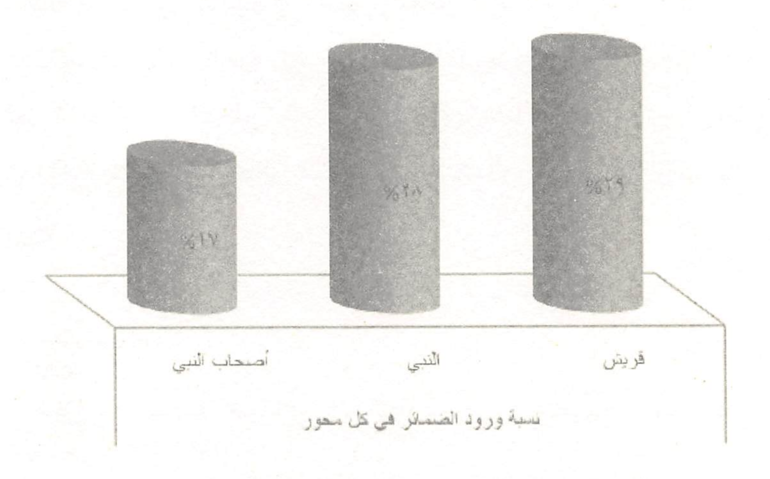
### أ. الضمائر

بعد العودة إلى الضمائر المنتشرة في نص المعاهدة، وبالنظر إليها نظرة إحصائية، نجد أنها وردت بأعداد متفاوتة (انظر الملحق رقم 6).

ويمكن أن نستخلص من ذلك النتائج الإحصائية الآتية:

1. وجدت هذه الضمائر في النص بكثافة، حيث بلغت 64 ضميرًا في ما لا يزيد على 16 سطرًا. وأسهمت ضمائر الغائب بدور حيويّ في تحقيق التماسك النصي لهذه المعاهدة.

2. الذوات التي تكثر عليها الإحالة في النص لابد أن تكون محاور أساسية يدور عليها النص، وقد تجسدت هذه المحاور هنا في (قريش، النبي صلى الله عليه وسلم، أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) على التوالي، حيث بلغت نسبة ورود الضمائر لكل من هذه المحاور كما في المخطط الآتي:



ولو تتبعنا سبب حصول هذه المحاور على النسبة الأكبر من الضمائر لوجدنا أنها المحاور التي يدور عليها النص، وهي أطراف هذه المعاهدة، فقد حصل محور (قريش) على نسبة (29%) لأنها نالت النصيب الأكبر من منافع عقد هذه المعاهدة فيما يبدو لمعايش النص دون ما تحقق في الواقع بعد ذلك، فقد كان لهم الحق في استرداد من لحِق بمحمد صلى الله عليه وسلم من أتباعهم، في حين أنه لم يكن لمحمد صلى الله عليه وسلم استرداد من لَحِق بقريش من أصحابه، فكان ذلك سببًا في استيلائهم على أغلب ضمائر النص.

كما حصل محور (النبي صلى الله عليه وسلم) على (28%) و(أصحابه) على (17%) وقد نالهم النصيب الأقل من إحالات الضمائر؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قاصدين مكة لأداء العمرة، سائقين معهم هديهم ليُحلُّوا به من إحرامهم، ولكن قريشًا منعتهم من ذلك وكانت لهم بالمرصاد، وحالت دونما تحقيق هذه الأمنية التي كانوا يُمنّون أنفسهم بها، وقد كان ذلك سببًا في قلة عودة الضمائر إليهم.

إذن كثرة الضمائر وقلتها هنا مقترنة بمدى تحقيق كل محور لأغراضه ومراميه.

3. نلحظ أن الضمائر العائدة إلى الله عز وجل في هذه المعاهدة لا تشكّل نسبة كبيرة، بل وردت في سند الرواية فقط دون متن الصلح؛ ذلك لأن هذه المعاهدة قائمة على عقد صلح بين طرفين، وقد كان طرف قريش رافضًا فكرة أن محمدًا رسولُ الله، كما ورد في النص المحذوف من المعاهدة، وإلا لربما اتجه النص اتجاهًا آخر يُسنِد فيه النبيُّ الكريم تشريعَه وآراءه إلى الله جلّ وعلا؛ ولهذا كان ورود الضمائر العائدة إلى الله سبحانه وتعالى في هذه المعاهدة في مقام الصلاة والتسليم على النبي صلى الله عليه وسلم فقط.

4. وردت الإحالة البعدية في موضعين اثنين فقط مثلتهما تاء التأنيث في قوله (فتواثبتْ) الواردة مرتين في النص، أحالت الأولى منهما على قبيلة خزاعة، وأحالت الثانية على قبيلة بني بكر.

5. زخر النص بجملة من الإحالات الخارجية بلغ عددها (24) إحالة خارجية، وتمثّل نسبة (37%) من مجموع ضمائر الإحالات، موزعة بين ضمائر الغائب والمتكلم والمخاطَب. وفيما يأتي سيتم توضيح حركة الإحالات الخارجية الواردة في البنية الكبرى الثالثة باعتبارها البنية الأكبر في هذه المعاهدة، نموذجًا على الإحالات الخارجية للضمائر:

"اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النّاسِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِنّ النّاسُ وَيَكُفّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، عَلَى أَنّهُ (الشأن) مَنْ أَتَى (المسلمُ حديثًا من قريش) مُحَمّدًا مِنْ قُرَيْش بِغَيْرِ إذْنِ وَلِيّهِ رَدّهُ عَلَيْهِمْ (مشركي قريش)، وَمَنْ جَاءَ (المسلمُ الصحابيُّ) قُرَيْشًا مِمّنْ مَعَ مُحَمّدٍ لَمْ يَرُدّوهُ عَلَيْهِ. وَإِنّ بَيْنَنَا (نحنُ) عَيْبَةً مَكْفُوفَةً، وَأَنّهُ (الشأن) لَا إسْلالَ وَلَا إغْلالَ، وَأَنّهُ (الشأن) مَنْ أَحَبّ (أيُّ أحدٍ) أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبّ (أيُّ أحدٍ) أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ.

فَتَوَاثَبَتْ خُزَاعَةُ فَقَالُوا (أفرادُ قبيلة خزاعة): نَحْنُ فِي عَقْدِ مُحَمّدٍ وَعَهْدِهِ، وَتَوَاثَبَتْ بَنُو بَكْرٍ فَقَالُوا (أفرادُ قبيلة بني بكر): نَحْنُ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ، وَأَنّك (أنتَ) تَرْجِعُ (أنتَ) عَنّا (نحنُ) عَامَك (أنتَ) هَذَا، فَلا تَدْخُلْ (أنتَ) عَلَيْنَا (نحنُ) مَكّةَ، وَأَنّهُ (الشأن) إذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ خَرَجْنَا (نحنُ) عَنْك (أنتَ) فَدَخَلْتهَا (أنتَ) بِأَصْحَابِك (أنتَ)، فَأَقَمْتَ (أنتَ) بِهَا ثَلاثًا، مَعَك (أنتَ) سِلَاحُ الرّاكِبِ: السّيُوفُ فِي الْقُرُبِ، لا تَدْخُلُهَا (أنتَ) بِغَيْرِهَا".

ويمكن أن نستنتج من هذه الإحالات الخارجية النتائج الآتية:

أ. توافق الضمائر الإحالية مع العناصر المحيلة عليها خارج النص من حيث العدد والجنس، وذلك دليل قيام الربط بين الضمائر والعناصر.

ب. أسهمت الضمائر في ربط لغة النص بسياقها من خلال إحالتها إلى العالم الخارجي، وهذا يجعل الاتصال قويًا وواضحًا ومباشرًا بين المحاور الرئيسة في النص، وكان من أقوى هذه الضمائر اتصالاً بالسياق ضمير الشأن الذي تكرر وروده (4) مرات في النص، وهو يربط النص بالشأن أو السياق أو المقام الحاصل فيه النص.

ج. قيام تفاعل بين المتلقي ولغة النص؛ بدليل أنه قادر على إدراك العناصر المحال عليها خارج النص بكل وضوح؛ وبالتالي فإنه يتأكد لدينا نجاح عملية الإحالة، ورغبة المتلقي في الاستمرار مع النص.

ح. استحواذ (قريش) على أغلبية ضمائر المتكلم التي بلغت نسبة (66%) يشير إلى أنها كانت في أثناء كتابة المعاهدة تتكلم باسمها لتتحصل على النصيب الأكبر من حقوق هذه المعاهدة، ولا تلتزم إلا بالواجبات الأقل، رغم أن المعاهدة تلزم كل طرف بحقوق وواجبات ليحصل اتفاق موضوعي بين الطرفين. ومما يؤكد ذلك أن نسبة (90%) من ضمائر المخاطب الواردة في النص كانت موجهة من قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصيغ من مثل: وَأَنَّك (أنت)، تَرْجِعُ (أنت)، عَامَك (أنت)، فَلا تَدْخُلَ (أنت) ... إلخ.

ب. أسماء الإشارة

وردت الإحالة الإشارية في هذه المعاهدة في خمسة مواضع فقط، وهي ما يأتي:

"هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ... عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَتَى مُحَمَّدًا مِنْ قُرَيْش... وَمَنْ جَاءَ قُرَيْشًا مِمَّنْ مَعَ مُحَمَّدٍ... تَرْجِعُ عَنَّا عَامَك هَذَا..".

وباستقراء هذه الإحالات الإشارية نجد النتائج الآتية:

1. شملت الإحالة الإشارية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. بلغ عدد إحالات أسماء الإشارة إحالتين فقط، الأولى بعدية، والثانية قبلية، تمثلتا في اسم الإشارة المفرد المذكر (هذا)، بينما بلغ عدد إحالات الأسماء الموصولة ثلاث إحالات منها، تمثلت في اسمين موصولين هما (من، ما)، وباعتبار أن الأسماء الموصولة لا تقوم بذاتها وإنما بما يأتي بعدها من الصلة والعائد فإن جميع إحالاتها جاءت إحالات بعدية.

2. وردت إحالة اسم الإشارة الأولى (هذا) إحالة موسّعة، حيث توسّعت في الإحالة على أكثر من متتالية نصية، بل إنها هنا في الحقيقة أحالت على متن الصلح بأكمله وهو ما تمثله البنية الكبرى الثالثة في نص المعاهدة، وجاءت هذه الإحالة بلفظ كمّي كلّي universal quantifier، يستلزم وجوده صدق جميع العبارات أو العناصر التي يحيل عليها، بخلاف إحالة اسم الإشارة الثاني (هذا) فإنه ورد بلفظ كمي وجودي existential quantifier لأنه يحيل على مفرد وهو (عام) بوصفه شيئًا موجودًا في عالم الحقيقة[1].

3. جميع الإحالات الإشارية الواردة في النص إحالات ذات مدى قريب؛ إذ لا يتعدى الفاصل بين اللفظ المحيل واللفظ أو العنصر المحال عليه جملة واحدة. وهذا القرب بين اللفظين جعل للإحالة دورًا قويًّا في تحقيق التماسك والترابط بين اللفظين.

1. تحدث دي بوجراند عن اللفظ الكمي الوجودي واللفظ الكمي الكلي حينما يردان في مقام الإحالة، وذلك في سياق الحكم على العبارة بأنها صادقة أو كاذبة بناءً على مطابقتها للعالم الخارجي. يُنظر: النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص172.

ج. أدوات المقارنة

حَفَل النص بثلاثة أمثلة من أدوات المقارنة العامة، مثّل الأول أداة التقابل، ومثّل الثاني والثالث أداة التشابه، وكما سيتضح أن مقارنات هذه الأمثلة جاءت بين عبارات لا كلمات.

1. التقابل: حصلت المقارنة بالتقابل بين جملتين متقابلتين هما:

| لجوء القرشيين إلى النبي | | لجوء المسلمين إلى قريش |
|---|---|---|
| مَنْ أَتَى مُحَمَّدًا مِنْ قُرَيْش بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ رَدَّهُ عَلَيْهِمْ | التقابل | مَنْ جَاءَ قُرَيْشًا مِمَّنْ مَعَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَرُدّوهُ عَلَيْهِ |

جاءت الجملتان متشابهين في الهيكل والبناء، ولكن الذي عدلهما عن صفة التشابه إلى صفة التقابل هو تقابل الفعلين (رَدَّهُ) و(لَمْ يَرُدّوهُ).

2. التشابه: حصلت المقارنة بالتشابه بين جملتين متشابهتين هما:

| دخول عَقد محمد صلى الله عليه وسلم | | دخول عَقد قريش |
|---|---|---|
| مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ | التشابه | مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ |

حصل التشابه بين الجملتين لتشابههما في الهيكل والبناء، مع اختلاف كلمة واحدة في كلٍّ منهما تمثلان بؤرة الكلام وهما (محمد) و(قريش).

3. التشابه: حصلت المقارنة بالتشابه بين جملتين متشابهتين هما:

| خزاعة في عَقد محمد صلى الله عليه وسلم | | بنو بكر في عَقد قريش |
|---|---|---|
| تَوَاثَبَتْ خُزَاعَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ | التشابه | تَوَاثَبَتْ بَنُو بَكْرٍ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ |

وهاتان الجملتان تشابهتا أيضًا في الهيكل و البناء؛ لذا استحقتا صفة التشابه.

ولو أمعنّا في هذه الجمل المقارن بينها لوجدنا أنها أحدثت في النص تعاضدًا وتلاحمًا بين أجزائه؛ إذ تمثل كل جملة موقفًا يتشابه أو يتباين مع الموقف الآخر، تجعل القارئ لا يقف عند جملة واحدة فقط بل لابد له حتى يصل إلى المعنى المراد أن يواصل إبحاره في غور النص حتى يصل إلى ما يقارن هذه الجملة ويتضح معناهما معًا، وهذا من أوجه التماسك الواضح بين جمل النص.

وبعد هذه الجولة في معاهدة الحديبية يتضح لنا مدى قدرة الإحالة على الربط بين أجزاء النص، وإحداث التلاحم والترابط من غير أن يكون ذلك لافتًا لانتباه القارئ، وإنما يسير في سجية وهدوء.

ثانيًا: معاهدة ثقيف

في تحليل معاهدة ثقيف سأحاول تجنب تكرار ما ورد في تحليل معاهدة الحديبية؛ ولذلك سيكون التحليل هنا مقتصرًا على ما يعين على المقارنة بين المعاهدتين.

أ. الضمائر

بعد النظر في الضمائر الواردة في معاهدة ثقيف نجد أنها وردت بأعداد متفاوتة (انظر الملحق رقم 7).

ويمكن أن نستخلص من هذه الأرقام النتائج الآتية:

1. وردت الضمائر في هذه المعاهدة بكثافة عالية أكثر من سابقتها؛ إذ بلغت (107) ضمائر؛ مما يعطي النص تماسكًا أقوى وترابطًا أدق، حيث تتوزع هذه الضمائر على أجزائه المختلفة فتشدّ ما بينها وتتلاحم معها، حتى تكون كالكلمة الواحدة.

2. تمثلت المحاور الرئيسة للنص في (أهل ثقيف) و(الدَّين)؛ حيث نال المحور الأول نسبة (42%) من جملة الضمائر، ونال الثاني نسبة (11%) من الضمائر. وطبيعي أن يكون لأهل ثقيف هذا الكم من الضمائر؛ كون أن المعاهدة عُقدت لهم، وقد أنصفهم النبي صلى الله عليه وسلم أيّما إنصاف، ما كان ملك من الملوك أن يعطيهم من الأمان والحرمات والحقوق ما أعطاهم النبي الكريم؛ تحبيبًا لهم في هذا الدين، ورأفةً بأنفسهم التي آبت إلى رشدها بعد أن طلبت من النبي أن يسمح لهم بالخمر والزنا والربا إن دخلوا الإسلام، فما كان من قائد الأمة الفطن إلا أن منع عنهم ما أرداوا ولكنه أكرمهم بما يرفع مقامهم بين قبائل العرب وبين المسلمين. أما محور (الدَّين) فلأن المعاهدة نصّت على مسائل كثيرة تتعلق بالربا والديون، وتبدو جليةً مدى علاقة أهل ثقيف بالربا من خلال الديون؛ ولهذا أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهمية كبيرة لهذا الأمر حتى صار محورًا رئيسًا من محاور هذه المعاهدة.

3. لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محورًا رئيسًا في هذا النص على خلاف نص معاهدة الحديبية؛ فقد كان الموقف هناك يحتّم على النبي أن يمثّل المسلمين في عقد صلح بينهم وبين المشركين، في مرحلة من مراحل العداء مع مشركي مكة في السنة السادسة للهجرة، لما كانوا يُحكمون سيطرتهم على أرض الحرم، ويمنعون المسلمين من دخولها، فما كان من النبي إلا أن يكون الناطق الرسمي بلسان المسلمين والمحامي عن حقوقهم، أما في هذه المعاهدة فقد كان الكلام منصرفًا في أغلبه إلى أهل ثقيف، بعدما صار للمسلمين دولة عظمى، واتضحت معالم الدين وأركانه وأحكامه وحقوق متبعيه ومخالفيه وواجباتهم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستقبل الوفود في السنة التاسعة للهجرة، ويكتب لهم ما لهم وما عليهم، من غير اهتمام كثير بتفاصيل حقوق النبي وأصحابه أو واجباتهم.

4. يفسَّر غياب ضمائر المتكلم والمخاطَب في هذا النص بانعدام الحوار القائم بين طرفي المعاهدة في النص، وهو الأصل في مثل هذه النصوص السياسية؛ لأن في الحوار مراجعة كلام بين طرفين أو أكثر، في حين أن طرفي المعاهدة يُفترض أن يكونا قد اتفقا على الحقوق والواجبات المطلوبة من كل طرف قبل البدء بكتابة النص. والحوار الذي حدث في معاهدة الحديبية كان بسبب تدخّل قريش في كتابة الصلح ومحاولة أخذ النصيب الأكبر من الحقوق كما مرّ سابقًا.

5. وردت جميع الإحالات الداخلية في النص من نوع الإحالات القبلية سوى إحالة واحدة وردت بعدية وهي قوله: "سقَتْ ثقيف" حيث أحالت تاء التأنيث على ثقيف، وهكذا تكون إحالة تاء التأنيث دائمًا.

6. بلغ عدد الإحالات الخارجية أربع إحالات تمثلت في الآتي:

"..كتب أنَّ لهم ذمة الله.. ومن كرهوا أن يَلِجَ عليهم من الناس.. فإنَّ شِطرَها لمَن

سقاها.. مَن كان له بيعٌ اشتراه".

وقد حققت هذه الإحالات الخارجية علاقة بين النص والعالم الخارجي بدرجة أقل مما حققته إحالات المعاهدة السابقة.

ب. أسماء الإشارة

وردت الإحالة الإشارية في هذه المعاهدة في أربعة مواضع فقط، وهي ما يأتي:

"عن عروة بن الزبير، قال: هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف، كتب أنَّ لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو، وذمة محمد بن عبد الله النبي، على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة".

وبالنظر إلى هذه الإحالات الإشارية الثلاث نجد الآتي:

1. جميع الإحالات وردت إحالات بعدية، جاءت ثلاث منها أسماء إشارة، وواحدة اسمًا موصولاً.

2. إحالات أسماء الإشارة الثلاث جاءت موسّعة، شملت الأولى لفظ: "بسم الله الرحمن الرحيم" إلى آخر النص، وشملت الثانية لفظ: "كتب أن لهم" إلى آخر النص، في حين شملت الثالثة وهي أقلهن لفظ: "أن واديهم حرام" إلى آخر النص. وهذه لفتة تحتاج إلى عناية؛ حيث إن هذه الإحالات الثلاث وردت في بداية النص باللفظ الكمي الوجودي (اسم الإشارة المفرد) الذي يجعل ما بعده مطابقًا له في الواقع، صادقًا، ووجود هذا اللفظ سدّ الفراغات التي تركتها أسماء الإشارة الغائبة عن النص، فقد اعتادت أسماء الإشارة أن تتوزع على تضاريس خارطة النص، بينما نجد الحال هنا مختلفًا حينما اكتفى النص بهذه الإشارات الثلاث

فقط، ولقد نجحت هذه الإشارات الثلاث في الإمساك بوشائج النص المختلفة قبل أن يبدأ المتن الحقيقي لنص المعاهدة، ونشّطت مساحات كبيرة من المعلومات بشكل موسّع، شملت أمكنةً وأزمنةً وأشخاصًا وذواتًا.

ج. أدوات المقارنة

حَفَل النص بعدد من العلاقات المقارنة بين أجزائها عددُها السبعة، وفيما يأتي توضيح لهذه المقارنات:

1. التطابق: حصل بين الجملتين أدناه:

| ذمة الله عزوجل | التطابق | ذمة النبي صلى الله عليه وسلم |
|---|---|---|
| ذمة الله الذي لا إله إلا هو | | ذمة محمد بن عبد الله النبي |

جاءت الجملتان متطابقتان في الدلالة؛ إذ إن ذمة الله تعني حفظ الدم والمال والعرض، وكذا ذمة النبي صلى الله عليه وسلم، بدليل قول النبي الكريم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله"[1].

2. التقابل: وذلك بين الجملتين:

| ما لهم | التقابل | ما عليهم |
|---|---|---|
| أن لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو وذمة محمد بن عبد الله النبي | | على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة |

1. صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. حديث رقم 25. باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم. 17/1.

فالجملة الأولى تمثل الحق الذي ينال أهل ثقيف، والجملة الثانية تمثّل الواجب الذي يجب أن يلتزموا به.

3. التطابق: وذلك بين الجملتين:

| الأسير عند ثقيف قبل إسلامهم | التطابق | الأسير عند ثقيف بعد إسلامهم |
|---|---|---|
| ما كان لهم من أسير | | فهـو لهـم |

حيث نجد أن جملة الشرط تطابقت مع جملة الجواب، وهذا من أشد ما يقوي الرباط بين الجزأين.

4. التقابل: وذلك بين المفردتين:

| لفظة (غائبة) | | لفظة (شاهدهم) |
|---|---|---|
| وما كان لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ | التقابل | فإنَّ له من الأمن ما لشاهدهم |

وهذا أيضًا من قبيل الطباق في علم البديع.

5. التشابه: وذلك بين الجملتين:

| أمير بني مالك | التشابه | أمير الأخلاف |
|---|---|---|
| على بني مالكٍ أميرُهم | | على الأخلاف أميرُهم |

حيث تشابهت الجملتان في الهيكل والبناء، مع أخذ كلّ منهما بخصوصية مضمونها.

6. تقابل: وذلك بين الجملتين:

| القدرة على قضاء الدّين | التقابل | عدم القدرة على قضاء الدَّين |
|---|---|---|
| فإنْ وجد أهلُه قضاءً قضَوا | | وإنْ لم يجدوا قضاءً فإنه إلى جُمَادى الأولى من عامٍ قابلٍ |

حيث تقابلت الجملتان في تقابل مضمونهما واختلاف بنائهما، وقد أسهم هذا التقابل في التماسك بينهما؛ إذ إن المتلقي بعد معرفته خبر الجملة الأولى ينتظر خبر الجملة الثانية لعلمه أن الخبر لم يكتمل بعد.

7. التقابل: وذلك بين الجملتين:

| بيع الأسير | التقابل | عدم بيع الأسير |
|---|---|---|
| وما كان لهم من أسيرٍ باعَه ربُّه فإنَّ له بيعَهُ | | وما لم يُبَعْ فإنَّ فيه ستَّ قلائصَ.. |

وحال هذه المقابلة كحال المثال السابق.

وبعد هذا التطواف على معيار الإحالة بين معاهدتي الحديبية وثقيف نجد أن وسائل الإحالة قامت بدور فاعل وجليّ في ربط أجزاء المعاهدتين بعضهما بعضا، وقد كان الاعتماد على الضمائر بصورة أكبر وأغزر من بقية عناصر الإحالة.

## ثانيًا: الربط (Junction)

### أ. تعريف الربط

الربط هو علاقة تصطنعها اللغة بين المعنيين داخل الجملة الواحدة أو بين الجملتين؛ لأمن لبس الارتباط أو لأمن لبس الانفصال[1]. فاللغة تلجأ إلى الربط أحيانًا وإلى الفصل أحيانًا أخرى، بحسب تفصيل معيّن سيأتي فيما بعد.

وفي كتاب "Cohesion in English" جعل "هاليدي" و"رقية حسن" العطف-

1. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. مصطفى حميدة. ط1. الشركة المصرية العالمية للنشر. لونجمان. مصر. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. 1997م. ص146.

كما يسميانه- ضمن وسائل الاتساق التي حدداها وهي (المرجعية والإبدال والحذف والعطف والتماسك المعجمي)"[1].

ويختلف الربط عن غيره من وسائل الاتساق النصي في أنه لا يتضمن إشارة موجهة للبحث عن العنصر المفترض في السابق أو اللاحق[2]، ولكنه يحتاج إلى أدوات رابطة تربط تابعه بمتبوعه، ويمثل التابع امتدادًا نصيًّا للمتبوع. ويكون العطف بين المفردات كما يكون بين المتتاليات والجمل والفقرات، ويحقق للنص تماسكًا دلاليًّا وشكليًّا.

ب.الربط عند القدماء

وقد تحدث علماء العربية القدماء كـ"الجرجاني و"السكاكي" و"الزركشي" عن العلاقة الرابطة بين المعطوف والمعطوف عليه. من ذلك ما قاله "الجرجاني" في "دلائل الإعجاز"[3] من أن الجملة تكون على ثلاثة أضرب:

1. جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، وهذه لا يكون فيها العطف، وتمثل كمال الاتصال، كقوله تعالى: "وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا"[4] فالذي في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بالذي لم يسمع إلا أن الثاني أبلغ وآكد.

2. جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، وهذه يكون فيها العطف، وتمثل وسطا بين الاتصال والانقطاع، كقوله تعالى: "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ"[5] فالأولى

1. يُنظر المخطط في Cohesion. In English, p. 29.
2. لسانيات النص. محمد خطابي. ص22.
3. دلائل الإعجاز. عبدالقاهر الجرجاني. ص156-165.
4. لقمان: 7.
٥. البقرة: 15.

أشركت الثانية معها في الحكم.

3. جملة لا علاقة لها مع التي قبلها، بل يكون حالها حال الاسم مع الاسم ولا علاقة بينهما، وهذه لا يكون فيها العطف، وتمثل كمال الانقطاع، كقوله تعالى: "إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ"[1] فالأولى حكاية عن الكافرين، والثانية خبر من الله تعالى.

ويتضح من ذلك أن الوصل لا يتم بين المعطوف والمعطوف عليه إلا في ظل وجود جهة جامعة بينهما، يمكن أن تكون هذه الجهة دلالية كالحالة الأولى، ويمكن أن تكون دلالية أو شكلية كالحالة الثانية. وأداة العطف لا تكتسب معناها العطفي إلا من خلال تركيب العطف الموجودة فيه[2]، "ذلك أنك إذا قلت: هو يضرُّ وينفع، كنت قد أفدتَ بالواو أنك أوجبت له الفعلين جميعًا، جعلته يفعلهما معًا. ولو قلتَ يضرُّ ينفع، من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أن يكون قولك "ينفع" رجوعًا عن قولك "يضر" وإبطالاً له".[3]

ج . الربط عند المحدثين

أتى علماء النص وانطلقوا من تصنيف القدماء، فقسّموا الربط إلى قسمين:

1. الربط بالأداة: وهو أن تربط أداة من أدوات العطف بين المعطوف والمعطوف عليه. وكما سنلاحظ أن علماء النص لم يقصروا قيام العطف بأدوات العطف المتعارف عليها كما في النحو العربي (الواو، الفاء، ثم، أو، لكن..) وإنما رأوا أن ثمة عددًا من الألفاظ أو العبارات تفيد معنى العطف فعدّوها من أدوات العطف. وعمومًا فإن علماء النص يقسّمون تلك الأدوات بحسب المعاني التي

1. البقرة: 14، 15.
2. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. ص249.
3. دلائل الإعجاز. عبدالقاهر الجرجاني. ص154.

تفيدها إلى:

أ. أدوات تفيد مطلق الجمع Conjunction مثل: واو العطف، أيضًا، علاوةً على ذلك، فوق هذا، إضافةً إلى هذا.

ب. أدوات تفيد التخيير Disjunction مثل: أو، إما.

ج. أدوات تفيد الاستدراك Contra junction مثل: لكن، مع ذلك، رغم هذا.

ح. أدوات تفيد التبعية أو التفريغ Subordination مثل: لأنَّ، من ثمَّ، بناءً على هذا، إذن، نظرًا لـ[1]

ويُلاحظ أن هذا التقسيم غير شامل جميع المعاني التي يمكن أن تدل عليها أدوات العطف. ففي هذا التقسيم نجد أن بعض أدوات العطف لا تجد لمعانيها مكانًا بين هذه المعاني، كـ(الفاء) التي تفيد الترتيب والتعقيب، و(ثم) التي تفيد الترتيب والتراخي، و(بل) التي تفيد الإضراب.

ولا يخفى ما تقوم به أدوات العطف عمومًا من دور مهم في تماسك النص وترابطه، فكلما ازدادت أدوات العطف في النص ازداد النص تماسكًا وترابطًا[2]؛ ولذلك سمى "الوداعي" هذا النوع من الربط (الربط الدائري)[3] لارتباط المعطوفات؛ أي أنه ينطلق من نقطة ليعود إليها بعد اكتمال الدائرة الدلالية، وأدوات العطف تدور حول بؤرة واحدة في النص هي قضيته. والربط بهذه الأدوات وسيلة مهمة من وسائل تحقيق الاقتصاد اللغوي والبعد عن الحشو في الكلام، وعلامة على اتصال الكلام وعدم انقطاعه. يقول "ابن يعيش" في شرح المفصل: "الغرض من عطف

1. علم النص. عبد المجيد جميل. ص147.
2. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. ص258.
3. التماسك النصي: دراسة تطبيقية في نهج البلاغة. عيسى جواد الوداعي. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمّان. الأردن. آيار 2005م. ص90.

الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة ليست من الأولى في شيء"[1].

2. الربط المباشر: هو "الربط القائم على غياب الرابط الشكلي"[2]. ويتمثل في علاقة البدل بالمبدل منه، والتوكيد بالمؤكد، والصفة بالموصوف، والتفسير بالمفسَّر، وهكذا كل ما يقوم على مبدأ كمال الاتصال بحيث يصير هذا التركيب كالكلمة الواحدة في شدة التماسك بينهما، وهو ربط دال على قوة الارتباط بين الجملتين. وكما يتحقق الربط المباشر بين المفردات يتحقق كذلك بين الجمل والفقرات.

وإلى هذا الربط أشار "الزنّاد" حينما وضع قاعدة (الربط البياني) وهي أن "كل جملتين متتاليتين في نص، ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطًا مباشرًا بغير أداة"[3].

وفيما يأتي تمثيل لبعض أوجه الربط المباشر:

أ. التبيين: من ذلك قول الله تعالى: "وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آَلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ/ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ"[4]، حيث بيّن المقطع الثاني المقصود من السَّوم المشار إليه في المقطع الأول.

ب. التوكيد: ومنه قوله تعالى: "ذَلِكَ الْكِتَابُ/ لَا رَيْبَ فِيهِ"[5]، حيث تكون وظيفة المقطع الثاني تقوية المقطع الأول.

1. شرح المفصل. موفق الدين أبو البقاء ابن علي بن يعيش. مكتبة المتنبي. القاهرة. د.ت. 75/3.
2. الترابط النصي بين الشعر والنثر. زاهر الداودي. ص 86.
3. نسيج النص. الأزهر الزناد. ص41-42.
4. البقرة: 49.
5. البقرة: 2.

ج . البدل: ومنه قوله تعالى: "أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ/ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ"[1]، فالمقطع الثاني يكون بدل بعض من كل في مقابل المقطع الأول.

و. التعليل: ومنه قوله تعالى: "وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ/ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ"[2]، فالعداء الصريح البيّن من الشيطان لبني آدم كان سببًا عن النهي عن اتباع خطواته.[3]

د. التحليل

فيما يأتي سيتم تحليل معيار الربط في معاهدتي الحديبية وثقيف، وفق نوع الربط: الربط بالأداة، والربط المباشر، باعتماد طريقة دمج المعاهدتين في التحليل ومحاولة المقارنة بينهما؛ لاستخلاص الآراء الجامعة لنصوص المعاهدات السياسية النبوية.

أ. الربط بالأداة

شكلت أدوات العطف حضورًا كثيفًا في هاتين المعاهدتين، لاسيما واو العطف منها؛ إذ وردت الواو في الحديبية (23) مرة، وفي ثقيف (40) مرة. والفاء في الحديبية (7) مرات، وفي ثقيف (3) مرات. و أو لم ترد في الحديبية، ووردت في ثقيف (8) مرات. كذلك وردت عبارة (على أنه) معبّرة عن معنى الاستدراك في العطف.

ويلاحظ من ذلك مدى حضور أدوات العطف، وبالأخص في معاهدة ثقيف؛ الأمر الذي يحكم للنص تماسكه ويزيد من ترابطه وتضام عناصره بعضها ببعض،

1. الشعراء: 132-134.
2. البقرة: 168.
3. يُنظر: الاتساق والانسجام في القرآن الكريم. مفتاح بن عروس. ص376-383.

فكما هو معلوم أنه كلما زاد حضور أدوات العطف في النص زاد تماسكه وترابطه.

ويمكن أن نستخلص بالاستعانة بهذه الأرقام النتائج الدلالية الآتية:

1. استطاعت واو العطف أن تأخذ النصيب الأكبر من حالات العطف؛ وذلك لما تتمتع به هذه الأداة من حرية في اتخاذ المعنى المناسب لسياق العطف؛ كون عطفها مطلقًا، ثم أتت فاء العطف بعدها، ثم أو، ثم عبارة (على أنه) التي تفيد معنى الاستدراك في السياق، كما يصنفها علم النص.

2. قامت الواو في أغلب حالات العطف بدور مهم في ترابط المعطوف بالمعطوف عليه من خلال إشراكها في الحكم الإعرابي أو المعنى، ويتمثل ذلك في مثل قوله: "اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ وَيَكُفَّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ" حيث يُلاحظ أن جملة "يأمنُ.." جاءت في محل نصب صفة لعشر النائبة عن ظرف الزمان، وعطف عليها جملة "يكفّ.." التي أشركتها الواو في حكم الجملة التي سبقتها، في محل نصب معطوفة، إلا أنه ورد في نص ثقيف أن الواو عطفت مجموعة جمل على جملة ابتدائية ليس لها محل من الإعراب وهي قوله: "لا يُحشَرون ولا يُعَشَّرون، ولا يُستَكرهون بمالٍ ولا نفسٍ، وهم أمة من المسلمين يتولجون من المسلمين حيث ما شاءوا، وأين تولَّجوا وَلَجُوا"، فهل يكون لمثل هذا العطف دور في تحقيق تماسك النص؟

الحقيقة أن هذه الجمل المعطوفة لم تشترك مع الجملة المعطوفة عليها في الحكم الإعرابي ولكنها اشتركت معها في القضية الكبرى للنص التي تسعى جميع ألفاظ النص من أوله إلى آخره إلى طرحها وتوضيح فكرتها، وهي حدود أهل ثقيف وحرماتهم، فكانت هذه الجمل في صلب الموضوع. كما أن المشار إليهم في جميع تلك الجمل هم الذوات نفسها (أهل ثقيف)، ويُعنى المتلقي بمعرفة جميع

الأحكام الصادرة في هذه المعاهدة؛ وبالتالي فإن دور واو العطف هنا في إحداث التماسك بيّنٌ ظاهرٌ. وفي ذلك يقول الجرجاني: "لا نقول: زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ، حتى يكون عمرو بسببٍ من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني"[1].

3. استطاعت فاء العطف أن ترسم في النص صورة تراتبية تعاقبية للصور التي وردت بها، فمن ذلك قوله في الحديبية: "وَأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ. فَتَوَاثَبَتْ خُزَاعَةُ فَقَالُوا"، وقد دلّت على سرعة حركة قبيلة خزاعة في إعلان انتمائهم لمحمد صلى الله عليه وسلم وعهده، وهذا يجعل أحداث النص مطردة ومتعاقبة.

4. استطاعت أدوات العطف مجتمعةً أن تُحدِث التماسك في النص بين عناصره المختلفة، وبالتحديد بين عدد من المحاور، وذلك من خلال الآتي:

أ. قيامها بجمع بنود الاتفاق بين طرفي المسلمين والمشركين في الحديبية، وذلك في البنية الثالثة من النص وهي: (يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ وَيَكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَتَى مُحَمَّدًا مِنْ قُرَيْش بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيّهِ رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ جَاءَ قُرَيْشًا مِمَّنْ مَعَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَرُدّوهُ عَلَيْهِ... وَأَنَّهُ لا إِسْلالَ وَلا إِغْلالَ، وَأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ). فنلحظ أن لأدوات العطف دورًا في لمّ شمل هذه البنود في نسق مترابط، من غير الحاجة إلى تكرار بعض الألفاظ.

ب. قيامها بجمع شهود معاهدة الحديبية، ويتمثل ذلك في البنية الرابعة من النص وهي: (أَشْهَدَ عَلَى الصّلحِ رِجَالاً مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَرِجَالاً مِنْ الْمُشْرِكِينَ: أَبُو

1. دلائل الإعجاز. عبدالقاهر الجرجاني. ص153.

بَكْرٍ الصّدّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ، وَعَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَبْدُ اللّهِ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقّاصٍ، وَمَحْمُودُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَمِكْرَزُ بْنُ حَفْصٍ... وَعَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ)، ويُلاحظ كيف قامت واو العطف بجمع شهود المعاهدة في نسق واحد.

ج. قيامها بجمع الحدود والحرمات التي حدّها النبي صلى الله عليه وسلم لأهل ثقيف، وذلك في البنية الثالثة من معاهدة ثقيف ومنها: (وما كان لثقيفٍ من وديعةٍ في الناس، أو مال، أو نفس غَنِمَها مودعُها، أو أضاعها، ألا فإنها مؤدَّاةٌ، وما كان لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ فإنَّ له من الأمن ما لشاهدهم، وما كان لهم من مال بِلِيَّةَ فإنَّ له من الأمن ما لهم بوجٍّ، وما كان لثقيفٍ من حليفٍ أو تاجرٍ فأسلمَ فإنَّ له مثلَ قضيةِ أمرِ ثقيف، وإنْ طَعَن طاعنٌ على ثقيفٍ، أو ظلمَهم ظالمٌ، فإنّه لا يُطاع فيهم في مالٍ ولا نفسٍ، وإنَّ الرسول ينصرهم على مَن ظَلَمهم، والمؤمنون، ومن كرهوا أن يَلِجَ عليهم من الناس فإنّه لا يلجُ عليهم).

5. مما تجدر ملاحظته في نص معاهدة ثقيف أن سبب كثرة ورود أداة العطف (الواو) فيه هو: السبك الفني المحكم المتمثل في الاسم الموصول العائد على متن المعاهدة كله، وذلك في قوله (على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة: أن واديَهم حرامٌ... وثقيفٌ أحقُّ الناس بوجٍّ ، ولا يُعبَرُ طائفُهم، ولا يَدخلُه عليهم أحدٌ من المسلمين يغلبهم عليه... إلخ)؛ فإن (ما) الموصولة أحالت على الحدود التي حدّها النبي صلى الله عليه وسلم في المعاهدة لأهل ثقيف؛ وبالتالي فإن أي جملة تبدأ بواو العطف وتمثل حدًّا من تلك الحدود فإنها تعطف على الجملة الأولى من الحدود وهي (أن واديَهم حرامٌ)، وقد تكرر العطف على هذه الجملة (23) مرة في هذا النص، كلها بالواو. وهنا يتجسد لنا فعليًّا التماسك القويّ الذي أحدثه واو العطف بين أجزاء النص المختلفة.

ويُلاحظ أن هذه المحاور هي المحاور الأساس التي ركز عليها النصان.

6. تراوح العطف بين عطف المفردات وعطف الجمل وعطف الفقرات، ولما كان نص هاتين المعاهدتين ذا طابع رسمي، تتقابل فيه الحقوق مع الواجبات، وتتوزع عبر عناصره اللغوية المعاني المركبة التي ينبغي أن تصل إلى الطرف الآخر المُعاهِد بصورة واضحة لا يتسلل إليها اللبس، ولا يجد المنقّب عن الفلتات النصية ثغرات تحقق مطمعه للتحوير والاستغلال، بحكم ما تتسم به صياغة مثل هذه النصوص من الإحكام والإتقان؛ لهذا كله جاءت أغلب حالات العطف في هذين النصين عطف جمل على جمل، ففي الحديبية بلغت نسبة عطف الجمل (54%) تقريبًا من جملة حالات العطف، وفي ثقيف بلغت نسبة عطف الجمل (70%) تقريبًا من جملة حالات العطف، التي مثّلتها (الواو) و(الفاء) و(أو).

7. مما زاد النص تلاحمًا بين أجزائه التعبيرُ عن المخبَر عنه الواحد في أكثر من سياق عطف واحد، حيث نجد أن أهل ثقيف هم المخبر عنهم في مجمل نص ثقيف؛ وبالتالي وجود أدوات العطف بين تلك السياقات أمر حتمي لاستمرار سلسلة أحكام المعاهدة، وفي هذا ما يكفل زيادة معنى الجمع بين الجمل والمفردات قوةً وظهورًا[1].

هذا، ويبدو واضحًا دور الربط بأداة العطف في تحقيق التماسك النصي للمعاهدات السياسية النبوية من خلال حضورها الكثيف في النص، وإسهامها الكبير في صنع الإيجاز في النص والبعد عن حشو الألفاظ.

1. للتفصيل يُنظر: دلائل الإعجاز. عبدالقاهر الجرجاني. ص154.

ب. الربط المباشر

الربط بين مقطعين من غير أداة رابطة يعدّ دليلاً على قوة الارتباط بين المقطعين، وقد تجلى هذا النوع من الربط في المعاهدتين بشكل أقل عددًا من الربط بالأداة، وهذا أمر طبيعي في النصوص؛ إذ الربط المباشر ربط معقد لا يحكم سبكه إلا الخبير بصياغة النصوص، على حين أن الربط بالأداة يتحصل بشكل شبه تلقائي في الصياغة بمجرد تعدد الأحداث والمفردات.

وسنأتي هنا على شرح مثال واحد من كل صورة من صور الربط هذه:

1. التبيين والتفسير: كما في الحديبية: "هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرو/ اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ"، حيث يُلاحظ أن المقطع الثاني جاء مبيّنًا ومفسرًا وموضحًا لما أشارت إليه (ما) الموصولة في المقطع الأول، فكانا كمثل الكلمة الواحدة في تماسكهما رغم طول تركيبهما، وكان هذا التبيين والتفسير توضيحا لما يدور في ذهن المتلقي من سؤال حول طبيعة هذا الصلح وأهم حقوقه وواجباته؛ ولذلك فقد أغنى التماسك الحاصل بين المقطعين عن توسط الرابط بينهما.

2. الوصف: كما في ثقيف: "وما كان لهم من (أسيرٍ/ باعَه ربُّه) فإنَّ له بيعَهُ"، يتضح أن المقطع الأول الذي تمثله لفظة (أسير) جاء مبهمًا غير محدد، بل زاد من إبهامه وشدة إنكاره أن سُبق بـ(مِن) الزائدة التي تزيد الاسم بعدها نكرةً وعمومًا، إلا أن المقطع الثاني جاء واصفًا للمقطع الأول حتى يوضح لهم الأسيرَ المعنيّ هنا. وقد أغنى تطابق المقطعين عن توسط الأداة الرابطة بينهما.

3. معنى التوكيد: كما في الحديبية: "فَأَقَمْتَ بِهَا ثَلاثًا، [(مَعَكَ سِلاحُ الرَّاكِبِ:/ السُّيُوفُ فِي الْقُرُبِ)،/ لا تَدْخُلُهَا بِغَيْرِهَا]"، يبيّن هذا النص حصول أكثر من

توكيد فيه، فالأول: جاء فيه مقطع (السيوف في القرب) مؤكدًا لمقطع (معك سلاح الراكب)؛ إذ إن سلاح الراكب الذي يقصده المشركون يتمثل في السيف فقط دون غيره، وكان بالإمكان أن تكون السيوف بدلاً من السلاح إلا أن المشركين كانوا أخبث من ذلك، فقد عاجلوا الإيضاح بقوله (السيوف في القرب) أي نحن لا نقول لكم اجعلوا أسلحتكم سيوفًا حين عودتكم إلى مكة العام المقبل، وإنما اجعلوا سيوفكم في قربها أي أغمادها؛ وبالتالي فإنه يُفهم من قولهم تلقائيًا أن السلاح المقصود هو السيف.

والثاني: جاء فيه مقطع (لا تدخلها بغيرها) مؤكدًا لمقطع (معك سلاح الراكب)، حيث يُفهم من المقطع الثاني ما يُفهم من الأول ولكنه جاء مؤكدًا له. ولما كان المقطعان متماسكين من هذا الطريق لم يحتج أن يتوسط بينهما رابط. وفي هذا التوكيد يظهر مدى حرص قريش على كسب رهان هذه المعاهدة وإضعاف حق المسلمين فيها وإحكام الضغط عليهم ومنعهم عن مكة بقدر الإمكان.

4. الشرط: يمثّل الشرط ظاهرة غريبة في هذين النصين، لا سيما معاهدة ثقيف التي حفلت بما يزيد على عشرين أسلوب شرط في نص يبلغ عدد أسطره عشرين سطرًا تقريبًا. وقد يقف خلف هذه الوفرة الشرطية في النص أفقٌ واسعٌ من التخطيط والحرص الذي يتحلى به القائد المسلم، ويتجلى ذلك في حرص النبي القائد على وضع جميع الاحتمالات الممكنة في المعاهدة مع الطرف الآخر، بما لا يدع مجالاً للشك أو تخمين النتائج، وليشعر المعاهِد بأن له مكانةً وأهمية عند النبي صلى الله عليه وسلم، وأن حقوقه مصونة. ويتضح ذلك في النقاط الآتية:

أ. وما كان لهم من أسير فهو لهم.

ب. وما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ فبلغ أجلَه فإنه لُواطٌ مبرَأٌ من الله.

ج. وما كان لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ فإنَّ له من الأمن ما لشاهدهم.

ح. وإنه لا يؤمَّر عليهم إلا بعضُهم على بعض: على بني مالكٍ أميرُهم، وعلى الأخلاف أميرُهم.

هـ وما كان لهم مِن الناسِ من دَينٍ فليس عليهم إلا رأسُه.

وتبرز أهمية الشرط أيضًا في كونه يمثل ترابطًا ذا امتداد متماسك طويل في أسلوب مكوّن من ثلاثة أركان: أداة الشرط، وجملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط. وبين هذه الأركان تماسك يجعل الجملة الأولى سببًا للجملة الثانية، ويجعل المتلقي بعد سماع الأداة والجملة الأولى ينتظر الجملة الثانية التي تمثل جوابًا لما سبق، وهذا التركيب المترابط وليد ترابط دلالي متين، جعل بعض النحاة يعدون جملة الشرط قسمًا من أقسام الجملة مع الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولكنها في الحقيقة جملتان علّقت أداة الشرط حكم إحداهما بالأخرى[1].

وبهذا يتضح أن الربط المباشر يمثّل جانبًا مهمًّا من جوانب الاتساق في نصوص هذه المعاهدات، ويمثل مستوى أعلى في تحقيق التماسك من مستوى الربط بالأداة.

1. بناء الجملة العربية. محمد حماسة عبداللطيف. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة. 2003م. ص77.

## ثالثًا: الحذف (Ellipsis)

أ. تعريف الحذف

الحذف لغةً هو قطع الطرف، والطّرح. ومنه: الحجّام يحذفُ الشَّعر[1]. وفي الاصطلاح هو حذف جزء من الجملة الثانية، والدلّ عليه بدليل في الجملة الأولى[2]، مثال ذلك:

أ: أين رأيتَ السيارة؟

ب: في الشارع.

فالمحذوف من الجملة: رأيتها، والدليل عليه هو الفعل (رأيت) الوارد في الجملة الأولى.

والحذف- كما يبدو- هو خلوّ موقع في البنية، يملؤه المتلقي من السياقات القبلية.

ويعدّ الحذف من وسائل التماسك النصي، كما أكّد على ذلك "هاليدي" و"رقية حسن" في كتابهما (Cohesion in English)، وأفردا له قسمًا كبيرًا فيه. وقد اعتنى به علماؤنا القدامى من قبل وتحدّث فيه وفي قضاياه النحاة والمفسرون والبلاغيون وعلماء الكلام؛ لما له من أهمية كبيرة في المعنى الذي يقدّمه النص. وعند التعبير عنه يستخدم البعض منهم مصطلحات أخرى توازي معنى هذا المصطلح كالتَّرك والاستغناء، كما جاء عن سيبويه في كتابه قوله: "تركُ ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام"[3]، وقوله: "فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول

1. لسان العرب. ابن منظور. مادة: حَذَفَ.
2. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, p. 119.
3. الكتاب. سيبويه. 281/1.

استغناءً عنه"[1]. وسيتطرق البحث في صفحاته القادمة إلى شيء من آراء هؤلاء العلماء في الحذف بإذن الله.

ب. أنماط الحذف

يتحدث علماء النص اليوم عن أنماط محددة للحذف، وتجري هذه الأنماط في الدراسات التطبيقية لهذا العلم، وبالرجوع إلى أنماط الحذف التي حدّدها علماء العربية القدماء نجد أن منها ما يتقاطع مع التحديد الحديث لعلم النص كالحذف الاسمي والفعلي والجملي، ومنها ما يبرز من زاوية أخرى كالحذف الجائز والممتنع والواجب. ويمكن أن نتبيّن هنا النوع الأول لتشابهه مع أنماط الحذف في علم النص.

1. أنماط الحذف عند القدماء:

أ. حذف الاسم: كحذف الاسم المضاف، والمضاف إليه، والموصول، والصلة، والموصوف، والصفة، والمعطوف، والمعطوف عليه، والمبتدأ، والخبر، والمفعول، وما إلى ذلك. ولاشك أن هذه المواضع قد تكون أسماء أو عبارات أو جملاً ولكنها تؤول بمفرد.

ب. حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما. وهذه المواضع تشكل جملاً.

ج. حذف الحرف أو الأداة، كحذف حرف العطف، وفاء الجواب، وواو الحال، وقد، وما المصدرية، ولام الطلب، وحرف النداء، وما إلى ذلك.

ح. حذف الجملة: كحذف جملة القسم، وجواب القسم، وجملة الشرط، وجملة جواب الشرط.

خ. حذف الكلام بجملته.

1. المرجع السابق. 74/1.

د. حذف أكثر من جملة.[1]

2. أنماط الحذف عند علماء النص:

ذكر "هاليدي" و"رقية حسن" ثلاثة أنماط للحذف وهي:

أ. الحذف الاسمي.

ب. الحذف الفعلي.

ج. الحذف القولي.

وأمثلة الحذف الاسمي والفعلي هي المضروبة لأنماط الحذفين المماثلين لهما عند العرب، أما القولي فيُعنى به حذف شبه الجملة والظرف مثلاً.

وقد عقد الاثنان مقارنات بين هذه الأنماط الثلاثة من الحذف، وذكرا أن أكثر أنماط الحذف تكرارًا هي العناصر التي تحذف من جملة الاستفهام؛ إذ يمثل الاستفهام الدرجة القصوى للحذف المعجمي تبعًا للمفترض مقدمًا في تلك الجمل الاستفهامية، وضربا لذلك بعض الأمثلة ومنها هذا المثال:

هم سوف يعملون فيها طوال الليل. هل ستعمل؟[2]

ويبدو جليًا في الاستخدام النطقي والكتابي أن أسلوب الاستفهام والنداء أيضًا يرد فيهما الحذف كثيرًا، والتطبيق على المعاهدتين سيبرز لنا أي الأساليب يرد فيها الحذف كثيرًا في الأسلوب النبوي للمعاهدات.

ج. بعض قضايا الحذف

1. الحذف على مستوى الجملة

يذكر علماء النص أن الحذف على مستوى الجملة الواحدة لا يحقق للنص

1. يُنظر: الخصائص. ابن جني. 2/362-383. ومغني اللبيب. ابن هشام. ص2/1300-1302.
2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, pp. 167-174.

شيئًا من التماسك والترابط، بخلاف ما لو كان على مستوى الجملتين أو مجموعة الجمل. والحجة في ذلك أن العلاقة بين طرفي الجملة لا تتعدى أن تكون بنيوية فقط.[1] فلو قلنا مثلًا:

- ذهب المعلمُ وطلابُه إلى حديقةِ النباتات،/ وهناك شاهدوا أنواعًا كثيرةً من النباتاتِ التي لم يروا مثلها منْ قبل.

فسنلاحظ أن غياب الفعل (ذهب) غيابًا بنيويًّا عن الفاعل (طلابُه) أحدث إيجازًا وخفةً في النطق على مستوى الجملة الأولى، ولكنه لم يتمكن من إيجاد صلة تربط الجملة الأولى بالجملة الثانية مثلاً، وهذا تفسير هذه القضية.

2. العلاقة بين الحذف والمرجعية

تحدث سيبويه عن القرائن التي تدل على المحذوف في أكثر من باب في كتابه[2]، وتحدث "الفراء" عن أهمية القرينة في تقدير المحذوف[3]، و"ابن جني" تحدث عن الأمر نفسه في الخصائص[4]، و"ابن هشام" ذكر ثمانية شروط للحذف أولها وجود دليل حالي أو مقالي للمحذوف[5]. ويتفق علماء النص مع علماء العربية الأوائل في وجوب وجود الدليل على النص المحذوف، أيًّا كان نوعه: مفردًا أو جملةً أو أكثر، ويؤكد ذلك كلام "هاليدي" و"رقية حسن" في هذا الجانب إذ

1. يُنظر مثلاً: لسانيات النص. محمد خطابي. ص22.
2. الكتاب. سيبويه. 1/253-260. والأبواب هي: حذف الفعل في الأمر والنهي، وحذف الفعل في غير الأمر والنهي، وحذف الفعل بعد حرف.
٣. معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. ط2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1980م. 1/352.
4. الخصائص. ابن جني. 2/362.
5. مغني اللبيب. ابن هشام. 2/1242-1258.

يقولان: "أينما يوجد الحذف يوجد افتراض مقدم أو دليل عليه"[1].

وإذا تأكد لدينا وجود مرجعية للحذف وجب علينا البحث في هذه المرجعية، أهي داخلية أم خارجية؟ وإذا كانت داخلية أهي قبلية أم بعدية؟

يمكن أن تكون مرجعية الحذف خارجية ويمكن أن تكون داخلية، بحسب حالة المحذوف، حيث يمكن أن تكون المرجعية خارجية إذا كان الحذف في إطار الجملة الواحدة؛ لذا فإنه لن يكون ذا فائدة في تحقيق التماسك النصي. ويمكن أن تكون المرجعية داخلية إذا كان الحذف يطال أكثر من جملة، كما في قول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما عنـ  ـدك راضٍ، والرأيُ مختلفُ

فالتقدير (نحن بما عندنا راضون)، وعُرف ذلك من (راضٍ) في الشطر الثاني، وهكذا يحدث الترابط بين الشطرين. والمرجعية إن كانت بين المذكور والمحذوف فإنها تكون داخلية قبلية، وإن كانت بين المحذوف والمذكور فإنها تكون داخلية بعدية.

3. العلاقة بين الحذف والاستبدال

يسمي "هاليدي" و"رقية حسن" الحذف بالاستبدال الصفري Zero Substitution[2]؛ لأن الاستبدال علاقة بين لفظين وردا في النص، والحذف علاقة بين لفظين ورد أحدهما في النص وحُذف الآخر، كما في المثال الآتي:

خالد اشترى بعض الكتب، وسعيد (...) بعض قطع الحلوى.

فالمكان الخالي بين القوسين يُطلق عليه الصفر لأنه خالٍ من الكلام.

1. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 144.

2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, pp. 142-143.

ومثل هذا النمط ذكره "سيبويه" حينما قال: "وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجهًا وجهة الحاج، قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة. حيث زكنتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله"[1].

والتحليل النصي لهذا المثال في إطار بيان الاستبدال الصفري يكون كالآتي:

(...) مكة ورب الكعبة.

يريد مكة ورب الكعبة.

ويتضح أن العلاقة هنا خارجية تُفهم من سياق الحال.

4. مهمة المتلقي في الحذف

يقوم الحذف على علاقة مشتركة بين المرسل والمتلقي، حيث يحذف المرسل من النص ما يراه معلومًا لدى المتلقي، وإلا لكان ذلك من تكاليف العلم بالغيب كما يقول "ابن جني".[2]

وتبرز مهمة المتلقي في اكتشاف العناصر المحذوفة من النص، وذلك حينما يجد في النص فراغًا فيعمد إلى الخطاب السابق للبحث عمّا يسدّ به هذا الفراغ. وفي ذلك يذكر د. مصطفى حميدة "أن النحاة أقاموا صرح علم النحو العربي على دراسة [مهمة] المتلقي لا [مهمة] المتكلم... فقد استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء الذي يتلقاه المتلقي"[3].

وفي ثلاثينيات القرن الماضي ظهرت نظرية التلقي التي تفيد أن المعنى والبناء

1. الكتاب. سيبويه. 257/1.
2. الخصائص. ابن جني. 360/2.
3. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. د. مصطفى حميدة. ص20-21.

ينتجان عن تفاعل القارئ مع النص[1]. ولهذا نجد المتلقي يحتلّ اليوم مكانة مهمة في مواجهة النص عند النقاد.

د. التحليل

يقتضي حال الصياغة النصية أن يحذف صاحب النص ما لا يجد داعيًا لذكره من ألفاظٍ في نصه، فليس من المعقول- كما يشير دي بوجراند[2]- أن يحوّل الناس كل شيء يقولونه أو يفهمونه إلى جمل كاملة؛ فالاكتمال النحوي سينتج حينها تراكيب لا فائدة فيها ولا وضوح.

وفيما يأتي سيتم التركيز في تحليل معيار الحذف على بعض مواضع الحذف الواردة في نص المعاهدتين؛ بهدف بيان الدور الذي قام به الحذف في تماسك النص (انظر الملحق رقم 8).

ويمكن من هذا الملحق استخلاص عدد من النتائج وهي ما يأتي:

1. كثرة مواضع الحذف في المعاهدتين لا سيما ثقيف تدل على أن النص ينعم بظاهرة نصية طبيعية، لها جماليات بلاغية وروائع أسلوبية كما يوضح ذلك "عبدالقاهر الجرجاني" في قوله عن الحذف: "هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تبنْ"[3].

2. يُلاحظ أن معظم مرجعات الحذف داخلية، وهي التي تسهم في تحقيق التماسك للنص، بخلاف المرجعيات الخارجية.

1. المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيكية. د. عبدالعزيز حمودة. علام المعرفة. العدد (232). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت. أبريل 1998م. ص322-323.
2. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص341.
3. دلائل الإعجاز. الجرجاني. ص106.

3. يُلاحظ أن بعض حالات الحذف وقعت في إطار الجملة الواحدة كما في (2، 4، 5) إلا أن الأغلبية وردت في إطار أكثر من جملة، وهذا يوضحه الدليل كما في الجدول.

4. استطاع الحذف أن يحدث في النص الإيجاز وشدَّ بعضه إلى بعض، بطريقة تجعل المتلقي يستشعر سلاسة انسياب النص بأفكاره في ذهنه، فلو قال مثلاً: إنّ السوق وإن البيع كائن بأفنية البيوت، لكان حال الجملة أطول وأميل إلى ملل المتلقي لاسيما إن كان سبك النص عمومًا على هذا المنوال، ولكنه لما فعّل عنصر الحذف أصبحت الجملة أخف وأسهل نطقًا وإدراكًا، وأبعد عن الحشو والإسهاب والتكرار، كما أنه استبعد المحتويات السطحية التي تتبادر إلى الذهن تلقائيًا بفعل عامل المرجعية للحذف، واستبعاد ذلك يؤدي إلى تضييق المسافة بين البؤرة الدلالية المركزية وأجزاء الخطاب؛ لذا يتحقق الترابط والتماسك. ولو علمنا أن هذا الإيجاز تحقق في إطار الجملة الواحدة فكيف به حينما يتحقق في إطار أعم من الجملة؟

5. لم يؤدِّ الحذف إلى لبس أو غموض في فهم النص؛ وذلك لأنه كان واضحًا لدى المتلقي وضوحًا كاملاً بفعل ما توافر فيه من القرائن الدالة على المحذوفات.

6. استطاع الحذف أن يحقق للنص قدرًا من التماسك والترابط بين أجزائه التي وقع فيها، ويتضح ذلك جليًا من خلال المواضع المذكورة في الجدول السابق، ويمكن أن نوضح ذلك بقوله: "وما كان لثقيف من حليف أو تاجر فأسلم فإن له مثل قضية أمر ثقيف" فيتبادر إلى ذهن المتلقي سؤال: ما قضية أمر ثقيف؟ فيعود بذهنه إلى ما تقدم من النص لمعرفة تفصيل هذا الحكم، فإذا به يجد أن قضية ثقيف معقودة على توفير الأمن لهم ولأموالهم ولحلفائهم، فيدرك المحذوف من النص ويلحقه به ليكون كالآتي: :فإن له مثل قضية أمر ثقيف من الأمن. لذا فإن البحث عن العنصر المحذوف مما تقدم أو تأخر من النص يعني أن الحذف أدى

إلى تماسك تلك الأجزاء.

وبهذا يبدو واضحًا أن معيار الحذف أسهم في تحقيق التماسك والترابط الشكلي للمعاهدتين.

## رابعًا: الاستبدال (Substitution)

أ. تعريفه وعلاقته بالإحالة

يعدّ "دي سوسير" أول من فتح المجال أمام المنهج الاستبدالي حينما تحدث عن ثنائية العلاقات السياقية الأفقية والعمودية، ثم سار هذا المنهج من بعده في ثلاثة اتجاهات، الأول: شكلي وأصحابه اللسانيون البنيويون، والثاني: وظيفي، والثالث: أخذ من شكلانية الأول ووظيفية الثاني"[1].

ويعرّف الاستبدال بأنه عملية تتم داخل النص، يتم فيها تعويض عنصر بعنصر آخر"[2]، وهو علاقة اتساق تتم في المستوى النحوي المعجمي بين كلمات أو عبارات. ويتقاطع الاستبدال مع الإحالة في كونهما علاقتي اتساق إلا أن الإحالة تقترب من المستوى الدلالي بحكم المرجعية الخارجية التي تؤول إليها في بعض الأحيان، أما الاستبدال فمرجعيته داخلية دائمًا.

أضف إلى ذلك أن الإحالة تمثل علاقة تطابق بين المحيل والمحال عليه، أما الاستبدال فإنه يحقق علاقة التقابل بين العنصر المستبدِل والعنصر المستبدَل منه، تقتضي هذه العلاقة إعادة التحديد والاستبعاد دون أن يلغي ذلك وظيفة الاتساق التي تقوم بها العناصر.[3]

1. النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص100. ولمعرفة تفاصيل المنهج الاستبدالي يُنظر: دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها للباحث وليد عبد الله.

2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 88.

3. لسانيات النص. محمد خطابي. ص21.

ب. أقسامه

ينقسم الاستبدال- كما في كتاب "Cohesion in English[1]- إلى ثلاثة أقسام:

1. الاستبدال الاسمي Nominal Substitution: ويقع فيه استبدال اسم باسم، ويمكن أن يكون الاسم المستبدِل جزءًا من الاسم المستبدَل، وذلك كما في قوله تعالى:

"وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ"[2].

حيث جاءت (خير) بمثابة إعادة التعريف للفظ السابق (طعام). ويمكن في الاستبدال الاسمي أيضًا أن يكون المستبدَل جزءًا من المستبدِل كقول القائل:

أي نوع من القاطرات تريد، التي بالصفارات أم التي بدونها؟

2. الاستبدال الفعلي Verbal Substitution: ويغلب عليه تجاوز حدود الجملة الواحدة ليحقق بذلك الاتساق بين الجمل، كما في قوله تعالى:

"وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ"[3].

حيث تم استبدال العنصر (يفعل) بجزء مما ورد في الجملة السابقة وهو (تمسكوهن ضرارًا لتعتدوا)، حيث عبّر عن العنصر الأول الخاص بفعل عام يكون

1. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 91.
2. البقرة: 61.
3. البقرة: 231.

مقابلاً له. ويُراعى في الاستبدال الفعلي أنه ليس بالضرورة أن يكون المستبدِل فعلاً حتى يُستبدَل من فعل أو من فعل وتوابعه، وإنما يمكن أن يكون اسمًا، والمحك هو المستبدَل منه.

3. الاستبدال الجملي Clausal Substitution: وهذا يختلف عن الفعلي في أن العنصر المستبدِل يكون ضمن الجزء المستبدَل منه، ويأتي الاستبدال على كل عناصر الجملة أو الجمل المستبدَلة، ويكثر في العبارات المنقولة أو المقتبسة، وذلك كما جاء في رواية البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا خيبر و"نزل القرية قال: (الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين). قالها ثلاثا»[1].

هذا، وفيما يبدو لي أن الباحث عثمان أبو زنيد[2] جانب الصواب حينما أدخل في باب الاستبدال الجملة التي تقع صفة للمفرد أو حالاً منه، كما في عبارة سيبويه: «هذا رجلٌ ضربَنا»[3] وعبارة المبرّد: «مررت بعبدالله يبني دارَه»[4]. والحق أن الوصف يمكن إدراجه ضمن باب الربط المباشر كما تقدم معنا، أما الحال فيمكن أن يُدرج في باب إحالة ضمير الفاعل في (يبني) على الاسم المتقدم عليه (عبدالله). كما أن تطبيق الاستبدال على عبارة (هذا رجل ضربنا) سيجعل (رجل) في مقابل (ضربنا)، وهذان لا تقابل بينهما.

---

1. صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: محمد ديب البغا. ط3. دار ابن كثير. اليمامة: بيروت. 1407هـ - 1987م. حديث رقم 364. باب ما يذكر في الفخذ. ص145/1.

٢. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. عثمان أبو زنيد. ص103.

3. الكتاب. سيبويه. 248/1.

4. المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1984م. 123/4.

ج. أهميته في تحقيق التماسك

لسائلٍ أن يسأل: كيف يكون الاستبدال محققًا للتماسك والترابط في النص؟

يستطيع الاستبدال أن يحقق التماسك بين أجزاء النص من خلال طريقين[1]:

الأول: استمرارية وجود معنى العنصر الأول (المستبدَل) في العنصر الثاني (المستبدِل). أي أن معنى (طعام واحد) الوارد في الآية الكريمة عند التمثيل الأول في الاستبدال الاسمي ظل موجودًا في العنصر المستبدِل (خير)، وإن كان بلفظ عام إلا أنه المقصود به؛ وبالتالي فإن الاستبدال يحقق للمعنى الاستمرارية عبر أجزاء النص.

الثاني: لا يمكن إدراك معنى العنصر الثاني دون العودة إلى العنصر الأول، فكما ذكرنا أن لفظة (خير) عامة، ولا يمكن إدراك المقصود منها إلا بالرجوع إلى السياق السابق عليها؛ وبالتالي فإن النص بهذه الطريقة يكون مترابطًا ومتلاحمة أجزاؤه.

د. التحليل

كما ذكرنا أن الاستبدال يتم داخل النص، وتكون أغلب مرجعياته قبلية ويمكن أن ترد بعدية. و(الملحق رقم 9) يوضح حالات الاستبدال الواردة في النصين المدروسين.

ومما ورد في الملحق يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. ذكر هذين الطريقين- مع اختلافٍ في الطرح- محمد خطابي في لسانيات النص. ص20.

1. قدّم معيار الاستبدال دورًا في تماسك النصين، رغم قلة وروده فيهما.

2. استولى الاستبدال الجملي على جميع حالات الاستبدال الواردة في النصين.

3. وردت جميع حالات الاستبدال في النصين استبدالات في إطار أكثر من جملة، وهذا يدل على أن الاستبدال حقّق ترابطًا بين الجمل التي توزّع فيها.

4. وردت مرجعية الاستبدال قبلية في معظم الحالات، ووردت بعدية في حالتين:

أ. في الخطاب المنقول أو ما يسمى بجملة مقول القول، ومرجعية هذه الجملة تكون بعدية إن تقدم عليها فعل القول، وقبلية إن تأخر عليها فعل القول كما في مثال الحديث النبوي الشريف الممثل به في نوع الاستبدال الجملي.

ب. في حال المستبدَل منه المتفرع وروده في أجزاء مختلفة من النص، منها ما هو متقدم على العنصر المستبدِل منه، ومنها ما هو متأخر عنه؛ حيث إن أحكام ثقيف- كما أُشير إليها في مرجعية الاستبدال رقم (5)- وردت متوزعة من أول المعاهدة إلى آخرها.

وبهذا يتضح أن معيار الاستبدال وبقية معايير الترابط النحوي أسهمت إسهامًا كبيرًا في تماسك نصوص المعاهدات المقيس عليها، وفي إيجاد وشائج متينة للربط بين أجزائها من خلال العلاقات النحوية التركيبية.

## المبحث الثاني: الترابط المعجمي

لعل الفرق بين الترابط النحوي والترابط المعجمي يكمن في أن الأول يكون وقوعه في إطار واضح ومحدد، ويمكن التكهن بدوره الاتساقي سابقًا، أما الثاني فإنه يتسم بالاتساع والانفتاح؛ حيث لا يقتصر التعامل معه على حدود مجموعة محدودة من العناصر، بل يتجاوز ذلك إلى المعجم كله حيث يكون قابلاً للاستعمال، ولا يتحكم في المسألة إلا ما يختاره المتكلم من ألفاظ معجمية.

كما أن الدور الترابطي في الوسائل النحوية المحققة للانسجام ذو جذور نحوية نظامية؛ ولذا فيمكن أن تكون هذه الوسائل سابقة للنص، بها يقوم ويتحقق الاتساق والترابط فيه، أما الدور الترابطي في الوحدات المعجمية فإنه أمر لاحق لنشأة النص وناتج عنه، وهذه الوحدات في حاجة إلى النص حتى يتحدد معناها السياقي النصي فيه.[1]

واستنادًا إلى ذلك، يمكن القول إن الوحدات المعجمية قبل أن تدخل النص كانت ذات دلالات عامة، وليس واضحًا الدور الذي يمكن أن تقوم به لتسهم في تماسكه وترابطه، ولكن بمجرد انتظامها في النص فإنها تكتسب مدلولها من السياق الواقعة فيه، ثم تقدم للنص علاقة معجمية مع وحدة أو وحدات معجمية أخرى، يسهم ذلك في اتساق جزئيِ الوحدتين، وكما يذكر «هاليدي» و«حسن» أنه «كلما ازدادت الوحدتان المعجميتان قربًا من النص ازداد الاتساق الذي تحققانه قوةً ومتانة»[2].

1. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص142-143.
2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 290.

ويقسّم علماء النص الترابط المعجمي إلى معيارين اثنين، هما:

1. التكرار Recurrence: وهو إعادة ذكر عنصر معجمي أو التعبير عنه بمرادف أو باسم جنس أو بوحدة ذات دلالة عامة.

2. التضام Collocation: بتسمية "هاليدي"، ويسميه البعض المصاحبة المعجمية، وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرًا لارتباطهما بهذه العلاقة أو تلك.[1]

وفيما يأتي سأتناول هذين المعيارين بالتفصيل والتحليل.

## أولاً: التكرار Recurrence:

أ. أغراضه

التكرار يقابل الحذف، ولئن كان الحذف يشكّل نقصانًا في التركيب فإن التكرار مقابلاً له يشكّل زيادة في التركيب، ويؤدي إلى ترسيخ المعنى المعبَّر عنه[2]. على أنه ليس كل تكرار تأكيدًا للمعنى، فقد يكون ضربًا من ضروب تحقيق تواصل العهد، كما يقول ابن هشام في ذلك: "إنما حسن تكرار "لدى" في "وما كنت لديهم" لتباعد ما بينهما"[3]، حيث لم يكن من المستحسن أن يطول الفصل في الكلام حينما كان أوله مفتقرًا إلى تمام لا يُفهم إلا بتكراره.

ويرقى التكرار لأنْ يكون من أساليب الفصاحة ومحاسنها، ومن الوسائل

1. لسانيات النص. محمد خطابي. ص24-25.
2. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص767.
3. مغني اللبيب. ابن هشام. 168/1. والآية هي قوله تعالى: «وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ». آل عمران: 44.

المعينة على ربط أول النص بآخره، وتحقيق العلاقة اللفظية بينهما. "وقد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة، ظنًّا أنه لا فائدة له، وليس كذلك، بل هو من محاسنها لاسيما إذا تعلق بعضه ببعض"[1]، وهذا التعلق يكون بين المفردات والجمل والفقرات والقصص والنصوص. وللتكرار جانب إيقاعي يعطي النص جرسًا بارتباط أجزائه المختلفة عن طريق تلك الألفاظ المتحدة الجذر خصوصًا.

ويفرّق "الشاوش"[2] بين غرضين من أغراض التكرار، هما: التأكيد والتأسيس، فالأول يكون الغرضَ الذي ينشده التكرار إذا عاد المعنى، والثاني هو الغرض إذا لم يعد المعنى. ويوضح ذلك ما يبيّنه الجدول الآتي:

| | | |
|---|---|---|
| التأسيس | أ | لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر |
| | ب | لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلاً بدونه |
| التأكيد | أ | لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر |
| | ب | لفظ يفيد معنى كان حاصلاً بدونه |

وذلك مبني على تعريف «التهانوي» للتأسيس فهو «يطلق عند أهل العربية على خلاف التأكيد، فهو إما لفظ لا يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر بل يفيد معنى آخر، وإما لفظ يفيد معنى لم يكن حاصلاً بدونه»[3]. وقد أكّد ذلك من علماء النص "دي بوجراند" حينما ذكر أن اختلاف معنى الكلمة الثانية- المؤكِّدة- لا تكون تكرارًا للأولى بسبب اختلاف معناها في السياق الثاني"[4].

ويقترن بالتأسيس أيضًا ما أشار إليه "دريسلر" من أن إعادة اللفظ تعطي منتج النص القدرة على خلق صور لغوية جديدة؛ لأن أحد العنصرين المكررين قد

1. البرهان في علوم القرآن. الزركشي. 9/3.
2. أصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص754.
3. كشاف اصطلاحات الفنون. محمد علي الفاروقي التهانوي (1158هـ) كلكتة. 1862م. 73/1.
4. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص303-304.

يسهّل فهم الآخر[1]، من خلال الصور اللغوية المختلفة التي تأتي عليها أنماط التكرار.

ب. أنماطه

تحدث علماؤنا البلاغيون العرب عن التكرار بجانب أبواب المطابقة والفصل والوصل، ومنهم "الجرجاني" في كتابه (أسرار البلاغة) و"السكاكي" في (مفتاح العلوم) و"العسكري" في (الصناعتين) و"ابن المعتز" في (البديع) و"السجلماسي" في (المنزع البديع)، وقد قسّمه الأخير إلى نوعين: المشاكلة وهي التكرار اللفظي كما في تكرار (أنكم) في قوله تعالى: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ)[2] أو بطريقة التفصيل والإجمال كقوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (155) وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا...) ثم بعد أن عدد كل هذه الأنواع من الظلم قال (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ...)[3]، والنوع الثاني: المناسبة وهي التكرار المعنوي الذي يشمل إيراد الملائم كالشمس والقمر، وإيراد النقيض كالليل والنهار، والانجرار كالقوس والسهم[4].

أما أنماط التكرار عند علماء النص فهي كالآتي:[5]

1. النص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص306.
2. المؤمنون: 35.
3. النساء: 155- 160.
4. يُنظر: المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع. أبو محمد القاسم السجلماسي. تحقيق: علال الغازي. مكتبة المعارف. الرباط. 1980. ص476-479.
5. يُنظر: Cohesion in English. Halliday & Hasan. pp. 277-282. والنص والخطاب والإجراء. دي بوجراند. ص303-306. ولسانيات النص. محمد خطابي. ص24-25. وأصول تحليل الخطاب. محمد الشاوش. ص142. وعلم النص. عبد المجيد جميل. ص146.

1. التكرار التام أو المحض Full recurrence: وهو تكرار اللفظ والمعنى، والمرجع واحد، ومثل ذلك تكرار (أبا حسنٍ) في قول الشاعر أبي مسلم البهلاني:

أبا حسنٍ أقدم فأنت على هدى وأنت بغايات الغويّ بصيرُ

أبا حسنٍ لا تعطين دنيةً وأنت بسلطان القدير قديرُ

أبا حسنٍ لا تنسَ أحدًا وخندقًا وما جرَّ عِيرٌ قبلَها ونفيرُ

أبا حسنٍ أين السوابقُ غودرتْ؟ وأنتَ أخوهُ والغديرُ غديرُ3

2. التكرار الجزئي Partial recurrence: وهو ما يكون بالاستخدامات المختلفة للجذر اللغوي، كقول الشاعر:

فدعِ الوعيدَ فما وعيدُك ضائري أطنينُ أجنحةِ الذبابِ يضيرُ؟4

3. تكرار المعنى واللفظ مختلف: ويشمل الترادف Synonymy، وشبه الترادف Near Synonymy، والعبارة الموازية Paraphrase، كقوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ"(1) فالجدال يوازي معنى ما قالوا.

4. التوازي Parallelism: وذلك بـ"بتكرار نفس البنية التركيبية مع ملئها بمحتوى مختلف"(2)، كقول الشاعر:

فوجهُك كالنارِ في ضوئها وقلبي كالنَّار في حرِّها

1. الأنعام: 25.

2. نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري. د. حسام أحمد فرج. مكتبة الآداب. ط1. القاهرة. 1428هـ - 2007م. ص100. نقلا عن: Introduction to Text Linguistics, De Bangrande, r. and Wolfgang Dressler, Longman, London, 1989, P. 49.

ج. التحليل

في الجانب التطبيقي لمعيار التكرار سأقتصر على تناول بعض مواضع التكرار الواردة في المعاهدتين؛ بحكم الكم الكبير الوارد منه لاسيما في معاهدة ثقيف. و(الملحق رقم 10) يوضح بعض مواضع التكرار وتفاصيل أخرى.

ويمكن أن نستخلص من الملحق النتائج الآتية:

1. زخرت المعاهدات بكمية كبيرة من التكرارات بجميع أنواعها.

2. يُلاحظ أن الألفاظ المكررة توزعت على مختلف الأبنية النصية الكبرى وعلى مختلف أجزائها الصغرى، وفي ذلك تلاحم بين تلك الأجزاء وشدُّ بعضِها لبعض، فلفظ الجلالة (الله) مثلاً: ورد في البنية الكبرى الأولى والثانية ونهاية الرابعة ورودًا عارضًا في المواضع الآتية: رسول الله، صلى الله، رضوان الله عليه، محمد بن عبد الله، عبد الله بن سهيل، ولم يكن لفظ الجلالة مقصودًا لذاته في المعاهدة؛ بحكم وجود طرفين للمعاهدة، ممثلاهما النبي صلى الله عليه وسلم وسهيل بن عمرو، وإنما ورد ذكر لفظ الجلالة (الله) في الأدعية والأسماء، ولهذا لم يُذكر لفظ الجلالة في البنية الكبرى الثالثة التي تمثل متن المعاهدة وأحكامها.

3. تفاوت المدى الفاصل بين التكرارين، فمنه ما كان في إطار البنية الكبرى الواحدة، وفي إطار البنية الصغرى الواحدة، ومنه ما تجاوز ذلك إلى أبنية مختلفة كالجذر (كَتَب) الذي امتد تكراره من أول بنية صغرى في البنية الكبرى الأولى إلى آخر بنية صغرى في البنية الكبرى الأخيرة (الرابعة)، وهذا يعطي الجذر حضورًا ذهنيًا في جميع مراحل النص، ويشكل حضوره ترابطًا والتحامًا بين الأجزاء التي يرد فيها.

4. يُلاحظ أن بعض الألفاظ برزت بالتكرار وبعضها برزت بالإحالة دون التكرار، حيث نجد أن نص معاهدة ثقيف اكتفى بتكرار اسم (ثقيف) تسع مرات، في حين أنه أحال على أهل ثقيف بضمير جمع المذكر الغائب (هم) تسعًا وعشرين مرةً، وبواو الجماعة ثلاث عشرة مرة؛ وذلك لما تتحلى به الإحالة من خفة في الصياغة والنطق، وسرعة في عودة المتلقي إلى العنصر المراد، بخلاف التكرار الذي يضطر معه المتكلم أو الكاتب إلى إعادة اللفظ حتى يعيد ذهن المتلقي إليه، ولكن التكرار في المقابل له ميزة يتعالى بها عن الإحالة وهي أنه لا يعيد إلا الألفاظ المهمة التي يحمل تكرارها تأكيدًا لمعنى أو تأسيسًا لمعنى جديد. ولهذا فإن تكرار (ثقيف) يأتي للتذكير مجددًا باسم هذه القبيلة في مختلف مراحل أبنية النص، ويُلاحظ أن ورود (ثقيف) باسمها جاء في المواضع التي تحمل المعاني الجليلة التي تفخر بها قبيلة ثقيف كقوله: "وثقيف أحق الناس بوجّ"، "وما كان لثقيف من دين في صحفهم اليوم الذي أسلموا فيه فإنه لهم"، "وما كان لثقيف من وديعة في الناس أو مال أو نفس غنمها مودعها أو أضاعها ألا فإنها مؤداة"، "وإن طعن طاعن على ثقيف أو ظلمهم ظالم فإنه لا يطاع فيهم".. وهكذا.

5. يُلاحظ أن التكرارات التامة والجزئية وردت بالدلالات نفسها للألفاظ المكررة لها، مؤكدة لمعانيها، غير مؤسسة لمعانٍ جديدة، فلفظ الجلالة (الله)، ومحمد، ودَين، وثقيف، هي عناصر لها دلالات محددة لم تتغير بتكرارها، وجذر (صَلَح) ورد بأشكال مختلفة: (صَالَح، واصطلحا، الصلح) وهذه تنطلق من مدلول واحد وهو الصُلح أي التِسلم. وجذر (قَضَيَ) ورد أيضًا بأشكال مختلفة: (يُقضى، قضاءً، قضَوا، قضاءً، لم يقضِه) وكلها تنطلق من مدلول واحد وهو قضاء الدَّين أي تأديته ووفاؤه. وتأكيد هذه المعاني يشير إلى أهميتها، فمحمد مثلاً كان طرفًا أساسًا في معاهدة الحديبية، وكان ذكر اسمه يمثل اسم المسلمين جميعًا؛ ولهذا

فإن تكراره كان تأكيدًا لهذه المكانة التي يتبوأها، والدّين أيضًا يذكّرنا بالشروط التي اشترطها أهل ثقيف على النبي صلى الله عليه وسلم حين أرادوا الدخول في الإسلام، ومنها أن يُحلّ لهم الربا، فكان حطّ الربا وإقامة وزن رأس المال مقامه ركيزةً أساسًا في هذه المعاهدة، يؤكد لهم النبي الحكيم من خلالها أن الإسلام يحرّم الربا، ويقيم معاملاته وديونه خلوًا من هذه الكبيرة؛ ولذا أسقط النبي صلى الله عليه وسلم كل ربا تعاملوا به قبل إسلامهم وكان لا يزال قائمًا حينما قال: "وما كان لهم من الناس من دّين فليس عليهم إلا رأسه"، وهكذا فلكل تأكيد دلالته وأهميته.

6. أضفى أسلوب الشرط على نص ثقيف جوًّا من التلاؤم الموسيقي والإيقاع الصوتي المتناسق؛ بفعل تكراره في شكل قالب متوازٍ أحيانًا، وقوالب أخرى غير متوازية في أحيانٍ أخرى (انظر الملحق رقم 11).

وثمة قالب ورد في هذا النص يمكن أن نطلق عليه القالب الشرطي المركب، حيث إنه يحتوي على أسلوبيْ شرط أو أكثر، وقد ورد ذلك مرة واحدة في النص، وأمثّل له بالشكل الآتي:

<table>
<tr><th colspan="8">جملة الشرط الأولى</th></tr>
<tr><th rowspan="3">أداة الشرط</th><th rowspan="3">جملة فعل الشرط</th><th colspan="6">جملة جواب الشرط</th></tr>
<tr><th colspan="3">جملة الشرط الثانية</th><th colspan="3">جملة الشرط الثالثة</th></tr>
<tr><th>أداة الشرط</th><th>جملة فعل الشرط</th><th>جواب الشرط</th><th>أداة الشرط</th><th>جملة فعل الشرط</th><th>جملة جواب الشرط</th></tr>
<tr><td>ما</td><td>كان لهم من دَيْنٍ في رهنٍ لم يُلَطْ</td><td>فإن</td><td>وجد أهلُه قضاءً</td><td>قضَوا</td><td>وإنْ</td><td>لم يجدوا قضاءً</td><td>فإنه إلى جُمَادى الأولى من عامٍ قابلٍ</td></tr>
</table>

ويتضح من ذلك مدى قدرة قوالب أسلوب الشرط- لاسيما المركب- على تماسك أجزائها وطول نفسها التركيبي، وهذا ما يجعل النص وحدة متلاحمة تترابط فيها الألفاظ والتراكيب كما تترابط فيها المعاني والمقاصد.

ويمثّل التكرار عمومًا جانبًا مهمًّا من جوانب الاتساق في المعاهدات السياسية النبوية؛ لغزارة وروده فيها، ولتعدد أشكاله، ولما يحققه من معانٍ مهمّة في التوكيد على ما يراه صاحب النص مهمًّا للمتلقي حتى يعطيه العناية والاهتمام، ولما يحققه من إنشاء معانٍ جديدة بصورة تلك الألفاظ المكررة، وهذا يدل على المعجمية الواسعة لهذه الألفاظ.

### ثانيًا: التضام Collocation:

ويطلق عليه التلازم العباري أو المصاحبة المعجمية، وهو ورود مفردات معًا على نحو مطرد، أو توارد زوج من الكلمات أو أكثر بالفعل أو القوة نظرًا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة.[1] ويمثل التضامُ النظامَ الحقيقي للترابط المعجمي في النص؛ ذلك أنه معيار قائم على علاقات الوحدات بعضها ببعض بالمعجم اللغوي الذي تتنزل فيه. ومنه تنطلق نظرية الحقول الدلالية التي تصنف الوحدات أو الألفاظ إلى حقول دلالية مختلفة بحسب العلاقات القائمة بينها في النص.

ويقدّم "هاليدي" و"رقية حسن" مثالاً يوضح التضام ودوره في ترابط النص، وهو:

(ما لهذا الولد يتلوى طوال الوقت؟ البنات لا تتلوى)[2].

1. علم النص. عبد المجيد جميل. ص148. ولسانيات النص. محمد خطابي. ص25.
2. Cohesion in English, Halliday & Hasan, p. 285.

فالولد والبنات ليس بينهما علاقة ترادف، ولا يمكن أن يكون لديهما المحال عليه نفسه، ومع ذلك فإن ورودهما في خطاب واحد يسهم في وجود الاتساق في النص. والعلاقة التي تحكم مثل هذه الأزواج هي علاقة التعارض أو التضاد[1].

وقد ذكر الباحثان مجموعة من العلاقات التي تدخل تحت إطار التضام، ليس بالضرورة توافرها جميعًا في النص الواحد، كما اعتمد غيرهما على علاقات أخرى؛ بغية الوصول إلى التضام المعجمي لألفاظ النص المدروس، وسأكتفي في التحليل بالتركيز على الحقول الدلالية التي تصنف الوحدات حسب علاقاتها الدلالية، ثم ذكر العلاقات المعجمية المتمثلة في علاقات التناقض والتضاد، والتشاكل والتكامل.

أ. الحقول الدلالية

بعد النظر في الحقول التي يمكن أن تنتمي إليها وحدات النص بجامع العلاقات الدلالية بينها، نجد أنها موزعة حسب الحقول الدلالية الآتية:

أولا: معاهدة الحديبية

1. ألفاظ دالة على السِلم والحرب مثل: صالَح، اصطلحا، الحرب، يأمن، يكفّ، عيبة مكفوفة، إسلال، إغلال، عقد، عهد، سلاح، السيوف، القُرُب.

2. ألفاظ دالة على المكاتبة مثل: اكتبْ، الكتاب، أشهَدَ، كتَبَ، كاتبُ، الصحيفة.

3. ألفاظ دالة على أحداث متحركة مثل: أتى، ردَّه، جاء، لم يردّوه، يدخُل، دخَل، تواثبت، ترجِعُ، تدخُل، خرجنا، دخلتها، الراكب.

1. لسانيات النص. محمد خطابي. ص25.

ثانيًا: معاهدة ثقيف

1. ألفاظ دالة على الحرمات والمحرمات مثل: ذمة، أحق، يتولّجون، أسير، مؤداة، الأمن، حليف، ينصرهم، حرام، محرّم، ظلم، سرق، إساءة، يغلبهم، يحشرون، يستكرهون، طعن طاعنٌ، ظلمهم ظالمٌ، لا يُطاع.

2. ألفاظ دالة على الأموال[1] والتعامل بها مثل: يعشّرون[2]، مال، نفس، دين، رهن، لُواط[3]، وديعة، غنمها، تاجر، السوق، البيع، أعناب قريش، برأسه[4]، باعَه، بيعَه، ست قلائص، حقاق، بنات لبون، اشتراه.

3. ألفاظ دالة على المكان وأهله مثل: ثقيف، واديهم، وجّ، طائفهم، بنيان، عكاظ، ليّة، السوق، أفنية البيوت، قريش.

4. ألفاظ دالة على الزمان مثل: أجله، اليوم، جمادى، عام.

ويلاحظ أن للمعاهدتين مخزونًا معجميًا ثريًا لاسيما معاهدة ثقيف، كما أن لكل معاهدة حقولا دلالية خاصة تتشكل بحسب القضايا التي تركز عليها المعاهدة؛ فألفاظ السلم والحرب مثلا نجدها تتناسب مع القضية التي تتناولها معاهدة الحديبية وهي وضع الشروط والضوابط لإبرام صلح بين طرفي المسلمين والمشركين، ولكننا لن نجد ذلك مناسبًا فيما لو كانت ألفاظ الأموال والتعامل بها ضمن حقول هذه المعاهدة أيضًا؛ لابتعادها عن غرضها وما تناقشه من قضايا، فكانت من نصيب معاهدة ثقيف التي احتلّ فيها أمر إصدار الأحكام التشريعية في الأموال والديون التي يتعامل بها أهل ثقيف المساحة الكبيرة من نص المعاهدة.

1. تشمل الأموال النقدية والعينية.
2. سبقت الإشارة في تمهيد هذا الفصل إلى أن المقصود بذلك أنهم لا يؤخذ منهم عشر أموالهم، إنما عليهم الصدقة، من كل مائتين خمسة دراهم.
3. أي: ربا.
4. أي: برأس ماله.

ب. العلاقات المعجمية

أولا: معاهدة الحديبية

1. علاقات التناقض والتضاد مثل:

(الحرب) « (يأمن)

(أتى) « (ردَّه)

(المسلمين) « (المشركين)

(خرجنا) « (دخلتَها)

2. علاقات التشاكل والتكامل مثل:

(صلّى) « (سلّم)

(يأمن) « (يكفّ)

(إذن) « (وليّه)

(عقد) « (عهد)

(سلاح) « (السيوف) « (القُرُب)

(الكتاب) « (الصحيفة)

(كتَب) « (كاتب)

## ثانيًا: معاهدة ثقيف

1. علاقات التناقض والتضاد مثل:

| | | |
|---|---|---|
| (دَين) | « | (وديعة) |
| (غَنِمها) | « | (أضاعها) |
| (غائبة) | « | (شاهِدهم) |
| (ظلم) | « | (الأمن) |
| (يُستكرهون) | « | (يُطاع) |
| (ظَلَمهم) | « | (ينصرهم) |
| (باعَه) | « | (اشتراه) |

2. علاقات التشاكل والتكامل مثل:

| | | |
|---|---|---|
| (الرحمن) | « | (الرحيم) |
| (كتاب) | « | (الصحيفة) |
| (أحدثوا) | « | (بنيان) |
| (حليف) | « | (تاجر) |
| (يُعبَر) | « | (يدخله) |
| (وديعة) | « | (مودعها) |
| (يَلج) | « | (يدخل) |
| (يُقضى) | « | (قضاءً) |

ويتضح من هذه الأمثلة أن وحدات المعاهدتين حفلت بعلاقات معجمية فيما بينها، أدى ذلك إلى خلق جوٍ من التناسب والتلاؤم والتضام بين مواقعها التركيبية التي وردت فيها، كما أن بعضًا منها أكسب النص إيقاعًا صوتيًا توحدت فيه جذور بعض الوحدات، وخير ما يمثّل ذلك علاقة التشاكل التي نجدها على سبيل المثال بين (وديعة) و(مودعها)، وبين (يُقضى) و(قضاءً).

وإجمالاً فإن معجمية المعاهدتين موضوع التحليل تجلت بصورة مكثفة فيهما من خلال معياريْ التكرار والتضامّ، حيث اكتسبت ألفاظهما ووحداتهما المختلفة ترابطًا معجميًا واتساقًا نصيًا بفعل جملة المعايير النصية التي كان من أبرزها هذان المعياران، ووجودها ينمّ عن سبك متقن رصين استطاع أن يجعل التكرار عنصر تماسك بدل أن يكون عنصر حشو وإطالة وملل، واستطاع أن يجعل من العلاقات المعجمية عناصر التحام وتضامّ ووئام بدل أن تكون عناصر دالة على ركاكة الأسلوب أو تكلف الربط بين أجزاء الخطاب، وهذا يؤكد ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه: "أوتيتُ جوامع الكَلِم"[1].

1. مسند الإمام أحمد بن حنبل. أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. مؤسسة قرطبة. القاهرة. د.ت. 250/2.

## المبحث الثالث: الترابط الصوتي

يمكن عدُّ حديث "الجاحظ" عن صفات أجود الشعر[1] مبدأ صوتيًا يخدم الترابط الصوتي في النص، سواءً تعلق ذلك بالحروف أم بالألفاظ من حيث تجاورها. ومن قبله كان "أرسطو" الذي أكّد في كتابه (الخطابة) على ضرورة التزام إيقاع معين في النثر قريب من إيقاع الشعر[2]، فليس النثر توليفًا جامدًا من الألفاظ، وهو كما الشعر يتلقاه المتلقي بنفس باحثة عمّا يجذبها لهذا النص من إيقاع وموسيقى تعطي للنص روحه. وهاتان إشارتان تاريخيتان مهمتان تؤكدان على أهمية الجانب الصوتي في النص.

ومع ذلك فقد اعتنى علماء النص بجوانب الاتساق النحوية والمعجمية والدلالية للنص، وأهملوا جانب الاتساق الصوتي، ويبدو أن ذلك راجع إلى عدم ازدهار اللغات الأجنبية المطبّق عليها نظرية النص بالجوانب البديعية اللفظية التي تزدهر بها اللغة العربية، ومن هنا كان جديرًا بالدراسات النصية العربية أن تُعنى بجانب الترابط الصوتي الناشئ عن ثراء لغة النص العربي بألوان البديع المختلفة التي ما تلبث أن تضفي على النص رونقًا وجمالاً ترتاح لسماعه الأذن، وتتمتع بالنظر إليه العين.

1. مرّت معنا في الفصل الأول في (نشأة علم النص) إشارة الجاحظ إلى الترابط الصوتي من خلال مقولته في وصف أجود الشعر: «وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فيعلم لذلك أنه أفرغ إفراغًا واحدًا وسبك سبكًا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان». البيان والتبيين. الجاحظ. 67/1.

2. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. مجدي وهبة، وكامل المهندس. مكتبة لبنان. بيروت. 1979م. ص42.

ولا يقتصر الترابط الصوتي للنص على أداء جوانب المحسنات البديعية كما في لغتنا العربية، حيث إن النبر والتنغيم الظاهرتين اللغويتين العامتين تؤديان دورًا صوتيًا كبيرًا في هذا الجانب؛ لما لهما من قدرة على توضيح مقصود الخطاب، وتحريك مشاعر السامع، وتوجيه ميوله واهتماماته، وإن كان دورهما يقتصر على اللفظ المنطوق دون المكتوب. كما أن النص الشعري يمتلك هو الآخر ظاهرة صوتية تعدّ وتدًا أساسًا فيه وتميّزه عن النثر وهي ظاهرة الوزن والقافية، وهذه الظاهرة تتناغم مع أذن السامع، وترسل له أوتارًا من الأوزان والقوافي في شكل مترابط متآخٍ متلاحم. وتكرار الألفاظ كذلك له دور في خلق أجراس صوتية متماثلة من خلال تفنن صاحب النص في إيراد تلك التكرارات بلفظها أو قريبة منها أو بمعانيها.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح لنا أن المعايير النصية التي تسهم في الترابط الصوتي للنص هي: المحسنات البديعية كالسجع والجناس، والنبر والتنغيم، والوزن والقافية، والتكرار. ولما كانت النصوص المقصودة بهذه الدراسة نثرية مكتوبة فسأقتصر في تحليل المعاهدتين على المحسنات البديعية المذكورة، ولا ضرر أن تُدرس الظواهر الصوتية للمحسنات في إطار النصوص المكتوبة؛ لأن أحكامها تثبت نطقًا وكتابة، بخلاف النبر والتنغيم. أما التكرار فقد تناولته الدراسة ضمن معايير الترابط المعجمية وينبغي إفساح المجال للمعايير التي لم تُدرس بعد في طور هذه الدراسة.

## أولاً: السجع Assonance

وهو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وأفضله ما تساوت فِقَره.[1] وينقسم إلى نوعين[2]:

أ. السجع المرصّع: وهو قائم على المماثلة المعقودة بين كلمتين أو أكثر في الوزن والتقفية، مثل قول الحريري: "هو يَطبعُ الأسجاعَ بجواهرِ لفظِهِ، ويَقرعُ الأسماعَ بزواجرِ وعظِهِ"، وكقول الهمذاني: "إن بعد الكَدَر صفوًا، وبعد المطرِ صحوًا".

ب. السجع المطرّف: وهو قائم على المماثلة في التقفية فقط مع الاختلاف في الوزن، مثل قوله تعالى: "مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (13) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا (14)"[3]، وقوله: "أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا (6) وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا (7)"[4].

وتكمن أهمية السجع في كونه وسيلة إقناع يمكن أن يقتنع بها المتلقي برأي الآخر. كما أن له قدرة على الحفاظ على قدر من الاستقرار السمعي لدى المتلقي، يساعده ذلك في سرعة إدراك الأخبار، ويقدّم له جوانب بلاغية تصله بثراء تراثه النثري[5].

---

1. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. السيد أحمد الهاشمي. تحقيق وشرح: د. محمد التونجي. ط3. مؤسسة المعارف. بيروت. 1427هـ - 2006م. ص432.

2. يُنظر: مفتاح العلوم. السكاكي. ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور. ط2. دار الكتب العلمية. لبنان، بيروت. 1987م. ص431-432. والإيضاح في علوم البلاغة. الخطيب القزويني. ص 362-368.

3. نوح: 13-14.

4. النبأ: 6-7.

5. يُنظر: نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص119.

وبالنظر في المعاهدتين المدروستين نجد أن ورود السجع فيهما قليل، إذ تمثل ذلك في موضع واحد بمعاهدة الحديبية، وموضعين بمعاهدة ثقيف، وهي على التوالي:

1. وأنه لا إسلال ولا إغلال (سجع مرصّع).
2. لا يُحشَرون ولا يُعشَّرون (سجع مرصّع).
3. وأين تولّجوا ولجوا (سجع مرصّع).

وطبيعي أن يقل هذا اللون من البديعيات في نص المعاهدة؛ ذلك أن طبيعة نص المعاهدة أقرب ما يكون إلى الطابع الرسمي، ويبتعد عن الجماليات البلاغية والمحسنات البديعية، بخلاف ما لو كان مقالة أدبية أو مقامة أو شعرًا، ومع ذلك فلم يفت هذه العبارات المسجوعة أن تحقق شيئًا من الترابط الصوتي بين أجزء النص، فنجد مثلاً أن توافق نهاية الفاصلة (لا إغلال) مع الفاصلة (لا إسلال) يُرجع ذائقة المتلقي إلى الفاصلة الأولى الموافقة لها في قافيتها، وكذلك بقية الأمثلة، وهذا الربط بين فواصل النص يحقق له التماسك والاتساق.

والملاحظ أن السجع تحقق في المعاهدتين بنوعيه: المرصّع والمطرّف، وأن المدى الفاصل بين الفاصلتين قصير، وهذا يحقق الترابط على مستوى متقارب بين الأجزاء. كما نجد أن السجع تحقق على مستوى السجعة الواحدة، حيث سُجعت (يُحشرون) مع (يُعشّرون)، و(تولَّجُوا) مع (وَلَجُوا).

ولم يتعدّ السجع إطار البنية الصغرى الواحدة؛ وذلك لأن العبارات المسجوعة في العادة تخدم الإطار الدلالي الذي تنشأ فيه؛ وبالتالي فإنها لن تتجاوز البنية الصغرى إذا علمنا أن الإطار الدلالي الواحد على مستوى العبارات المسجوعة لا يتجاوز البنية الصغرى الواحدة.

وبهذا يتضح أن السجع أسهم في تحقيق الاتساق النصي للمعاهدتين من خلال ما يمتلكه من مقومات صوتية سعت للربط بين أجزاء مختلفة من المعاهدتين.

## ثانيا: الجناس Alliteration

وهو أن تتشابه الكلمتان في اللفظ مع اختلاف معنى كل منهما. وينقسم إلى نوعين:

أ. الجناس التام: وهو عدم تفاوت اللفظين المتجانسين في اللفظ، حيث يتفقان في عدد الحروف وأنواعها وهيئاتها وترتيبها. كقول أبي تمام:

ما ماتَ مِنْ كَرمِ الزمانِ فإنهُ    يحيا لدى يحيى بنِ عبدِاللهِ[6]

فيحيا الأول فعل مضارع، ويحيى الثاني اسم الممدوح.

ب. الجناس الناقص: وهو تفاوت اللفظين المتجانسين في واحد أو أكثر من الجوانب الأربعة السابقة، ويجب ألا يكون بأكثر من حرف واختلافهما. كقول القائل: "الهوى مطيّةُ الهوانِ"، و"دوامُ الحالِ من المُحَال".

وفي النصين المدروسين نجد أن الجناس ورد فيهما أربع مرات، مرة في معاهدة الحديبية، وثلاث مرات في معاهدة ثقيف، وهي كما يأتي على التوالي:

1. وأنه لا إسلالَ ولا إغلال (جناس ناقص).

2. لا يُحشَرون ولا يُعشَّرون (جناس ناقص).

3. فإنْ وجدَ أهلُه قضاءً قضَوا (جناس ناقص).

4. ومنْ كانَ له بيعٌ اشتراه فإنّ له بيعَه (جناس ناقص).

ويمكن أن نلحظ من هذه المواضع ما يأتي:

1. جميع أنواع الجناس جاءت ناقصة، والجناس الناقص يحمل "مرونة في الطاقة التعبيرية تميزه عن الجناس التام. ووجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة- التي زيد فيها الحرف- أنها هي التي مضت، وإنما أُتي بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرها من نفسك ووعاه سمعك، انصرف عنك ذلك التوهم، وفي ذلك حصول الفائدة ووضوح معنى الكلمتين المتجانستين معًا"[1]. وهذا واضح في المثال الرابع، حيث يتوهم السامع في الوهلة الأولى أن (بيعَه) هي تكرار للاسم قبلها (بيعٌ)، ولكنه ما يلبث أن يكتشف بنفسه أن المقصود بالبيع الأول المادة العينية التي اشتراها، والمقصود بالبيع الثاني عملية البيع مقابل أخذ الثمن. وذلك الحال في المثال الثالث، فقضاءُ الأولى هي ما يمتلكونه من مال يوفون به دينهم، والفعل (قضوا) الذي جاء بعدها هو سداد الدّين والوفاء به.

2. لم يرد الجناس بوفرة في النص، ومع ذلك فقد تمكن من الربط بفعل مقوماته الصوتية بين أجزاء الجمل التي ورد فيها؛ وذلك لأن أهمية الجناس لا تكمن في خلق المساحات المتتابعة في سطح النص من التشابه الصوتي، ولكنه يفيد في إظهار تلك الكلمات المتجانسة بشكل واضح، بعد أن يقف المتلقي عليها بتركيزه فيتضح معناها.

3. حدث التعالق بين السجع والجناس في الموضعين الأول والثاني، ومثل هذا الأمر يتكرر كثيرًا في النصوص النثرية والشعرية، فتجد أن الكلمتين بينهما سجع وبينهما جناس في الآن نفسه، وهذا يُحدِث ارتباطًا بين الجانب الصوتي والجانب الدلالي في الجملة الواحدة.

---

1. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص119.

وهكذا يتضح أن الجناس استطاع أن يربط بين وحدات مختلفة- وإن كانت في إطار البنية الواحدة- ربطًا صوتيًا، نتج عنه اتساق بين تلك الوحدات، وتلاؤم صوتي وتعبير موسيقي يجعل المتلقي يُقبل على النص بفهم متذوق لتلك الحروف المتناغمة في تكرارها.

# الفصل الثالث

## الترابط الدلالي في المعاهدات السياسية النبوية

# المبحث الأول: الترابط الدلالي في إطار البنية النصية

يتبين مما سبق من حديثٍ في الفصل الأول عن الانسجام Coherence وبعض قضاياه أن الانسجام قائم على تحقق التماسك الدلالي بين أجزاء النص، ووجود الخلل في ذلك التماسك مؤشّر على عدم قدرة النص على محاكاة واقع السياق والمتلقي، محوريْ الارتكاز لمعيار الانسجام[1].

فالسياق هو مجتمع النص أو البيئة المحيطة به، ويحمل في طياته جوانب دلالية وفكرية تحقق للنص ترابطه المفهومي[2] Conceptual Connectiv؛ ولهذا نجد "فيرث" Firth يؤكد على أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، فمعظم الوحدات الدلالية - أي الأبنية النصية - تقع في مجاورة وحدات أخرى، ولا يمكن وضع معاني هذه الوحدات أو

---

1. أكّد هذه العلاقة «كيث جونسون» و«هيلين جونسون» في تعريفهما للانسجام بأنه: «خاصية الوحدة الدلالية والمغزى المفهوم من الخطاب، وهو ليس الصفة المميزة للأشكال اللغوية في النص وما ترمز إليه أو تدل عليه مع مساهمتها فيه، بل هو الصفة المميزة لتفاعل الأشكال اللغوية والمعاني لدى المتلقي من خلال المعرفة والمنطقية؛ فهو يربط بين المتلقي والسياق». (Encyclopedia Dictionary of Applied Linguistics, Keith Johnson and Helen Johnson, 1998, p. 55.). ويُنظر: تحليل الخطاب الجدلي في القرآن، دراسة في لسانيات النص. أحمد محمد أبو دلو. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك. إربد، الأردن. آب 2002م. ص55.

2. ورد مصطلح الترابط المفهومي عند «دي بوجراند» في كتابه النص والخطاب والإجراء (ص103)، ويتضح أنه يقصد به: ذلك الترابط والالتحام الحاصل بين مختلف مفاهيم النص ودلالاته ومراميه لتسهم معًا في تحقيق الترابط النصي. ويقابله مصطلح الترابط الرصفي Sequential Connectivity وهو- كما يذكر في ص-136 "كل نشاط وكل إجراء غايته رصف عناصر اللغة في ترتيب نسقي مناسب".

تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع بجوارها"[1].

ويقوم السياق بدور حيوي في تحديد المعنى المناسب للنص، عبر مروره بمراحل مختلفة في هذه العملية، حيث يبدأ بتحديد معنى اللفظة ثم الجملة ثم النص؛ وبهذا يصبح لدينا نص واضح متماسك دلاليًا. وتبدو هيمنة السياق في أنه "لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعنيه سياق النص"[2]. ولعل قوة هذه العلاقة بين النص والسياق هي التي دفعت "هاليدي" و"رقية حسن" إلى تسمية كتاب لهما بـ"اللغة: النص والسياق"، فهما ثنائيتان للغة، وكلٌّ منهما يمكن تفسيره بالرجوع إلى الآخر.

أما المتلقي فهو مستقبِل النص، وهو الذي تقع على عاتقه عملية الكشف عن بنيته العميقة من خلال المؤشرات التي ترسلها البنية السطحية، وهو الذي يُعنى في عالم النص بعلاقات الاستمرارية التي تتمثل في الربط بين مختلف وقائع النص، وإذا لم تكن إحدى هذه العلاقات واضحة لديه فإنه سيلجأ إلى الاستنتاج لسدّ الثغرات في النص[3]؛ وبالتالي فإنه لابد لمرسل النص أن يأخذ في اعتباره ثقافة المتلقي ومدى قدرته على فهم النص وإدراك مقصده بالشكل الذي سيقدمه له؛ ففي فهم المتلقي دليل على الانسجام بين أجزاء النص، وفي عدمه دليل على ضعف في الانسجام.

وفي إطار البنية النصية الواحدة سأتناول قضية لها أهمية في استخلاص المقاصد التي يرمي إليها المتكلم من خلال الترتيب الذي اعتمده للأحداث

1. علم الدلالة. أحمد مختار عمر. ط2. عالم الكتب. القاهرة. 1988م. ص68-69.
2. دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط10. دار العلم للملايين. بيروت، لبنان. 1983م. ص 306.
3. مدخل إلى علم لغة النص. د. إلهام أبو غزالة ود. علي حمد. ص13.

والعناصر الواردة في نصه، سواءً أكان ترتيبًا تصاعديًا أم تنازليًا أم غير ذلك، وهذه القضية هي قضية ترتيب الأحداث والعناصر في معاهدتي الحديبية وثقيف.

## - ترتيب الأحداث والعناصر

الأصل أن تكون أحداث النص مرتبة حسب ترتيب وقوعها زمنيًا، بحيث يكون الحدث المتقدم سببًا في وقوع الحدث المتأخر، والحدث المتأخر نتيجةً لوقوع الحدث المتقدم[1]، وهكذا؛ لأن في هذا الترتيب التحامًا لتلك الأحداث، وعدم الترتيب قد يؤدي إلى خلاف ذلك.

وربما لا يأتي ترتيب الأحداث والعناصر في النص مطابقًا لترتيبها في الخارج؛ وذلك لهدف يقصده صاحب النص، ويسعى من ورائه إلى إثارة قضايا يريد أن يفطن لها المتلقي بنفسه.

ومن العلماء العرب القدامى نجد أن المفسرين اهتموا بترتيب الخطاب، وانقسم هذا الاهتمام إلى نوعين: منهم من اهتم ببيان سبب قلب الترتيب، ومنهم من اهتم ببيان سبب ترتيب الخطاب ترتيبًا معينًا.

فالأول يمثله "الزمخشري" في تفسيره لقول الله تعالى: "وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (72) فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا"[2]، حيث فطن إلى تقديم الأمر بذبح البقرة على ذكر القتيل والضرب ببعضها[3]. ففي قلب الترتيب مقصدان كما بيّن "الزمخشري"، التقريع لبني إسرائيل على استهتارهم بأوامر الله

1. الترابط النصي بين الشعر والنثر. زاهر الداودي. ص 86.
2. البقرة: 72-73.
3. يُنظر: الكشاف. الزمخشري. 1/119-120.

تعالى على لسان نبيه موسى عليه السلام، والتقريع على قتل النفس المحرمة؛ ولهذا فقد قُلب الترتيب ليتحقق في الخطاب تقريعان لبني إسرائيل، يمثّل كل منهما قصة مستقلة؛ زيادة لهم في التقريع جزاء أعمالهم الخبيثة التي سطرها القرآن الكريم مع أنبيائهم، ولكن القصتين في حقيقتهما قصة واحدة شكلاً يربط بين جزأيها ضمير (ها) العائد إلى البقرة في "اضربوه ببعضها". ويوضح هذا التفسير اهتمام "الزمخشري" ببيان الغاية التي تسعى الآية الكريمة إليها من جرّاء قلب ترتيب الأحداث، ودقته في سبر أغوار النص لاستخراج مقصد المتكلم من وراء ذلك.

أما الاهتمام ببيان سبب ترتيب الأحداث أو العناصر في الخطاب وفق ترتيب معيّن فيمكن أن نمثّل له بـ"الرازي" في تفسيره لقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"، حيث قدّم لنا تفسيرًا رائعًا لبيان سبب ترتيب العناصر الواردة في هاتين الآيتين بهذا النسق[1]. ونلحظ أنه ركّز في بيان أسباب ترتيب هذه العناصر على العلاقات المنطقية؛ كون القضية المطروحة بحاجة إلى الاستدلال على وحدانية الله تعالى، فكانت العلاقات ثلاثًا وهي:

1. مجيء الترتيب وفق منطق العلم بالشيء، فما كان أقرب إلى علم الإنسان كان أولى بالتقديم في الذكر؛ ولهذا كانت نفس الإنسان أقرب ما يكون إلى علمه، ثم يأتي علمه بآبائه وأمهاته، ثم علمه بالأرض التي يعيش عليها، ثم علمه بالسماء التي تظله، ثم بالأثر الناتج عن السماء وهو الماء والثمرات.

---

1. يُنظر: التفسير الكبير. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي. ط1. دار الفكر. بيروت. 1981م. ص111/2.

2. مجيء الترتيب وفق منطق الأصل والفرع، فالأصل مقدم في الذكر على الفرع، والإنسان والآباء والأمهات هم الأصل بحكم تفضيل الله لهم على سائر المخلوقات، وخلق النعم لأجلهم، وتسخير الكائنات لخدمتهم، ومن بين هذه الكائنات الأرض والسماء والماء والثمرات، التي تشكل فروعًا لذلك الأصل.

3. مجيء الترتيب وفق القدرة المطلقة لله؛ إذ إن الله تعالى أظهر عجائب قدرته في خلق الإنسان، هذا الكائن الحي معقّد التركيب، الذي يقول الله في بيان عظمة خلقه: "وَفِى أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ"[1]، فهذا الإنسان دليل باهر على قدرة الله تعالى في الخلق، فهو يتمتع بالحياة والقدرة والشهوة والعقل، وليس ذلك واردًا في غير خِلقة الإنسان، ولم يخلق ذلك سوى الله تعالى؛ لذلك فإن ترتيب العناصر جاء وفق الأعجب في الخلق وفي قدرة الله على ذلك.

وهكذا يتضح أن "الرازي" ركّز في تخريجه لأسباب ترتيب العناصر في الخطاب على العلاقة المنطقية؛ لأن مقصد المتكلم هو الإقناع[2].

وللحدث الأول في النص أهمية خاصة؛ إذ إنه يشكّل مع بقية الأحداث علاقة تفاعلية، ولا يكتفي أن يكون مجرد فاتحة له لا أثر لها في النص، وهذا الأثر قد يمثّل مع النص أحيانًا علاقة عضوية إن كان يصبّ في القالب الدلالي نفسه الذي تصب فيه بقية العناصر، وقد يمثّل علاقة نفسية إن كان يحمل إيحاءات نفسية فقط تتعلق بالعناصر الأخرى، كما في مقدمات القصائد العربية قديمًا[3].

1. الذاريات: 21.
2. يُنظر: لسانيات النص. محمد خطابي. ص186.
3. تحدث عثمان أبو زنيد عن العلاقة التفاعلية هذه في إطار حديثه عن علاقة فاتحة النص بالنص. (نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب. ص83).

وفي المعاهدتين موضوع التحليل نجد أن نص كلٍّ منهما اعتمد في ترتيب أحداثه إجمالاً الترتيب التصاعدي لها، وإذا ما ولجنا إلى أجزائه الداخلية نجد أن علاقات الترتيب تتعدد في النص الواحد، وفيما يأتي شرحٌ لذلك.

أولاً: معاهدة الحديبية

رُتِّبت عناصر المعاهدة وفق الهيكل المعتاد لمثل هذه النصوص، حيث بدأت بنص الراوي، ثم بيان طرفي الصلح، ثم ذكر أحكام الصلح، ثم الشهود، ثم الكاتب، وهذا ما يمثّل الترتيب التصاعدي للأحداث، حيث يكون ورودها متناسقًا وأفعالَها الحقيقية خارج النص. ولكن الأحداث الداخلية للنص جاءت وفق ترتيب آخر، ربما لا يكون هذا الترتيب مقصودًا لذاته في عملية كتابة النص إلا أن درجة حضور هذه الأحداث في ذهن قائل النص وأهميتها جعلته يرسلها من ذهنه صلى الله عليه وسلم إلى سياقها النصي بهذا النسق الذي وجد له ارتباطًا في الذهن. ولنأخذ مثالاً على ذلك البنية الثالثة الكبرى لهذه المعاهدة، وهي من قوله: "اصطلحا على وضع الحرب." إلى: "لا تدخلها بغيرها"، حيث نجد أن ترتيب الأحداث والعناصر فيها جاء وفق العلاقات الآتية:

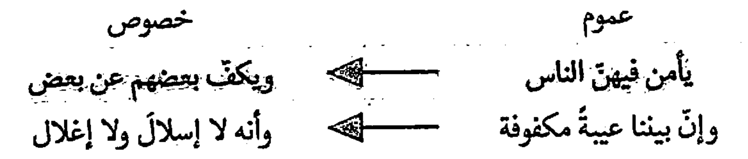
1. علاقة السبب والنتيجة: حيث يكون الجزء الأول سببًا في حصول النتيجة الواردة في الجزء الثاني. ويتمثل ذلك في المثال الآتي:

| سبب | | نتيجة |
|---|---|---|
| **اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين** | ← | **يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم عن بعض** |

حيث إن هذا الترتيب للأحداث أفاد بأن حصول الصلح كان سببًا في أمن الناس وكفّ أذى بعضهم عن بعض، فهي نتيجة لذلك السبب. وهذا الاقتران

بين السبب ونتيجته شكلٌ من أشكال الانسجام بين أجزاء النص؛ إذ إن مطالعة المتلقي للسبب تشوّقه لمعرفة نتيجة له، ومطالعته للنتيجة تشوّقه لمعرفة سببها.

2. علاقة العموم والخصوص: حيث يمثّل الجزء الأول حكمًا عامًّا، يتبعه جزءٌ ثانٍ أخصّ منه، وذلك كما في المثالين الآتيين:




حيث ارتكز هذا الترتيب على ذكر المبدأ العام أولا ثم اشتقاق حكم خاص منه، فمبدأ أمن الناس حكم عام، أُتبع بحكم أخص منه مشتمل عليه وهو أن يكفّ الناس أذى بعضهم عن بعض؛ لأن الأمن يشمل كفّ الأذى، والتعايش السلمي على جامع المودة والمحبة، والتواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك.

وكذلك فإن العيبة المكفوفة التي تعني الوفاء بما في الكتاب من غير غلّ ولا غدر ولا خداع هي حكم عام، ومن جملة ما يشتمل عليه هذا الحكم عدم الإسلال وهو السرقة الخفية، وعدم الإغلال وهو الخيانة، فكان الاقتران بين الحكمين: العام والخاص شكلاً من أشكال الانسجام بين أجزاء النص.

3. الترتيب التصاعدي للأحداث: إضافة إلى ترتيب أحداث النص إجمالاً على مبدأ تصاعد الأحداث، فإننا نجد في آخر البنية الثالثة أحداثًا رُتّبت ترتيبًا تصاعديًّا، وذلك كما في المثال الآتي:

فأقمتَ بها ثلاثًا، معك سلاحُ الراكب



فدخلتها بأصحابك



وأنه إذا كان عامٌ قابلٌ خرجنا عنك



وأنك ترجع عنا عامَك هذا، فلا تدخل علينا مكة

**ترتيب الأحداث تصاعديًا**

ويتمثل تصاعد هذه الأحداث في تتابع وقوعها زمنيًا، حيث بدأ التركيب برجوع النبي صلى الله عليه وسلم عن مكة وعدم دخوله لها، ثم يتبع هذا الحدث حدثٌ آخر وهو أنه إذا قدم النبي مكة المكرمة في العام القابل خرج أهل مكة منها، قبل أن يدخلها النبي وأصحابه، ثم خُتم التركيب بوصف السلاح الذي يحمله المسلمون معهم حال دخولهم مكة وهو سلاح الراكب فقط، الذي يتخذه المسافر احتراسًا من أي أذىً قد يصيبه في سفره، وليس عتاد الحرب.

ونجد أن حرف العطف أسهم بفاعلية في ترابط أحداث هذا التركيب بهذا

النسق، وقام فاء العطف تحديدًا بدور تجلى في تصاعد هذه الوقائع، وتوالي حدوثها متعاقبة من غير وجود مهلة بينها؛ لما يدل عليه الفاء من معنى الترتيب والتعاقب.

ثانيًا: معاهدة ثقيف

ابتدأت معاهدة ثقيف بسند الرواية، ثم بيان طرفي المعاهدة، ثم بيان أحكام المعاهدة المتعلقة بالمكان، ثم الأحكام المتعلقة بالمال. وقام الترتيب الداخلي لأجزاء البنية الثالثة- التي تمثل أحكام المعاهدة- وفق مجموعة من العلاقات، يمكن أن نمثّل لها بما يأتي:

1. علاقة الشرح والتفصيل: حيث يرد الجزء الأول مجملاً، ثم يرد شرحه أو تفصيله في الجزء الثاني، ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

| الجزء الأول | | الجزء الثاني |
|---|---|---|
| أن واديهم حرام محرم لله كله | ← | عضاهه، وصيده، وظلم فيه، وسرق فيه، أو إساءة. |
| ثقيف أحق الناس بوجّ | ← | ولا يُعبر طائفهم، ولا يدخله عليهم أحد من المسلمين يغلبهم عليه، وما شاءوا أحدثوا في طائفهم من بنيان أو سواه بواديهم. |
| وما كان لهم من دَين في رهن لم يُلط فإن وجد أهله قضاء قضوا | ← | وإن لم يجدوا قضاء فإنه إلى جمادى الأولى من عام قابل، فمن بلغ أجله فلم يقضه فإنه قد لاطه. |

حيث يتضح فعلاً أن الأحداث الواقعة في الجزء الأول كانت أحداثًا مجملة، ثم جاءت الأحداث بعدها في الجزء الثاني شارحة لها ومبينةً شيئًا من تفصيلاتها؛

فإطلاق حكم حرمة وادي ثقيف يجعل المتلقي يسأل عن حجم هذه الحرمة وما تشمله، فجاء الجزء الآخر ليفصّل في حرمات هذا الوادي وهي العضاه، والصيد، والسرقة، والظلم، والإساءة، وبهذا التفصيل أصبح المتلقي على دراية بحرمات الوادي المتعددة. ولئن كان المتلقي قد قُذف في ذهنه سؤالٌ عن حجم هذه الحرمة فإن ذلك مما يدل على قوة العلاقة بين الجزء المجمل والجزء المفصّل، والدور الذي قامت به علاقة الشرح والتفصيل ليتفاعل المتلقي مع النص.

وثقيف كُتب لها حق الانتفاع بوادي وجّ وهو الطائف، ثم فُصّل هذا الحق في الجزء الآخر وهو ألا تُعبر الطائف، ولا يدخلها من يغلبهم عليها، ويحدثوا فيها ما شاءوا من بنيان أو سواه، وهو ما حقق انسجامًا بين الجزأين، من شأنه أن يوسّع مدارك المتلقي حول حق الانتفاع.

وكذلك كان لقضاء الدَّين إجمالٌ في الجزء الأول وشرحٌ في الجزء الثاني. ويكثر في نص المعاهدة الترتيب على هذا النوع، حيث يرد التفصيل للديون والأموال في مواطن كثيرة منها. وقد قام التفصيل بين هذه الأحداث بربط أجزائها من حيث رغبة المتلقي في معرفة تفاصيل الحكم العام، فتأتي الجمل التالية للحكم جملاً مفصّلة وشارحة لسابقتها، وبهذه الصورة يتمكّن الترابط الدلالي منها.

2. علاقة التدرج في التملك: حيث يأتي ترتيب العناصر وفق درجة القوة أو الضعف في تملك الشيء، ويتضح ذلك في المثال الآتي:

وما كان لثقيف من وديعةٍ في الناس أو مالٍ أو نفسٍ غنمها مودعها أو أضاعها ألا فإنها مؤداة



وما كان لثقيف من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ فإن له من الأمن ما لشاهدهم



وما كان لهم من مالٍ بليّةَ فإن له من الأمنِ ما لهم بوجّ

**التدرّج في التملّك**

حيث تدرجت العناصر المذكورة (الوديعة، النفس الغائبة، مال ليّة) من ضعف التملّك إلى قوته، فنلاحظ أن الوديعة في بداية التركيب هي ملكٌ لثقيف ولكنها ليست في أيديهم ولا يملكون منها إلا العهد، ثم جاءت النفس الغائبة، وهذه أصلها لهم ولكن ملكيتها في حال غيابها معلقة بين أهل ثقيف وبين من هي معه حتى تؤول إليهم، وفي آخر التركيب يأتي مال ليّة الذي يملكونه في مكان لهم وعندهم من يحفظه لهم هناك؛ لأنّ ليّة من ديارهم وأموالهم.

وهكذا نلاحظ أن ورود هذه العناصر جاء في هذا التركيب مرتبًا حسب درجة الملكية لأهل ثقيف من الضعف إلى القوة.

3. علاقة المناسبة: حيث ترد في الجزء الثاني ألفاظ تناسب لفظًا ورد في الجزء الأول؛ مراعاة للمقام، وذلك كما في المثال الآتي:

| | | |
|---|---|---|
| وما كان لثقيف من حليف أو تاجر فأسلم فإن له مثل قضية أمر ثقيف. | ← | وإن طعن طاعن على ثقيف أو ظلمهم ظالم فإنه لا يُطاع فيهم في مال ولا نفس، وإن الرسول ينصرهم على من ظلمهم والمؤمنون. ومن كرهوا أن يلج عليهم من الناس فإنه لا يلج عليهم. |

نلاحظ أن السياق قبل الجزء الأول من الشكل أعلاه كان يدور حول الأمان المضروب على الودائع والأموال المملوكة لثقيف، ثم تبع ذلك الحديث عن حلفاء ثقيف وهم الذين ضربوا مع ثقيف حلفًا أي معاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق[1]، فذكر أن لهم ما لثقيف من الأمن والأحكام. ولمناسبةِ المقام الذي ذُكر فيه (الحليف) أُتبع ذلك بالعناصر والأحداث التي تسير في الاتجاه نفسه مما يناسب معنى هذا اللفظ من معاني التحالف والحماية وحفظ الحقوق، فجاء ما بعدها مبيّنًا أنه لا يُطاع الظالم أو الطاعن في أهل ثقيف، وأن الرسول والمؤمنين ينصرونهم على أعدائهم، وأن لهم حق حماية ديارهم فلا يدخلها من لا يرضون دخوله. فكانت مناسبةُ الألفاظ للمقامِ سببًا في ترتيب هذه الأحكام والعناصر على هذا الشكل، وفي ذلك قوة دلالية ربطت بين الأحكام فانسجم بعضها مع بعض انسجامًا بديعًا.

وبهذا يتضح لنا أن ترتيب الأحكام والعناصر في هاتين المعاهدتين جاء وفق علاقات ترتيب إجمالية وتفصيلية، كان لتعددها أثر في تعدد توجيه سبب الترتيب في النص الواحد، وقد أظهرت هذه العلاقات شيئًا من المنطق النبوي في ترتيب الأحكام في النص، ولعل هذين النصين مليئان بعلاقات أخرى أو نظرات أخرى في الترتيب، اقتصر الباحث على إيراد أمثلة منها لإيضاح دور الترتيب في انسجام النص، ويمكن للمتأمل استنباط المزيد منها.

1. جاء في لسان العرب: «أصل الحِلْف المُعاقدةُ والمُعاهَدَةُ على التَّعاضُدِ والتساعُدِ والاتِّفاقِ». (لسان العرب. ابن منظور. مادة: حَلَفَ).

## المبحث الثاني: شبكة العلاقات في البنية النصية

تقوم نصوص المعاهدات السياسية النبوية على وجود شبكة من العلاقات المتداخلة بين أجزائها المختلفة، وتلعب هذه الشبكة دورًا حيويًا في إحكام الخطاب وضبط عمليته التواصلية مع المتلقي من خلال تقنيات مختلفة. ومما يميز هذه التقنيات عن العلاقات الدلالية التي سيرد ذكرها في المبحثين القادمين- وهي العلاقات الدلالية في إطار البنية النصية وفي إطار الأبنية النصية الكبرى- أنها أي التقنيات تمثل غالبًا شبكة تمتد خيوطها في الأرجاء المختلفة للبنية النصية، بخلاف العلاقات الدلالية الأخرى التي تكون عادةً في إطار جمل متقاربة.

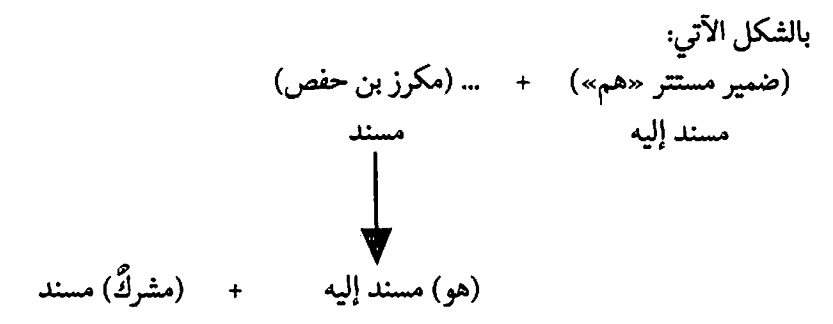
ومن التقنيات التي تمثلها هذه الشبكة ما يأتي:

### أولاً: تحويل علاقات الإسناد

في هذه التقنية يلجأ المرسل إلى استغلال واحد من طرفي الخطاب (المسند أو المسند إليه) ويبني جملة جديدة بالاتكاء عليه، فيكون المسند في الأولى مسندًا إليه في الثانية، ويكون المسند إليه في الأولى مسندًا في الثانية وهكذا، حتى تظهر في الثانية علاقة مباشرة مع الأولى بحكم تكرار الطرف الأول وتحويل موقعه في الخطاب، وتبدو لنا سلسلة من المتواليات الإسنادية. ويكون هذا التحويل بإعادة اللفظ الإسنادي أو بالإحالة الضميرية عليه[1]، ومثال ذلك من معاهدة ثقيف قوله: "... وسعدُ بن أبي وقاص، ومحمودُ بن مسلمة، ومِكرزُ بن حفص، وهو يومئذ مشركٌ، وعليٌ بن أبي طالب، وكتَبَ"، فالعلاقة الإسنادية هنا يمكن أن نوضحها

1. التماسك النصي، دراسة تطبيقية في نهج البلاغة. عيسى الوداعي. ص 194.

بالشكل الآتي:




حيث تحوّل المسند في الجملة الأولى وهو (مكرز بن حفص) إلى مسند إليه في الجملة الثانية وهو ما يمثله ضمير الغائب (هو). وقد أوجد هذا التحويل بين العلاقات الإسنادية ربطًا دلاليًا بين الجملتين.

وثمة علاقة دلالية أخرى في هذا المثال تتبدى في الشكل الآتي:

(هم) مسند إليه + (عليٌ) مسند

↓

(كَتَبَ) مسند + (ضمير مستتر «هو») مسند إليه

حيث تحوّل المسند في الجملة الأولى مسندًا إليه في الجملة الثانية، وهذا «جعل تقدم النص يكون على شكل ربط لموضوعات شتى ذات وحدات جملية متجددة دائمًا في تعاقب أفقي واضح»[1]، وهو يقوم بدور في انسجام أجزاء الخطاب بفعل ما توافر لديها من علاقات تتصل بالألفاظ ودلالاتها، حيث يبدو تأثير طرف الخطاب المكرر (بلفظه) في الشكل والدلالة، في حين يبدو تأثير طرف الخطاب (المحال عليه) في الدلالة فقط.

1. مدخل إلى علم اللغة النصي. فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر. ص 33.

## ثانيًا: الاشتقاق من لفظ المسند أو المسند إليه

تقوم هذه التقنية على تكرار لفظ إسنادي ورد في جملة سابقة، فيأتي في جملة لاحقة بشكل إسنادي آخر أثّرت فيه عوامل الاشتقاق الصرفي؛ مما يخلق تكراره ترابطًا دلاليًا بين اللفظين أو مجموع الألفاظ المكررة ذات الجذر الواحد.

ويمكن استيضاح ذلك في المثالين الآتيين:

أ. من معاهدة الحديبية

ورد في المعاهدة قوله: "فلمّا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب أشهد على الصلح رجالاً من المؤمنين ورجالاً من المشركين: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن سهيل بن عمرو، وسعد بن أبي وقاص، ومحمود بن مسلمة، ومكرز بن حفص، وهو يومئذ مشرك، وعلي بن أبي طالب، وكتب، وكان هو كاتب الصحيفة".

حيث جاءت خاتمة المعاهدة هذه تبيّن الشهود على كتابة الصلح وكاتبه، فأدّى الجذر (كَتَبَ) دورًا في بيان ما يُشهد عليه وفي بيان كاتب المعاهدة وذلك من خلال الألفاظ التي اتّحدت في الجذر وهي (الكتاب، كتب، كاتب)، ورغم وجود المسافة الجملية بين بعض هذه الألفاظ إلا أن اشتقاقها من بعضها في إطار الوحدة النصية جعل لجميعها حضورًا دلاليًا في ذهن المتلقي، وأدّى إلى تماسك الأجزاء التي حملت هذه الألفاظ.

أ. من معاهدة ثقيف

ورد في المعاهدة قوله: "وما كان لهم من دَين في رهنٍ لم يُلط فإن وجد أهله قضاءً قضوا، وإن لم يجدوا قضاءً فإنه إلى جمادى الأولى من عامٍ قابلٍ، فمن بلغ أجلُه فلم يقضِه فإنه قد لاطه، وما كان لهم من الناس من دَين فليس عليهم إلا رأسه، وما كان لهم من أسيرٍ باعه ربُّه فإنّ له بيعه، وما لم يُبعْ فإن فيه ستُّ قلائصَ نصفين، حِقاقٌ وبناتُ لبونٍ كرامٍ سمانٍ، ومن كان له بيعٌ اشتراه فإنّ له بيعه".

حيث يبيّن النص كيفية تعامل أهل ثقيف مع ديون رهانهم غير الربوية وقضائها، وكيفية تعاملهم مع الأسير إن كان قد بيع أو لم يُبعْ. واستطاع النص من خلال تكرار ثلاثة جذور أساسية باشتقاقات مختلفة أن يشرح هاتين المسألتين من خلال الاشتقاقات الجذرية الآتية:

أ. الجذر (لَوَطَ): اشتق منه: لم يُلط، لاطَه.

ب. الجذر (قَضَيَ): اشتق منه: قضاءً، قضَوا، لم يقضِه.

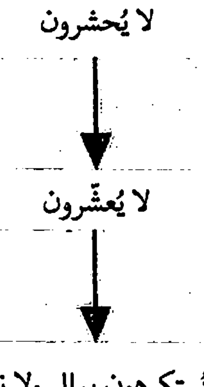
ج. الجذر (بَيَعَ): اشتق منه: باعَه، بيعه، لم يُبعْ، بيعٌ.

فقد عملت هذه الجذور من خلال تقليب اشتقاقاتها على بيان المعاني التي تعين المتلقي على فهم الخطاب، ولا يلبث المتلقي أن يمر على اللفظة الأولى حتى تعود إلى ذهنه بمعنى جديد حينما يمر عليها في شكل اشتقاقي آخر، فالجذران الأول والثاني خدمَا المسألة الأولى ببيان أن الدّين المعني هنا هو الذي لم يُلط، فيمكن قضاؤه حالاً أو تأجيله إلى أجل مسمى، فمن لم يقضه فقد لاطه أي أرباه. والجذر الثالث خدم المسألة الثانية ببيان أن لولي الأسير بيع أسيره، ومن لم يبعه فإن فيه حقًا يُخرجه وهو ست قلائص؛ ولهذا يمكن القول إن هذه الاشتقاقات من لفظ المسند أو المسند إليه أسهمت في ربط أجزاء الوحدة النصية بشكل شبكي واضح، وأعانت على فهم الخطاب، ويسّرت عملية إيصال رسالته إلى ذهن المتلقي.

## ثالثًا: التوازي وتنامي النص

سبق في مبحث التكرار تناول التوازي وتعريفه وتوضيح الأمثلة عليه من المعاهدتين، مع بيان الأثر الذي أحدثه التوازي في اتساق النص؛ ولذلك لن يتكرر الكلام نفسه حول التوازي في هذا المبحث وإنما سأركّز على التوازي الذي أسهم في امتداد الجمل والعبارات، وأعطى النص فرصة للتنامي من خلاله، مشكلاً بذلك انسجامًا دلاليًا وتكرارًا متصاعدًا منتظمًا بين الجمل. ويمكن التمثيل على ذلك بالأمثلة الآتية من معاهدة ثقيف:

المثال الأول:




التوازي وتنامي النص

حيث نلحظ أن الجملة الأولى مكوّنة من عنصرين، والثانية من عنصرين مع زيادة في تضعيف عين الفعل، والثالثة نمت حتى وصل تكوينها إلى ستة عناصر، وهذا النمو الحادث في النص أسهم في ترابطه، بحيث اتكأ النص على العنصر الأول (لا النافية) فصارت أساسًا شكليًا استمر وروده في الجمل الآتية بعد الجملة الأولى، كما أن تكرار الفعل المضارع المبني للمجهول أدى دورًا مصاحبًا لأداة النفي؛ ولهذا نجد تعالقًا بين أجزاء هذا التركيب.

المثال الثاني:

هم أمةٌ من المسلمين

هم أحق الناس به حتى يفعلوا به ما شاءوا

↓

التوازي وتنامي النص

حيث استطاع الضمير (هم) أن يجمع بين تركيبين ظهر من خلاله نمو في تركيب النص بإضافة دلالات جديدة، أسهمت في ترابط العبارتين دلاليًا.

المثال الثالث:

ما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ فبلغ أجلَه فإنه لُواطٌ مبرَّأٌ من الله



ما كان لهم من دَينٍ في رَهنٍ وراء عكاظَ فإنه يُقضى إلى عكاظ برأسه



ما كان لثقيفٍ من دَيْن في صحفهم اليوم الذي أسلموا عليه في الناس فإنه لهم

التوازي وتنامي النص

حيث نلحظ كيف أن النص يتنامى من عبارة إلى أخرى، وقد لعبت أداة الشرط وفعل الشرط وشكل جواب الشرط المكوّن من (إنّ) واسمها وخبرها، دورًا محوريًّا في توازي هذه العبارات، وفي تغذية تراكيبها بالألفاظ الجديدة لتنمو تدريجيًّا. كما أن التركيب (ما كان) بطبيعته الزمانية الدالة على الماضي أوجد علاقة ضمنية بين هذه العبارات، تتمثل في الإشارة إلى زمنين محددين، فهو يشير إلى الديون التي وجبت لهم في الماضي فيعطي لها أحكامًا تنعكس على المستقبل، وهذه العلاقة الزمانية تجمع بين العبارات الثلاث هذه، وتجمع بين بقية العبارات المبدوءة بالتركيب (ما كان) نفسه، سواء أكانت في إطار تنامي النص أم في غيره.

## المبحث الثالث: العلاقات الدلالية في إطار البنية النصية

تلعب العلاقات الدلالية دورًا قويًّا في تحقيق الترابط بين أجزاء النص؛ إذ تقوم على ربط اللاحق بالسابق. وقد حفلت البنية النصية في المعاهدات بعدد من العلاقات الدلالية التي ربطت بين أجزائها. ومن المهم الإشارة إلى أن المثال الواحد من المعاهدات سواء كان في إطار البنية النصية الواحدة أو الأبنية النصية الكبرى، قد تتداخل فيه أكثر من علاقة دلالية؛ اعتمادًا على التفسير وما يرسله المثال من معاني مختلفة، وسيتضح ذلك فيما يأتي من شرح. أما العلاقات الدلالية التي ربطت بين أجزاء البنية النصية الواحدة فهي ما يأتي:

### أولاً: التعليل

قد تعترض المرسلَ في حديثه قضيةٌ تتطلب منه بيان علة أو أكثر في شأنها، فيلجأ إلى تعليل القضية؛ زيادة في التوضيح، ودمغًا للحجة، وإقناعًا للمتلقي. وقد ورد من ذلك في معاهدة ثقيف المثال الآتي:

"اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهن الناس ويكفّ بعضهم عن بعض"، فإن الاتفاق على وضع الحرب عن الناس لمدة عشر سنوات كان سببًا لحدوث نتيجة، وهي أن يكون الناس في مأمن في شر بعضهم، ويكف بعضهم الأذى عن بعض. وهذا تعليل مقنع لعقد هذا الصلح، يجعل المتلقي يربط بين السبب والنتيجة، ويسهم في دفعه إلى اعتماد هذا الاتفاق وعدم الاعتراض عليه لعلو درجته في الإقناع، كما أنه يمثل الباعث الحقيقي والسبب الكامن وراء

عقد هذه المعاهدة، وهو كما مر معنا في التمهيد من خطوات تحرير المعاهدة، ويحتل مكانة المقدمة منها.

وبهذا يبدو أن علاقة التعليل استطاعت أن تحقق الانسجام بين السبب والنتيجة، وهو ما يسهم في ترابط النص ترابطًا دلاليًا.

## ثانيا: التفسير

يلجأ المرسل أحيانًا إلى تفسير لفظ أو حكم ورد في النص غامضًا، فيأتي بما يوضح معنى الغامض ويقربه إلى ذهن المتلقي، وهو بهذا يقيم علاقة بين المفسِّر والمفسَّر؛ إذ هما في الحقيقة شيء واحد إلا أن المفسِّر يحمل دلالات إضافية كإزالة إبهام في المفسَّر أو تحديد معنى أو زيادة المفسَّر وضوحًا[1]. وقد تجلت علاقة التفسير في عدد من مواضع المعاهدتين، نذكر منها الأمثلة الآتية:

1. ورد هذا المثال في معاهدة الحديبية وهو قوله: "اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهن الناس، ويكفّ بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمدًا من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، ومن جاء قريشًا ممن مع محمد لم يردوه عليه، وإن بيننا عيبةً مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال، وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه".

لمّا كان الاتفاق بين الطرفين على وقف الحرب بينهما عشر سنين ليأمن الناس ويكف بعضهم عن بعض، كان هذا الاتفاق حكمًا مجملاً غير مفصل، وغير واضح الحدود بالنسبة للمتلقي؛ لذا فقد لجأ المرسل إلى تفسيره وبيان اشتراطاته وحدوده

1. التماسك النصي، دراسة تطبيقية في نهج البلاغة. عيسى الوداعي. ص37.

المتمثلة فيما يأتي:

أ. أن يَردّ محمد صلى الله عليه وسلم كلَّ من قدم إليه من قريش بغير إذن وليه، في حين أن من هرب عن محمد بغير إذن وليه لا يَلزم قريشًا ردُّه إلى المسلمين.

ب. أن يفيَ الطرفان بما جاء في هذا الصلح.

ج. أن يكفّ الطرفان عن السرقة والخيانة.

ح. يمكن لمن أراد من القبائل أن ينضمّ إلى طرف المسلمين أن ينضم إليهم، وكذا يمكن لمن أراد أن ينضمّ لطرف المشركين أن ينضم إليهم.

وهكذا استطاع هذا التفسير أن يبيّن معالم النص المفسَّر، ويجعل المتلقي على دراية بالتفاصيل المحققة لهذا الاتفاق، ويلاحظ مدى التقارب والانسجام في معنى هذا التركيب بين المفسِّر والمفسَّر.

2. ورد في معاهدة ثقيف قوله: "وما كان لهم من أسير فهو لهم، هم أحق الناس به حتى يفعلوا به ما شاءوا"، حيث جاء الجزء الثاني من هذا النص مفسِّرًا للجزء الأول شارحًا له. فصفة أن يكون أسير ثقيف ملكٌ لهم تحتاج إلى إيضاح وتفسير، فما الذي تتيحه لهم هذه الصفة؟ وما مدى امتداد هذه الملكية؟

وقد جاء الجزء الثاني من النص مبيّنًا أن هذه الصفة تعطي ثقيف الأحقية في تملك هذا الأسير، كما أنها تتيح لهم هذه الأحقية إلى أن يفعلوا بأسيرهم ما شاءوا، كأن يبيعوه ويأخذوا فديته، وحقهم فيه حق مطلق في حدود ما سمحت به الشريعة بلا شك.

وهكذا يتضح أن علاقة التفسير تربط بين الجزأين: المفسِّر والمفسَّر ربطًا دلاليًا تشترك فيه جميع عناصر الجزء الواحد.

## ثالثًا: الإجمال والتفصيل

قد يسعى المرسل إلى تفصيل ما تقدم ذكره في النص مجملاً، فكأنه يعمد إلى تفصيل كل عنصر من عناصر الجزء المجمل بعدد من النقاط المفصلة، وهو بخلاف التفسير الذي يلجأ فيه المرسل إلى تفسير عنصر واحد من عناصر الجزء الغامض بتفسير موسّع وشرح وافٍ لإيضاحه. ويسعى المرسل إلى تهيئة المتلقين لاستقبال ما يريد قوله من خلال مهارته في حبك هذه العلاقة، وبهذه التهيئة فإنه يربط بين المقطع المجمل والمقطع المفصَّل له"[1]. ويمكن أن نمثّل لهذه العلاقة بالمثالين الآتيين:

1. من معاهدة الحديبية قوله: "أشهَدَ على الصلح رجالاً من المؤمنين ورجالاً من المشركين: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله ابن سهيل بن عمرو، وسعد بن أبي وقاص، ومحمود بن مسلمة، ومكرز بن حفص وهو يومئذ مشرك، وعلي بن أبي طالب". حيث أجملَ الجزءُ الأولُ من الوحدة النصية الرجالَ الذين أشهدهم النبيُ صلى الله عليه وسلم على الصلح، ثم فصّلهم وبيّن أسماءهم الجزء الآخر توثيقًا لهذا الصلح وتأكيدًا عليه، وتطبيقًا لمبدأ الإشهاد على الكتابة، فكان ذلك تفصيلاً وافيًا للمتلقي لمعرفة مَن شهد على الصلح، ومؤكدًا مصداقيته وأهميته، وبه تحقق ربط دلالي بين جزئي الوحدة النصية.

2. من معاهدة ثقيف قوله: "كتب عليهم في هذه الصحيفة أن واديهم حرامٌ محرّمٌ لله كلُّه، عضاهُه وصيدُه، وظلمٌ فيه، وسرقٌ فيه، أو إساءةٌ". فقد ظهر النص في أوله كثيفًا يحتاج إلى تفصيل، تمثلت هذه الكثافة في حرمة وادي ثقيف، ثم بدأت هذه الكثافة تتفكك من خلال بيان ما يحرم من هذا الوادي وهو العضاه أي الشجر كثير الشوك، والصيد فيه لأنه من حقوق أهل المكان ومما كتب الله لهم الرزق منه، ثم الظلم والسرقة والإساءة في هذا الوادي لأهله ولساكنيه من الدواب

1. الترابط النصي بين الشعر والنثر. زاهر الداودي. ص 181.

عمومًا. وفي ذلك ما يوضح للمتلقي ما قد يتبادر إلى ذهنه عن حجم هذه الحرمة أو صفتها. ويحتمل أن يكون هذا التحريم على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين، ويحتمل أن يكون في وقت معلوم وفي مدة محصورة ثم نسخ، ومعلوم أن عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزلوا بحضرة الطائف وحصروا أهلها ارتفقوا بما نالته أيديهم من شجر وصيد ومرفق، فدلّ ذلك على أنها كانت حلاً مباحًا فحرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1]. هكذا فقد تآزر دلاليًا أول النص المجمل مع ما جاء بعده من التفصيل؛ وبذا يتحقق الترابط الدلالي بين الجزأين.

## رابعًا: التكرار

جاء التكرار معيارًا معجميًا في مبحث الاتساق حينما كان يقوم على تكرار عنصر معجمي يسهم في اتساق النص، أما هنا فإنه يأتي علاقة دلالية في مبحث الانسجام حينما يقوم على تكرار وحدة دلالية. ويرى "د. صبحي الفقي" أن التكرار الدلالي Semantic recurrence هو الاستمرارية في تكرار قصص أو فقرات ترتبط بوحدة دلالية[2]. وهو وسيلة من وسائل تدعيم المعنى وتوكيده، من خلال تكرار أكثر من إطار أو قضية في عدة مستويات؛ من شأنها أن تعطي صورة مكتملة للمعنى. وتكرار قضية معينة يؤكد على أن الكاتب يلحّ في فكرة هذه القضية، ويحاول أو يوصلها إلى المتلقي عبر طرق معينة، ينتج عنها تكرار إذا ما تطابقت، وترادف إذا ما تشابهت[3]. وهذا يعيد ذاكرتنا إلى أنماط التكرار كما مرّ معنا في الفصل الثاني، فمنها التكرار التام وشبه التكرار الذي يمثله الترادف، وبرأيي أن

1. لمزيد من التفصيل الفقهي في المسألة يُنظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود. محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب. ط2. دار الكتب العلمية. بيروت. 1415هـ. 10/6.
2. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق. د. صبحي الفقي. 2/43-44.
3. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص140.

هذه الأنماط يمكن الأخذ بها في الاتساق المعجمي للعناصر المفردة، أما في نظام الوحدات الدلالية فإنه من الأفضل جعل التكرار علاقة مستقلة لها نمط واحد، والترادف علاقة مستقلة لها نمط واحد؛ حتى نجعل في أمر الحكم على الوحدة الدلالية فسحة ومتسعًا من التأويل، فالجمل ليست كالمفردات في موضوعية العلاقة بينها، وفي دقة الحكم عليها.

وقد ورد التكرار الدلالي في إطار البنية الكبرى مرة واحدة في معاهدة ثقيف في بنيتها الكبرى الثالثة، وهو أن جاء جزء من البنية الصغرى (17) تكرارًا للبنية الصغرى (7)؛ حيث إن الأخيرة وهي قوله: "وما كان لهم من دَين في رهن فبلغ أجله فإنه لواط مبرأ من الله" أوضحت أن دَين الرهن يكون ربًا إذا بلغ أجله ولم يُقضَ. ثم جاءت البنية (17) وهي قوله: "وما كان لهم من دَين في رهن لم يُلط فإن وجد أهله قضاءً قضوا، وإن لم يجدوا قضاءً فإنه إلى جمادى الأولى من عام قابل، فمن بلغ أجله فلم يقضه فإنه قد لاطه" ويشير الجزء الأخير من هذه البنية إلى أن دَين الرهن إذا بلغ أجله ولم يُقضَ فإنه ربًا، وهذا تكرار للدلالة السابقة ودعم لمعناها وتوكيد له؛ إذ إنه يشير إلى أن دَين الرهن له أهمية تكاد أن تعلو على أهمية بقية أنواع الدَّين بحكم ارتباطه برهن كـ بيت أو مزرعة أو مال، وهذا التكرار يرسل للمتلقي إشارة تنبيه بأن قضاء هذا الدَّين من ألزم الأشياء على المسلم؛ لأنه لو تجاوز الأجل المسمى لوفاء الدَّين فسيخرج الشيء المرهون من حوزة ملكه إلى حوزة ملك المرتهن، وقد يكون هذا المرهون مما يعتمد عليه الراهن في جلب رزقه وخيراته، فيكون خروجه من حوزة ملكه سببًا في عسر حاله بعد ذلك وربما فقره؛ ولهذا أكّد النبي صلى الله عليه وسلم على أهمية هذا الدَّين بتكراره، رابطًا بذلك بين الوحدتين رغم اتساع المسافة بينهما، ومشكّلاً بينهما التحامًا دلاليًا وتآزرًا مشتركًا.

**خامسًا: الترادف**

كما يكون الترادف علاقة معجمية بين لفظتين أو أكثر، فإنه يمكن أن يكون كذلك علاقة دلالية بين وحدتين أو أكثر من الوحدات النصية، ويمكن مناقشتها في إطار مصطلح إعادة الصياغة Paraphrase وهو تكرار المحتوى ولكن بتعبيرات مختلفة[1]؛ لتأكيد فكرة ما أو إثباتها أو إضفاء الجديد عليها.

وميزة الترادف عن التكرار أنه يعيد صياغة الوحدة بتعبير آخر؛ حيث لا يلجأ إلى تكرار العناصر نفسها وإنما تكرار عناصر متشابهة يحتويها إطار واحد، مع الاحتفاظ بالمعنى بطبيعة الحال في كليهما، وهذا يمنح الوحدة الجديدة المرادفة فرصة لطرح القضية نفسها على مساحة أكبر؛ مما يخلق وجودًا دلاليًا أكثر فاعلية لها، فيزداد المعنى وضوحًا في عقل القارئ[2]. والإلحاح في إعادة صياغة القضية بصيغة الترادف يعني أن هذا المعنى عنصر أساسي من عناصر القضية الكبرى، ويحاول الكاتب أن يضعه في بؤرة الاهتمام فيظهره من خلال قضايا متعددة على مسافات متباينة داخل النص تحت الإطار الدلالي نفسه[3].

وفي المعاهدتين وردت عدة وحدات مترادفة أكتفي بذكر مثالين عليها:

1. من معاهدة الحديبية ورد قوله: «وأنك ترجع عنا عامك هذا، فلا تدخلْ علينا مكة»؛ حيث إن الوحدتين وردتا بمعنى واحد وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل مكة المكرمة هذا العام، فرجوع النبي عن قريش هذا العام المعبّر عنه في الوحدة الأولى، هو نفسه نفيُ دخوله مكة المعبّر عنه في الوحدة الثانية؛، فالوحدتان إذن مترادفتان. ونلاحظ كيف أن الوحدة الثانية جاءت بضياغة جديدة مع ثبات المعنى، وكيف أنها جاءت مكمّلة للأولى في شكل ترادف بينهما، وهذا هو دور الترادف في الربط الدلالي بين الوحدات داخل البنية النصية.

1. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص141.
2. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص141-142.
3. المرجع السابق. ص142.

من معاهدة ثقيف: جاء في بنيتها الكبرى الثالثة، وبالتحديد في بنيتها الصغرى (7) منها قوله: "وما كان من دَين في رهن وراء عكاظ فإنه يُقضى إلى عكاظ برأسه" ثم جاء في البنية (18) قوله: "وما كان لهم من الناس من دَين فليس عليهم إلا رأسه"؛ حيث يجمع الوحدتين إطارٌ دلاليٌ واحدٌ وهو أن الدَّين يُقضى منه رأسُ المال فقط ولا يُزاد على ذلك، حيث تكون الزيادة ربًا. وقد أُعيدت صياغة الوحدة بعناصر جديدة مع احتفاظها بالدلالة نفسها، ويتضح أن هذه الدلالة خدمت في النص أكثرَ من قضية، فالأولى ارتبطت بدَين الرهن المكتوب وراء عكاظ، والثانية أعطت حكمًا عامًّا للدين فلا يُقضى منه إلا ما دُفع لصاحبه بلا زيادة عليه، وهذا دليلٌ على قدرة الترادف في إنشاء دلالات جديدة للنص تسهم في نموه تدريجيًا بصورة غير ملحوظة.

وبهذا يتضح أن علاقة الترادف من العلاقات المهمة والحيوية في النص، ولها القدرة على ربط أجزائه دلاليًا بصورة ضمنية.

## سادسًا: التقابل Opposition

التفريق دقيقٌ ومهمٌ بين التقابل والتضاد، فالتقابل- كما يرى بعض الباحثين- أقرب إلى الحقول الدلالية، في حين أن التضاد أقرب إلى العلاقات اللغوية كونه فرعًا من المشترك اللفظي[1]، وتشترك العلاقتان في أمر لا تجده في العلاقات الأخرى وهو أن دورهما يبرز في الترابط النصي حينما نجد الجملة ونقيضها، وهذا التناقض هو الذي يحقق دورهما في التماسك. وفي إطار التحليل الدلالي سيكون التركيز على علاقة التقابل دون التضاد؛ بحكم طبيعة التحليل في هذا الفصل.

وعلاقة التقابل كما ذكرنا تقوم على ذكر الوحدة وما يقابلها، ويلجأ المرسل إلى

1. وصف اللغة العربية دلاليًا. محمد محمد يونس علي. منشورات جامعة الفاتح. طرابلس، ليبيا. 1993م. ص 359. ويمكن تتبع الفرق بين المصطلحين عند البلاغيين العرب القدامى، وأنواعهما، والتطور التاريخي لهما من خلال كتاب علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. هادي نهر. ط1. عالم الكتب الحديث. جدارا للكتاب العالمي. إربد، الأردن. 1429هـ - 2008م. ص 430-461.

ذلك ليبرز القضية للمتلقي بشكل أوضح حينما يعرضها ويعرض ما يناقضها، فتبدو مواقفها في عقله بارزة، ويرى فيها رأيًا.

وقد وردت في المعاهدتين وحدات قليلة بينها علاقة التقابل، منها أنه:

1. ورد في معاهدة الحديبية قوله: "وأنه إذا كان عام قابل، خرجنا عنك/ فدخلتها بأصحابك" حيث تتمثل علاقة التقابل بين وحدتين صغيرتين هما "خرجنا عنك" و"دخلتها بأصحابك"، فنلحظ أن هذا التقابل الذي أوضحته الوحدتان بينهما أسهم في إيصال المعنى إلى ذهن المتلقي بطريقة أسهل، ما كان لغير هذه العلاقة القدرة على إبرازه بهذه السهولة، ومما يزيد هذه العلاقة فاعلية أن الوحدتين كليهما تكاتفتا لإظهار هذا المعنى رغم تناقضهما.

2. ورد في معاهدة ثقيف قوله: "فإن وجد أهله قضاءً قضوا وإن لم يجدوا قضاءً فإنه إلى جمادى الأولى من عام قابل"، ونسبة التقابل هنا قليلة بين الوحدتين؛ أي أن التقابل لم يشمل جميع العناصر الأساسية في الوحدتين وإنما شمل بعضها، ويمثله وجود القضاء وعدمه، ومع ذلك فقد تمثلت العلاقة واضحة بينهما وأسهمت في إيجاد ربط دلالي وضّحه إطار المعنى الذي قصده النص، وهو أن على أهل ثقيف أن يقضوا ديونهم إذا ما وجدوا ما يقضونها به، وإلا فإن لهم أن يؤخروا ذلك إلى العام القابل.

## سابعًا: التقصي

ورد مصطلح التقصي عند "ابن رشيق" وعدّه نوعًا من أنواع المبالغة حينما قال: "فمن أحسن المبالغة وأغربها عند الحذاق: التقصّي، وهو بلوغ الشاعر أقصى ما يمكن من وصف الشيء، كقول عمرو بن الأيهم التغلبي[1]:

1. هو عمرو بن الأيهم بن الأفلت التغلبي (ت 100 هـ)، شاعر من نصارى تغلب في العصر الأول للإسلام. من سكان الجزيرة الفراتية. قيل: اسمه عمير، وكان معاصرًا للأخطل، ومات الأخطل قبله سنة (90 هـ). وهو صاحب القصيدة التي منها:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ ... غيرَ طعنِ الكلى وضربِ الرقابِ

(الأعلام. خير الدين الزركلي. ط7. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. أيار (مايو) 2986م. 74/5.)

ونُكـرِم جارَنـا مـا دامَ فينـا ونُتبعـه الكرامـة حيث كانا

فتقصّى بما يمكن أن يقدر عليه فتعاطاه ووصف به قومه»[1].

وقد وقع الباحث "حسام فرج" في إشكال حينما أورد مصطلح "الاستقصاء" الذي عرفه بقوله: "هو تصعيد المعنى والوصول به إلى غايته، وهو الأمر الذي قد يقترب من المبالغة"[2]، وقرنه بمصطلح "التتميم" عند "ابن رشيق" الذي عرّفه بقوله: "أن يحاول الشاعر معنى، فلا يدع شيئًا يتمّ به حسنه إلا أورده وأتى به: إما مبالغة، وإما احتياطًا واحتراسًا من التقصير، وينشدون بيت طرفة[3]:

فسقى ديارَك غيرَ مفسدِها صوبُ الربيعِ وديمةٌ تَهمِي

لأن قوله «غيرَ مفسدها» تتميمٌ للمعنى، واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر»[4]، مع ملاحظة أن "ابن رشيق" جعل التتميم يصل بين أجزاء الجملة الواحدة، في حين أن الباحث "حسام فرج" جعل الاستقصاء يصل بين أكثر من جملة من مثل قوله: "الإخوان بانوا، وكأنهم ما كانوا"[5].

ثم نجد "ابن رشيق" يذكر في باب المبالغة مصطلح "التقصّي" كما مرّ سابقًا. وهكذا يبدو أن الباحث "حسام فرج" حاول أن يؤسس لمصطلح "الاستقصاء" اعتمادًا على بنية مصطلح "التقصّي" عند ابن رشيق من غير أن يبيّن سبب تغيير

1. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا، بيروت. 1428هـ - 2007م. 68/2.

2. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص138.

3. هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي. شاعر جاهلي مقدم مجيد، صاحب المعلقة الشهيرة: «لخولة أطلال ببرقة ثهمد». ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد، واتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه. كان طرفة هجاء غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، وشعره بدوي خالص، كثير الغريب. (طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر. ط3. دار المدني. جدة. 1407هـ - 1987م. 137/1. الأعلام. الزركلي. 225/3).

4. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ابن رشيق القيرواني. 63/2.

5. نظرية علم النص. د. حسام أحمد فرج. ص138.

بنية المصطلح، واعتمادًا على معنى مصطلح "التتميم" من غير أن يبيّن الفرق بين المصطلحين، ولو اعتمد "التقصي" أو "التتميم" لأدى غرضه.

وعمومًا فالتقصي هو بلوغ أقصى من يمكن من وصف الشيء، كما مر عند "ابن رشيق". وفي سياق المعاهدات المدروسة نجد أن التقصّي ورد فيها بقلة، نذكر من ذلك مثالين:

1. . ورد في معاهدة الحديبية قوله: "وأنك ترجع عنا عامك هذا، فلا تدخلْ علينا مكة"، حيث أكّد المشركون كلامهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم يرجع عنهم هذا العام، ثم تقصّوا هذا المعنى زيادةً في التأكيد ووصولاً به إلى غايته حتى لا يرد إلى الفهم أي إمكانية لدخول مكة هذا العام فقالوا "فلا تدخل علينا مكة"، مع العلم أن رجوع النبي عليه السلام عن المشركين وهم في مكة هو رجوع عن مكة أيضًا.

2. ورد في معاهدة ثقيف قوله: "وما كان لهم من أسير فهو لهم، هم أحق الناس به حتى يفعلوا به ما شاءوا"، حيث بيّن النص أن أسير ثقيف ملكٌ لهم، وتتيح لهم هذه الملكية أن يفعلوا بأسيرهم ما شاءوا من العتق أو أخذ الفدية عليه، ولكن لمّا أراد المرسل أن يفسّر هذا الملك ويبيّن ما له وما عليه؛ حتى لا يبقى فيه إبهام قد يؤدي إلى فهم خاطئ، تقصّى بما يفسّر الملك وهو أن يفعل أهل ثقيف بأسيرهم ما شاءوا تنفيذًا لهذا الحق.

وهكذا نجد أن التقصّي علاقة دلالية تربط بين أجزاء النص في محاولة لتأكيد الجزء السابق أو تفسيره أو غير ذلك مما يمكن أن يجلّيه تحليل آخر، ويُفهم من ذلك أن التقصي علاقة إضافية إلى علاقة أخرى قد تكون موجودة في دلالة البنية النصية، فقد يجتمع التقصي مع الترادف كما في المثال الأول، وقد يجتمع مع التفسير كما في المثال الثاني.

## المبحث الرابع: العلاقات الدلالية بين أبنية النص الكبرى

كما أمكن أن يحدث الربط الدلالي بين أجزاء البنية الواحدة، فإنه يمكن أن يحدث كذلك بين أبنية النص الكبرى، وهو ما تنشده النصوص لاسيما الطويلة منها. وقد نجح عدد من الباحثين في الكشف عن العلاقات التي تربط بين الأبنية الكبرى للنصوص الطويلة، فكان ما أوردوه من كشف وتحليل لتلك العلاقات فتحًا مبينًا في الدراسات التطبيقية لعلم النص، وتأكيدًا قويًّا على قدرة هذا العلم على اكتشاف أرقى الصياغات وأفضل التراكيب تماسكًا والتحامًا، واكتشاف الوسائل المحققة لهذا التماسك والالتحام. ومن بين تلك الدراسات دراسة علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق للدكتور "صبحي الفقي"، الذي طبّق التحليل النصي على السور المكية، ودراسة الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب للباحث "خليل البطاشي"، الذي طبّق التحليل النصي أيضًا على سورة الأنعام.

وفيما يأتي تطبيق لعدد من العلاقات الدلالية بين أبنية النص الكبرى على المعاهدات المدروسة:

### أولاً: الإجمال والتفصيل

قد يلجأ المرسل إلى إجمال الخطاب في بنية كبرى متقدمة ثم يلجأ إلى تفصيله في بنية كبرى متأخرة، وهذا النوع من الربط أوسع في امتداده بين الأجزاء المتباعدة من النص، ويمكن أن نمثّل له بالمثالين الآتيين:

1. من معاهدة الحديبية قوله: "هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله سهيل بن عمرو، اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين، يأمن فيهنّ الناس، ويكفّ بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمدًا من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، ومن جاء قريشًا ممن مع محمد لم يردوه عليه، وإن بيننا عيبةً مكفوفة، وأنه لا إسلال ولا إغلال، وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد محمد وعهدهم دخل فيه".

يتضح أن الجملة الأولى- وهي التي تمثل البنية الكبرى الثانية للنص- جاءت عامة مشيرة إلى الصلح الذي وقع بين المسلمين والمشركين، ثم جاء النص بعدها- في البنية الثالثة- مفسِّرًا هذا الصلح ومبينًا بنوده ومحددًا ملامحه؛ إذ إن من بنود هذا الصلح أن تضع الحرب أوزارها عن الناس عشر سنين؛ ليعيش فيها الناس بأمان ويكف بعضهم عن بعض الأذى، وقد اشترط الطرفان عدة شروط ورد ذكرها في شرح سابق بهذا الفصل.

فهذا كله تفصيل للبنية الثانية من النص، وهو دال على معناها نفسه ولكنه جاء بدلالات إضافية وعبارات شارحة وتفاصيل أوسع، رسمت للمتلقي صورة واضحة للصلح وأحكامه، ثم إنها ربطت بين بنيتين كبريين من أبنية النص، وإن كانتا متقاربتين إلا أن كلاً منهما يمثل بنية مستقلة ودلالة مكتملة.

2. ورد في معاهدة ثقيف قوله: "هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف، كتب أن لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو، وذمة محمد بن عبدالله النبي على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة، أن واديهم حرام محرم لله كله..".

وهذا مثل سابقه، حيث كان النص كثيفًا في بدايته حينما قال: "هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف"، ثم فُصّل بما يبيّن ما لثقيف وما عليها في

البنية الأخرى من التركيب، وهذا يجعل أبنية النص منسجمة فيما بينها متآلفة على طول المسافات بينها.

هكذا يلاحظ أن علاقة الإجمال والتفصيل تلعب دورًا في الربط بين أبنية النص الكبرى، كما يلاحظ أنها تركزت على فواتح المعاهدات وبداياتها ولم تتغلغل داخل النص.

## ثانيًا: التقابل

نعني بالتقابل هنا هو ذلك التقابل الصوري الحاصل بين وحدتين أو أكثر من وحدات النص، ويراد منه "ترسيخ فجوة حاصلة بين لونين من ألوان الدلالة"[1]. وفي إطار العلاقة بين أبنية النص الكبرى نجد أن التقابل ورد في معاهدة الحديبية بالصورة الآتية:

قال في البنية الكبرى الأولى: "دعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عليَّ بن أبي طالب رضوان الله عليه، فقال: اكتب" بعد ذلك تتابعت أحداث المعاهدة من ذكر طرفي الصلح، وبنود الاتفاق، ثم تأتي البنية الرابعة بإشعارٍ مفادُه أن عملية التهيؤ للكتابة التي مثّلتها البنية الأولى جاء ما يقابلها هنا وهو فراغ النبيّ الكريم من كتابة الصلح، يعقب ذلك مراسم الإشهاد والكاتب، حيث قال في هذه البنية الرابعة: "فلمّا فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب أشهَدَ على الصلح رجالاً من المسلمين ورجالاً من المشركين: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعبدالرحمن بن عوف، ..."، فقد جاءت البنية الأخيرة بصورة مقابلة لما رسمته الصورة الأولى، وارتسمت في ذهن المتلقي المتأمل هاتان الصورتان، صورة التهيؤ

1. الترابط النصي بين الشعر والنثر. زاهر الداودي. ص 184.

للكتابة، وصورة الفراغ منها والإشهاد عليها. وكلا الصورتين تتداعى عنهما صور في الذهن تؤكد التخالف والتقابل بينهما؛ وبهذا فإن البنيتين تترابطان دلاليًا رغم المسافة بينهما.

## ثالثًا: التكرار

يمكن أن يأتي التكرار بين الأبنية الكبرى في النص مدعمًا لصورة دلالية ومؤكدًا لها، ويتمثل هذا في معاهدة ثقيف حيث وقع التكرار بين البنيتين الأولى والثانية، ففي الأولى سند الرواية المتمثل في قول الراوي: "عن عروة بن الزبير قال: هذا كتاب رسول صلى الله عليه وسلم لثقيف" ثم جاءت البنية الثانية من متن المعاهدة مؤكدة كلام الراوي وداعمة لمعناه. وتكرار هذا القالب في النص جاء من وراء سلسلة السند المتعارف عليها في المرويّات النبوية، فهي مدعاة لإثبات الرواية أو نفيها اعتمادًا على الراوي، وهذا لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتكرار ولكنه سبب في حصوله؛ إذ الراوي هو من نطق بمضمون البنية الأولى رغم أن البنية الثانية حدثت زمنيًا قبل الأولى فأتى الراوي وأضاف سنده عليها.

ونخلص من هذا أن البنية الثانية جاءت تكرارًا للبنية الأولى ومؤكدة لمضمونها؛ وبذا فقد تحقق ربط دلالي متقارب بين البنيتين.

وهكذا فعلاقات الانسجام التي دُرست في هذا الفصل أثبتت دورها المهم في خلق جو الانسجام لهذه النصوص من المعاهدات السياسية النبوية، بفعل ما تحقق لها من وسائل ثبت أن لها القدرة على بيان دورها في الترابط النصي.

# الخاتمة

أسفرت محاولة قراءة النصوص بأداة علم النص عن نتائج عديدة، من أهمها أنها تكشف عن أرقى الأساليب في الصياغة، وعن حلقات الوصل التي تصل بين أجزاء النص المتقاربة والمتباعدة، والتي تسمى الروابط الشكلية والدلالية.

وفي هذه الدراسة، حاول الباحث أن يطبّق أداة علم النص على المعاهدات السياسية النبوية، متّخذًا من معاهدتي الحديبية وثقيف نموذجًا على هذه المعاهدات، ومعتمدًا في التحليل على معيار الاتساق الذي يبحث عن جوانب الترابط الشكلية في النصوص، ومعيار الانسجام الذي يبحث عن جوانب الترابط الدلالية، وهما ضمن مجموعة المعايير النصية السبعة التي حددها دي بوجراند في 1980م، وبداخل هذين المعيارين عدد من الوسائل المعينة على اكتشاف سبب الترابط الحاصل بين أجزاء النص، منها الوسائل النحوية والمعجمية والصوتية والدلالية.

وبعد تطبيق معياري الاتساق والانسجام على نصوص المعاهدات بالوسائل المشار إليها، وبعد إنعام النظر فيها والتحليل، خلُصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج وتوصية واحدة، وهي:

## أولاً: النتائج

1. يشير استحواذ قريش على أغلبية ضمائر المتكلم التي بلغت نسبة (66%) في معاهدة الحديبية إلى أنها كانت في أثناء كتابة المعاهدة تتكلم باسمها لتتحصل على النصيب الأكبر من حقوق هذه المعاهدة، ولا تلتزم إلا بالواجبات الأقل، رغم أن المعاهدة تلزم كل طرف بحقوق وواجبات ليحصل اتفاق موضوعي بين الطرفين.

2. أظهرت الإحالة قدرة كبيرة على الربط بين أجزاء نصوص المعاهدات. وبرز جليًا أن الإحالة الضميرية كانت مسيطرة على أجواء نصوص المعاهدات عمومًا نظرًا لكثرتها فيها.

3. أظهرت الدراسة أن عطف الجمل هو الأنسب استعمالاً في صياغة الدساتير والتشريعات أكثر من عطف المفردات أو الفقرات؛ لما يتميّز به من قدرة على إيضاح المعاني المركبة التي ينبغي أن تصل إلى الأطراف المعنية بصورة واضحة لا يتسلل إليها اللبس، ولا يجد المنقّب عن الفلتات النصية ثغرات تحقق مطمعه للتحوير والاستغلال.

4. احتلّ أسلوب الشرط المكانة الأولى في وفرته لاسيما في معاهدة ثقيف، ويُظهر ذلك مدى حرص النبيّ القائد على وضع جميع الاحتمالات الممكنة في المعاهدة مع الطرف الآخر، بما لا يدع مجالاً للشك أو تخمين النتائج.

5. خلق أسلوب الشرط في نص معاهدة ثقيف جوًّا من التلاؤم الموسيقي والإيقاع الصوتي المتناسق؛ بفعل تكراره في شكل قالب متوازٍ أحيانًا، وقوالب أخرى غير متوازية في أحيانٍ أخرى كما وضح ذلك في التحليل، واحتوى النص على أسلوب شرط يضم بداخله أسلوبيْ شرط آخرين ليصبح في هذه الصورة ثلاثة

أساليب شرطية، وقد ارتأيتُ تسمية هذه الصورة بالقالب الشرطي المركب.

6. كشفت الدراسة عن قلة ورود المحسنات البديعية في المعاهدات المدروسة، ومن الطبيعي أن يقل هذا اللون من البديعيات في نصوص المعاهدات؛ ذلك أن طبيعة نص المعاهدة أقرب ما يكون إلى الطابع الرسمي، ويبتعد عن الجماليات البلاغية والمحسنات البديعية.

7. بيّنت الدراسة أن لترتيب الأحداث والعناصر في إطار البنية الواحدة للنص دورًا في انسجامه. وقد رصدت الدراسة عددًا من علاقات الترتيب في النصوص المدروسة أسهمت في التحام أجزاء النص وترابطها دلاليًا، وهذه العلاقات هي: السبب والنتيجة، العموم والخصوص، الترتيب التصاعدي للأحداث، الشرح والتفصيل، التدرّج في التملّك، المناسبة.

8. أكّدت الدراسة أن علم النص له القدرة على اكتشاف أرقى الصياغات وأفضل التراكيب تماسكًا والتحامًا، واكتشاف الوسائل المحققة لهذا التماسك والالتحام، وذلك من خلال كشفه عن العلاقات التي تربط بين الأبنية الكبرى للنصوص مع تباعد المسافات بينها.

9. بيّنت الدراسة أن هيكل المعاهدة السياسية النبوية يتكون من عدة أقسام، تتوافر جميعها في بعض المعاهدات، وتتقلص في معاهدات أخرى، وربما يعود ذلك إلى سقط الرواة، وأقسام المعاهدة على التوالي هي: سند الرواية، وبيان طرفي المعاهدة، وبيان أحكام المعاهدة، وذكر الشهود، وأخيرًا ذكر كاتب المعاهدة.

## ثانيًا: التوصية

يوصي الباحث بتوجيه دراسات علم النص التطبيقية لخدمة القضايا التاريخية السياسية والاجتماعية المهمة، من خلال تحليل النصوص المنطوقة والمكتوبة واستقرائها واستنباط المدلولات التي يتوصل إليها التحليل النصي.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: المصادر والمراجع العربية

1.القرآن الكريم.

2.الاتساق النصي في التراث العربي. نعيمة سعدية. مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد الخامس. 2009م.

3.أحكام الأحلاف والمعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون، الجزء الأول من التشريع السياسي الإسلامي المقارن. د. خالد رشيد الجميلي. دار الحرية للطباعة. بغداد. 1407هـ - 1987م.

4.أساسيات علم لغة النص. مدخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه. (كلماير) وآخرون. ترجمه وعلّق عليه: د. سعيد حسن بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2009م.

5.أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص. محمد الشاوش. ط1. المؤسسة العربية للتوزيع. تونس. 2001م.

6.الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي. ط7. دار العلم للملايين. بيروت، لبنان. أيار (مايو) 1986م.

7. أنواع الاتفاقيات الدولية. الموسوعة الحرة: جوريسبيديا. على الموقع الإلكتروني للموسوعة (www.ar.jurispedia.org).

8. أنواع الاتفاقيات الدولية. أيمن كمال السباعي. مقال على الموقع الإلكتروني للجمعية الدولية للمترجمين العرب (www.wata.cc).

9. الإيضاح في علوم البلاغة. أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن عمر

القزويني. ط4. دار إحياء العلوم. بيروت. 1998م.

10. البداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. راجع نصه وضبطه وقدم له: أ.د. سهيل زكار. ط1. دار صادر. بيروت. 2005م.

11. البرهان في علوم القرآن. أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة. بيروت. 1391هـ

12. بلاغة الخطاب وعلم النص. صلاح فضل. ط1. دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني. القاهرة، بيروت. 1425هـ - 2004م.

13. بناء الجملة العربية. محمد حماسة عبداللطيف. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة. 2003م.

14. البيان والتبيين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط5. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1405هـ - 1985م.

15. الترابط النصي بين الشعر والنثر. د. زاهر بن مرهون الداودي. ط1. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان. 1431هـ - 2010م.

16. الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب. خليل بن ياسر البطاشي. ط1. دار جرير للنشر والتوزيع. عمّان. 1430هـ - 2009م.

17. التراكم العلاماتي بين النص المنطوق والنص المكتوب. محمد إسماعيل بصل. مجلة المعرفة. العدد 370. 1994م.

18. التفسير الكبير. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي. ط1. دار الفكر. بيروت. 1981م.

19. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. السيد أحمد الهاشمي. تحقيق وشرح: د. محمد التونجي. ط3. مؤسسة المعارف. بيروت. 1427هـ - 2006م.

20. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. ط4.

الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1999م.

21. دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط10. دار العلم للملايين. بيروت، لبنان. 1983م.

22. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. سعيد بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. د.ت.

23. دلائل الإعجاز. أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني. صحح أصله: الشيخ محمد عبده والشيخ محمد التركزي الشنقيطي، وعلق عليه: الشيخ محمد رشيد رضا. ط2. دار المعرفة. بيروت. 1419هـ - 1998م.

24. دور الإحالة في الاتساق النصي: دراسة في نحو النص. أ.د. أحمد عفيفي. ط1. دار الهاني للطباعة والنشر. القاهرة. 1431هـ - 2010م.

25. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي. أبو تمام حبيب بن أوس الطائي. تحقيق محمد عبده عزام. ط2. دار المعارف. مصر. 1965م.

26. ديوان أبي مسلم البهلاني، ناصر بن سالم بن عديم الرواحي العماني. عني بطبعه ونشره: صالح بن عيسى الحارثي. حققه ودققه: عبدالرحمن الخزندار. دار المختار. دمشق. 1406هـ - 1986م.

27. ديوان طرفة بن العبد. دار صادر. بيروت. 1961م.

28. السياق وأثره في الدرس اللغوي: دراسة في ضوء علم اللغة الحديث. إبراهيم محمود خليل. رسالة دكتوراه. الجامعة الأردنية. 1411هـ - 1990م.

29. السيرة النبوية. أبو محمد عبدالملك بن هشام. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط1. دار الجيل. بيروت. 1411هـ

30. شرح ابن عقيل. عبدالله بن عقيل العقيلي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط2. دار الفكر. دمشق. 1985م.

31. شرح المفصل. موفق الدين أبو البقاء بن علي بن يعيش. مكتبة المتنبي.

القاهرة. د.ت.

32. شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان. أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري. ضبط وتصحيح وفهرسة: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي. دار المعرفة. بيروت. 1397هـ - 1978م.

33. صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: محمد ديب البغا. ط3. دار ابن كثير. اليمامة: بيروت. 1407هـ - 1987م.

34. طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر. ط3. دار المدني. جدة. 1407هـ - 1987م.

35. علم الدلالة. أحمد مختار عمر. ط2. عالم الكتب. القاهرة. 1988م.

36. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. هادي نهر. ط1. عالم الكتب الحديث. جدارا للكتاب العالمي. إربد، الأردن. 1429هـ - 2008م.

37. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية. د. صبحي إبراهيم الفقي. ط1. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. 1431هـ - 2000م.

38. علم النص. عبدالمجيد جميل. مجلة عالم الفكر. المجلد 32. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 2003م.

39. علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات. (فان دايك). ترجمة وتعليق: سعيد بحيري. ط1. دار القاهرة للكتاب. القاهرة. 2001م.

40. علم النص والدراسات الأدبية. برند شبلنر. ترجمة: محمود جاد الرب. جامعة الملك سعود. الرياض. 1987م.

41. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات. سعيد حسن بحيري. ط1. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1413هـ - 1993م.

42. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا، بيروت. 1428هـ - 2007م.

43. عون المعبود شرح سنن أبي داود. محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب. ط2. دار الكتب العلمية. بيروت. 1415هـ

44. القانون الدولي العام في وقت السلم. د. حامد سلطان. ط6. دار النهضة العربية. القاهرة. 1976م.

45. قراءة جديدة للبلاغة القديمة. رولان بارت. ترجمة: عمر أوكان. أفريقيا الشرق. الدار البيضاء. 1994م.

46. الكامل في اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ). ط1. مؤسسة المعارف. بيروت. 1420هـ - 1999م.

47. الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1977م.

48. كتاب الأموال. أبو عبيد القاسم بن سلام (157-224هـ). تقديم ودراسة وتحقيق: أ.د. محمد عمارة. ط1. دار السلام. القاهرة. 2009م.

49. كتاب الصناعتين. أبو هلال الحسن عبدالله بن سهل العسكري. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. 1371هـ - 1952م.

50. الكشاف. محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق وتعليق: محمد مرسي عامر. دار المصحف. القاهرة. 1977م.

51. كشاف اصطلاحات الفنون. محمد علي الفاروقي التهانوي (1158هـ). كلكتة. 1862م.

52. لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. ط4. دار صادر. بيروت. 2005م.

53. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. محمد خطابي. ط2. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. 2006م.

54. اللغة والإبداع الأدبي. د. محمد العبد. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع. القاهرة. 1989م.

55. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. ط6. دار النفائس. بيروت. 1407هـ - 1987م.

56. مدخل إلى علم اللغة النصي. فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر. ترجمة: د. فالح شبيب العجمي. مطابع جامعة الملك سعود. الرياض. 1419هـ - 1999م.

57. مدخل إلى علم لغة النص. فولفجانج هاينه مان، وديتر فيهيجر. ترجمه: سعيد بحيري. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2004م.

58. مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبرت ديبواجراند وفولفجانج دريسلر. د. إلهام أبو غزالة ود. علي خليل حمد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1999م.

59. المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيكية. د. عبدالعزيز حمودة. عالم المعرفة. العدد (232). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت. أبريل 1998م.

60. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت. 1998م.

61. المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي). خليل أحمد عمايرة. ط1. دار وائل للنشر والتوزيع.

عمّان. 2004م.

62. مسند الإمام أحمد بن حنبل. أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. مؤسسة قرطبة. القاهرة. د.ت.

63. المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية. د. نعمان بو قرة. ط1. عالم الكتب الحديث. إربد، وجدارا للكتاب العالمي. عمّان. 1429هـ - 2009م.

64. معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. ط2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. 1980م.

65. المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام. د. محمود إبراهيم الديك. ط1. مطابع البيان للتجارة. دبي. 1983م.

66. معجم البلدان. أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي. دار الفكر. بيروت. د.ت.

67. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. مجدي وهبة، وكامل المهندس. مكتبة لبنان. بيروت. 1979م.

68. معجم المصطلحات المفاتيح في اللسانيات. ماري نوال غاري بريور. ترجمة: عبدالقادر فهيم الشيباني. ط1. سيدي بلعباس: الجزائر. 2007م.

69. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ط4. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. 2005م.

70. معرفة اللغة. جورج يول. ترجمة: محمود فراج عبدالحافظ. ط1. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية. 2000م.

71. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. ط2. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. القاهرة. 1426هـ - 2005م.

72. مفتاح العلوم. السكاكي. ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور. ط2. دار الكتب العلمية. لبنان، بيروت. 1987م.

73. المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة. 1984م.

74. مقدمة في نظريات الخطاب. ديان ماكدونيل. ترجمة وتقديم: د. عزالدين إسماعيل. ط1. المكتبة الأكاديمية. مصر. 2001م.

75. من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي. سعيد يقطين. ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، المغرب. 2005م.

76. المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع. أبو محمد القاسم السجلماسي. تحقيق: علال الغازي. مكتبة المعارف. الرباط. 1980م.

77. نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية. د. سعد عبدالعزيز مصلوح. مجلة فصول. المجلد العاشر. العدد 1، 2. 1991م.

78. نحو الجملة ونحو النص. تمام حسان. نص محاضرة ألقيت في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى. مكة المكرمة. الموسم الثقافي الصيفي. 1995م.

79. نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي. أحمد عفيفي. ط1. مكتبة زهراء الشرق. القاهرة. 2001م.

80. نسيج النص. الأزهر الزنّاد. ط1. المركز الثقافي العربي. بيروت، الدار البيضاء. 1993م.

81. النص والخطاب والاتصال. د. محمد العبد. ط1. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. القاهرة. 1426هـ - 2005م.

82. النص والخطاب والإجراء. روبرت دي بوجراند. ترجمة: أ.د. تمام حسان. ط2. عالم الكتب. القاهرة. 2007م.

83. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. مصطفى حميدة. ط1. الشركة المصرية العالمية للنشر. لونجمان. مصر. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. 1997م.

84. نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري. د. حسام أحمد فرج. مكتبة الآداب. ط1. القاهرة. 1428هـ - 2007م.

85. الوسيط في القانون الدولي العام. عبد الكريم علوان. ط4. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الأردن. 2009م.

86. وصف اللغة العربية دلاليًا. محمد محمد يونس علي. منشورات جامعة الفاتح. طرابلس، ليبيا. 1993م.

## ثانيا: الرسائل الجامعية

87. الاتساق والانسجام في القرآن الكريم: سورة البقرة نموذجًا. مفتاح بن عروس. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر. العام الأكاديمي 2007/2008م.

88. تحليل الخطاب الجدلي في القرآن، دراسة في لسانيات النص. أحمد محمد أبو دلو. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك. إربد، الأردن. آب 2002م.

89. التماسك النصي: دراسة تطبيقية في نهج البلاغة. عيسى جواد الوداعي. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمّان. الأردن. آيار 2005م.

90. نحو النص: دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب ووصاياه ورسائله للولاة. عثمان حسين مسلم أبو زنيد. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمّان. 2004م.

## ثالثًا: المخطوطات

91. استراتيجية الانسجام في قراءة النص الأدبي (قصة عزام سمير، دموع البيع نموذجًا). د. بشير إبرير. معهد اللغة العربية وآدابها. جامعة عنابة. الجزائر. مقال مخطوط. د.ت.

## رابعًا: المصادر والمراجع الأجنبية

92. Cohesion in English, Haliday M.A.k And Ruqaya Hasan, Longman, London, 1976.

93. Dicourse Analysis, Brown, G. and George Yule, C.U.P, London, 1983.

94. Discourse Analysis for Language Teachers, Michael McCarthy, Cambridge University Press, Great Britain, 1993.

95. Grammatical Cohesion in Spoken and Written English. Ruqaya Hasan, London, 1968.

96. Encyclopedia Dictionary of Applied Linguistics, Keith Johnson and Helen Johnson, 1998.

97. Oxford advanced Learner›s Dictionary of Current English, Oxford University, press, New York, Oxford 1989.

98. Text linguistics for the Applier: An orientation, Nils Erik Enkvist, London, 1987.

99. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, Cambridge University press, Cambridge- New York

# الملاحق

## رقم 1 (فهرس الأعلام):


| م | العلَم: باللغة العربية | العلَم: باللغة الأجنبية | الصفحات |
|---|---|---|---|
| 1 | محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم/ رسول الله / النبي | | 7، 10، 11، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 82، 83، 84، 85، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 101، 104، 105، 117، 125، 126، 127، 133، 149، 153، 156، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 171، 173، 174، 175، 177 |
| 2 | ابن السيد | | 24 |
| 3 | ابن المعتز | | 123 |
| 4 | ابن جني | | 24، 110، 112 |
| 5 | ابن رشيق | | 169، 170 |
| 6 | ابن مالك | | 24 |
| 7 | ابن هشام الأنصاري | | 5، 24، 110، 121 |
| 8 | ابن هشام البصري صاحب السيرة | | 10، 60 |
| 9 | أبو بكر الصديق | | 61، 66، 67، 102، 156، 164، 174 |
| 10 | أبو هلال العسكري | | 45، 123 |
| 11 | أرسطو | Aristo | 40، 41، 134 |

| 12 | استوبس | Stubbs | 21، 22 |
|---|---|---|---|
| 13 | الأزهر الزنّاد | | 18، 74، 98 |
| 14 | التهانوي | | 122 |
| 15 | الجاحظ | | 24، 31، 32، 134 |
| 16 | الرازي | | 33، 145، 146 |
| 17 | الزركشي | | 5، 33، 74، 75، 95 |
| 19 | الزمخشري | | 24، 33، 144، 145 |
| 20 | السجلماسي | | 123 |
| 21 | السكاكي | | 95، 123 |
| 22 | الفراء | | 110 |
| 23 | إيزنبرج | Isenberg | 18، 35 |
| 24 | إيميل بنفينيست | E. Benveniste | 77 |
| 25 | بارت | Parts | 40 |
| 26 | براون | Brown | 37 |
| 27 | برينكر | Brinker | 18 |
| 28 | بلومفيلد | Bloomfield | 25، 35، 38 |
| 29 | بليش | Plich | 19 |
| 30 | بيرتينيتو | Bertinetoo | 43 |
| 31 | تشارولس | Charolles | 52 |
| 32 | تشومسكي | Chomsky | 25 |
| 33 | تمام حسان | | 26 |
| 34 | جريماس | Greimas | 57 |
| 35 | جوبنيك | Gopnik | 18 |
| 36 | جورج يول | G. Yule | 37، 54 |

| 37 | جينوت | Genot | 54 |
|---|---|---|---|
| 38 | حسام فرج | | 170 |
| 39 | خليل البطاشي | | 6، 172 |
| 40 | دريسلر | Dressler | 5، 19، 43، 44، 122 |
| 41 | دي بوجراند | De Beaugrande | 5، 20، 36، 41، 43، 44، 47، 50، 75، 86، 133، 122، 142، 176 |
| 42 | دي سوسير | De Saussure | 25، 80، 115 |
| 43 | رسل | Russell | 54 |
| 44 | رقية حسن | Ruqaya Hasan | 5، 21، 23، 25، 35، 36، 37، 43، 46، 48، 50، 51، 73، 74، 77، 80، 94، 107، 109، 110، 111، 120، 128، 143 |
| 45 | ريتشارد | Richard | 27 |
| 46 | زاهر الداودي | | 6، 26 |
| 47 | سعد بن أبي وقاص | | 61، 66، 102، 154، 156، 164 |
| 48 | سعيد بحيري | | 17، 26، 73، 74 |
| 49 | سعيد يقطين | | 43 |
| 50 | سهيل بن عمرو | | 60، 61، 62، 64، 125، 173 |
| 51 | سوفنسكي | Sowinski | 52 |
| 52 | سولرز | Sollers | 23 |
| 53 | سيبويه | | 5، 24، 31، 107، 110، 112، 117 |
| 54 | شبلنر | Chepilnner | 18 |
| 55 | شميت | Schmidt | 18 |

| م | الاسم | الاسم بالأجنبية | الصفحات |
|---|---|---|---|
| 56 | صبحي الفقي | | 6، 17، 29، 165، 172 |
| 57 | صلاح فضل | | 27 |
| 58 | عبدالرحمن بن عوف | | 61، 66، 102، 156، 164، 174 |
| 59 | عبدالله بن سهيل بن عمرو | | 61، 66، 102، 156، 164 |
| 60 | عثمان أبو زنيد | | 117 |
| 61 | عروة بن الزبير | | 67، 69، 70، 91، 175 |
| 62 | علي بن أبي طالب | | 11، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 102، 154، 156، 164، 174 |
| 63 | عمر بن الخطاب | | 61، 66، 102، 156، 164، 174 |
| 64 | فالح العجمي | | 26 |
| 65 | فان دايك | Van Dijk | 5، 19، 36، 39، 40، 54، 56، 58، 72 |
| 66 | فاينريش | Weinrich | 17 |
| 67 | فولفجانج | Wolfgang | 26 |
| 68 | فيرث | Firth | 142 |
| 69 | فيهيجر | VE, Hager | 26 |
| 70 | كريستال | Crystal | 21، 23، 28، 52 |
| 71 | كريستيفا | Kristeva | 5، 23 |
| 72 | كلماير | Kallmeyer | 22، 23، 73 |
| 73 | كيث جونسون | Keith Johnson | 142 |
| 74 | لوسيان تينيير | L. Tesniere | 72 |
| 75 | مِكرَز بن حفص | | 102، 154، 155، 156، 164 |
| 76 | ماكدونيل | McDonell | 22 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 77 | محمد الشاوش | | 25، 44، 51، 122 |
| 78 | محمد العبد | | 22 |
| 79 | محمد حميد الله | | 10 |
| 80 | محمد خطابي | | 47، 54 |
| 81 | محمود بن مسلمة | | 61، 66، 102، 154، 156، 164 |
| 82 | مصطفى حميدة | | 112 |
| 83 | موريس كريفس | M. Grévisse | 25 |
| 84 | ناي | Nye | 34 |
| 85 | نيلس | Nils | 28 |
| 86 | هارتمان | Hartmann | 23، 34 |
| 87 | هارفنج | Harweng | 35، 42 |
| 88 | هاريس | Harris | 25، 35 |
| 89 | هاليدي | Halliday | 5، 21، 23، 25، 36، 37، 43، 46، 48، 50، 51، 73، 74، 77، 80، 94، 107، 109، 110، 111، 120، 121، 128، 143 |
| 90 | هنري فايل | H. Weil | 34 |
| 91 | هيالمسلاف | Hjelmslev | 21، 25، 35 |
| 92 | هيلين جونسون | Whalen Johnson | 142 |

## الملحق رقم 2 (فهرس المصطلحات)[1]

| م | المصطلح باللغة العربية | المصطلح باللغة الأجنبية | الصفحات |
|---|---|---|---|
| 1 | إعادة الصياغة | Paraphrase | 167 |
| 2 | الاتفاقية | Agreement | 9 |
| 3 | الاتساق | Cohesion | 20 |
| 4 | الإحالة | Reference | 72 |
| 5 | الإحالة البعدية | Cataphoric Reference | 80 |
| 6 | الإحالة الخارجية | Exophoric Reference | 79 |
| 7 | الإحالة الداخلية | Endophoric Reference | 80 |
| 8 | الإحالة القبلية | Anaphoric Reference | 80 |
| 9 | الاستبدال | Substitution | 115 |
| 10 | الاستبدال الاسمي | Nominal Substitution | 116 |
| 11 | الاستبدال الجملي | Clausal Substitution | 117 |
| 12 | الاستبدال الصفري | Zero Substitution | 111 |
| 13 | الاستبدال الفعلي | Verbal Substitution | 116 |
| 14 | الانسجام | Coherence | 20 |

[1] سيكتفي الباحث هنا بذكر الصفحات التي وردت فيها المصطلحات العربية مترجمةً إلى اللغة الأجنبية؛ وذلك لأن المصطلحات المترجمة وردت في سياقات معرّفة بها.

| 15 | الترابط النصى | Cohesion & Coherence | 43 |
|---|---|---|---|
| 16 | الاكتمال النصي | Communicative text | 44 |
| 17 | البنية العليا | Superstructure | 56 |
| 18 | البنية الكبرى | Makrostructure | 57 |
| 19 | البنية الصغرى | Microstructure | 59 |
| 20 | الترادف | Synonymy | 124 |
| 21 | التضام | Collocation | 121 |
| 22 | التكرار | Recurrence | 121 |
| 23 | التكرار التام أو المحض | Full recurrence | 124 |
| 24 | التكرار الجزئي | Partial Recurrence | 124 |
| 25 | التكرار الدلالي | Semantic Recurrence | 165 |
| 26 | التوازي | Parallelism | 124 |
| 27 | الجناس | Alliteration | 138 |
| 28 | السجع | Assonance | 136 |
| 29 | العبارة الموازية | Paraphrase | 124 |
| 30 | القصد | Intentionality | 20 |
| 31 | الكفاءة النصية | Efficiency | 75 |
| 32 | المصاحبة المعجمية | Collocation | 121 |
| 33 | المعاهدة | Treaty | 9 |
| 34 | المقامية | Situationality | 20 |
| 35 | المقبولية | Acceptability | 20 |

| 36 | المونولوج غير التفاعلي | Non-interactive monologue | 22 |
| --- | --- | --- | --- |
| 37 | النص | Text | 17 |
| | | Texte | 25 |
| 38 | النصية | Contextuality | 18 |
| 39 | تحليل الخطاب | Discourse Analysis | 35 |
| 40 | تحليل النص | Text Analysis | 28 |
| 41 | شبه الترادف | Near Synonym | 124 |
| 42 | ظاهر النص | Surface text | 44 |
| 43 | عالَم النص | Textual world | 44 |
| 44 | علم النص | Text Grammar | 26 |
| | | Grammaire de Texte | |
| | | Textgrammatik | |
| 45 | فقرة | Passage | 21 |

| 4 | معاهدته صلى الله عليه وسلم مع أهل أيلة | 117 | 9 | من الله ومحمد النبي رسول الله ليُحَنَّه بن رؤبة وأهل أيلة | - | ذكر مَن أَوْصَلَ الكتاب: جهيم بن الصلت وشرحبيل بن حسنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | معاهدتاه صلى الله عليه وسلم مع أهل أذرح وجرباء | 118 | 2 | من محمد النبي رسول الله لأهل جرباء | - | - |
| 6 | | | 4 | من محمد النبي رسل الله لأهل أذرح | - | - |
| 7 | معاهدته صلى الله عليه وسلم مع أهل مقنا | 119 | 18 | من محمد رسول الله إلى بني جَنْبَةَ وإلى أهل مقنا | - | علي بن أبي طالب في سنة تسع للهجرة |

## الملحق رقم 3

| م | عنوان المعاهدة | الصفحة | عدد الأسطر | صيغة بيان طرفي المعاهدة | الشهود | الكاتب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | هدنة الحديبية | 77 | 20 | هذا ما صالَحَ عليه محمدٌ بن عبد الله سهيلَ بن عمرو | من طرفي المعاهدة كـ: أبي بكر وعمر بن الخطاب ومكرز بن حفص | علي بن أبي طالب |
| 2 | معاهدة مع يهود المدينة | 92 | لم يروَ نص المعاهدة | - | - | - |
| 3 | أمان ليهود بني عاديا من تيماء | 98 | 4 | من محمد رسول الله لبني عاديا | - | خالد بن سعيد |

| 11 | إلى قبيلة عبد القيس (في البحرين) | 159 | 11 | من محمد بن رسول الله إلى الأكبر بن عبد القيس | - | - |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | معاهدته صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران | 175 | 31 | هذا ما كتب محمدٌ النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجران | أبو سفيان بن حرب وغيلان بن عمرو ومالك بن عوف من بني النصر والأقرع بن حابس الحنظلي والمغيرة بن شعبة | عبد الله بن أبي بكر |
| 13 | لأبي الحارث بن علقمة أسقف نجران | 179 | 10 | من محمد النبي إلى الأسقف أبي الحارث وأساقفة نجران وكهنتهم ومن تبعهم ورهبانهم | - | المغيرة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | رواية أخرى عن معاهدة مقنا المذكورة | 121 | 39 | من محمد رسول الله لحُنَينا ولأهل خيبر والمقنا وذراريهم | عمار بن ياسر وسلمان الفارسي مولى رسول الله وأبو ذر الغفاري (الكاتب جاء قبل الشهود) | علي بن أبي طالب، يوم الجمعة لثلاث ليال خلت من رمضان سنت خمس مضت من الهجرة |
| 9 | المعاهدة مع بني ثعلبة من غسان | 127 | 4 | من محمد رسول الله لصيفي بن عامر، على بني ثعلبة بن عامر | - | - |
| 10 | لبني جُعيل من قبيلة بلى | 134 | 9 | بايع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على ذلك عاصمُ بن أبي صيفيّ وعمرو بن ابي صيفيّ والأعجم بن سفيان وعلي بن سعد | العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وأبو سفيان بن حرب | - |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 18 | معاهدته صلى الله عليه وسلم مجدي بن عمرو سيد بني ضمرة | 267 | 6 | فاتفق له (صلى الله عليه وسلم) موادعة سيد بني ضمرة | - | - |
| 19 | لبني غفار | 268 | 7 | لبني غفار | - | - |
| 20 | محالفة نعيم بن مسعود الأشجعي | 268 | 5 | هذا ما حالف عليه (صلى الله عليه وسلم) نعيم بن مسعود بن رُخيلة الأشجعي | - | علي |
| 21 | لقبيلة أسلم | 271 | 6 | لأسلم من خزاعة | علاء بن الحضرمي | علاء بن الحضرمي |
| 22 | لثقيف من وجّ | 283 | 37 | من محمد النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقيف | - | - |

| 14 | نسختان لمكتوب النبي صلى الله عليه وسلم إلى نجران | 180 | 113 | هذا كتاب أمان من الله ورسول للذين أوتوا الكتاب من النصارى | - | - |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | | 186 | 118 | هذا الكتاب كتبه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب للسيد ابن الحارث بن كعب ولأهل ملته ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية | واحد وثلاثون صحابيًا، وردت أسماؤهم | معاوية بن أبي سفيان |
| 16 | معاهدة مع بني ضمرة وبني مدلج | 266 | لم يروَ نص المعاهدة | - | - | - |
| 17 | معاهدة مع بني ضمرة | 266 | 6 | هذا كتاب من محمد رسول الله لبني ضميرة | - | - |

| 5 | وَأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ | دَخَلَ فِيهِ | وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ | دَخَلَ فِيهِ | الشرط + الإحالة + العطف |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | فَتَوَاثَبَتْ خُزَاعَةُ | فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِ | وَتَوَاثَبَتْ بَنُو بَكْرٍ | فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَقْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ | العطف + الإحالة |
| 7 | وَأَنَّكَ تَرْجِعُ عَنَّا عَامَكَ هَذَا | فَلا تَدْخُلُ عَلَيْنَا مَكَّةَ | | | العطف |
| 8 | وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَامٌ قَابِلٌ | خَرَجْنَا عَنْكَ | فَدَخَلْتَهَا بِأَصْحَابِكَ | فَأَقَمْتَ بِهَا ثَلاثًا | الشرط + العطف |
| 9 | مَعَكَ سِلاحُ الرَّاكِبِ: | السُّيُوفُ فِي القُرُبِ | لا تَدْخُلُهَا بِغَيْرِهَا | | الاستبدال + الإحالة |

## الملحق رقم 4

| أجزاء التتابعات الجملية للأبنية النصية الصغرى | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| م | الجزء الأول | الجزء الثاني | الجزء الثالث | الجزء الرابع | الروابط |
| 1 | اصْطَلَحَا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَنْ النَّاسِ عَشْرَ سِنِينَ | يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ | وَيَكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ | | الإحالة + العطف |
| 2 | عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَتَى مُحَمَّدًا مِنْ قُرَيْشٍ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ | رَدَّهُ عَلَيْهِمْ | وَمَنْ جَاءَ قُرَيْشًا مِمَّنْ مَعَ مُحَمَّدٍ | لَمْ يَرُدُّوهُ عَلَيْهِ | الشرط + الإحالة + العطف |
| 3 | وَإِنَّ بَيْنَنَا عَيْبَةً مَكْفُوفَةً | | | | |
| 4 | وَأَنَّهُ لا إِسْلالَ وَلا إِغْلالَ | | | | |

| 5 | وهم أمة من المسلمين | يتولجون من المسلمين حيث ما شاءوا | وأين تولَّجوا وَلَجُوا | |
|---|---|---|---|---|
| 6 | وما كان لهم من أسير | فهو لهم | هم أحقُّ الناس به حتى يفعلوا به ما شاءوا | |
| 7 | وما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ فبلغ أجلَه | فإنه لُواطٌ مبرَّأٌ من الله | وما كان من دَينٍ في رَهنٍ وراء عكاظَ | فإنه يُقضى إلى عكاظ برأسه |
| 8 | وما كان لثقيفٍ من دَيْن في صحفهم اليوم الذي أسلموا عليه في الناس | فإنه لهم | | |
| 9 | وما كان لثقيفٍ من وديعةٍ في الناس، أو مال، أو نفس غَنِمَها مودعُها، أو أضاعها | ألا فإنها مؤدَّاةٌ | | |

## الملحق رقم 5

| أجزاء التتابعات الشكلية الجملية للأبنية النصية الصغرى | | | | |
|---|---|---|---|---|
| م | الجزء الأول | الجزء الثاني | الجزء الثالث | الجزء الرابع |
| 1 | كتب أنَّ لهم ذمة الله الذي لا إله إلا هو | وذمة محمد بن عبد الله النبي | على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة | |
| 2 | أن واديَهم حرامٌ محرَّمٌ لله كلَّه. | عِضاهُه وصيدُه، وظلمٌ فيه، وسَرِقٌ فيه، أو إساءةٌ | | |
| 3 | وثقيفٌ أحقُّ الناس بوجّ | ولا يُعبَرُ طائفُهم | ولا يَدخلُه عليهم أحدٌ من المسلمين يغلبهم عليه | وما شاءوا أحدثوا في طائفهم من بنيان أو سواه بواديهم |
| 4 | لا يُحشَرون | ولا يُعَشَّرون | ولا يُستَكرهون بمالٍ ولا نفسٍ | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 16 | وما سقت ثقيفٌ من أعنابِ قريشٍ | فإنَّ شِطرَها لمَن سقاها | | | | |
| 17 | وما كان لهم من دَيْنٍ في رهنٍ لم يُلَطْ | فإنْ وجد أهلُه قضاءً قضَوا | وإنْ لم يجدوا قضاءً | فإنه إلى جُمَادى الأولى من عامٍ قابلٍ | فمن بلغ أجلُه فلم يقضِه | فإنَّه قد لاطَهُ |
| 18 | وما كان لهم مِن الناسِ من دَينٍ | فليس عليهم إلا رأسُه | | | | |
| 19 | وما كان لهم من أسيرٍ باعَه ربُّه | فإنَّ له بيعَهُ | وما لم يُبَعْ | | فإنَّ فيه ستَّ قلائصَ نصفان: حِقَاقٌ وبناتُ لَبُونٍ كرامٌ سمانٌ | |
| 20 | ومَن كان له بيعٌ اشتراه | فإنَّ له بيعَهُ | | | | |

| 10 | وما كان لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ | فإنَّ له من الأمن ما لشاهدهم | وما كان لهم من مال بِلِيَّةَ | فإنَّ له من الأمن ما لهم بوجّ |
|---|---|---|---|---|
| 11 | وما كان لثقيفٍ من حليفٍ أو تاجرٍ فأسلمَ | فإنَّ له مثلَ قضيةِ أمرِ ثقيف | | |
| 12 | وإن طَعَن طاعنٌ على ثقيفٍ، أو ظلمَهم ظالمٌ | فإنَّه لا يُطاع فيهم في مالٍ ولا نفسٍ | وإنَّ الرسول ينصرهم على مَن ظَلَمهم | والمؤمنون |
| 13 | ومن كرهوا أن يَلِجَ عليهم من الناس | فإنَّه لا يلجُ عليهم | | |
| 14 | وإنَّ السوقَ والبَيْعَ بأفنيةِ البيوت | | | |
| 15 | وإنه لا يؤمَّر عليهم إلا بعضُهم على بعض | على بني مالكٍ أميرُهم | وعلى الأخلاف أميرُهم | |

## الملحق رقم 6

| توزيع الضمائر في المعاهدة حسب المحال عليه ونوع الضمير | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المحال عليه | الغائب | المتكلم | المخاطَب | المجموع |
| الله عزّ وجل | 3 | - | - | 3 |
| قريش | 15 | 4 | - | 19 |
| أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم | 9 | 1 | 1 | 11 |
| النبي صلى الله عليه وسلم | 8 | - | 10 | 18 |
| أشياء أخرى (ضمير الشأن، مكة، الناس، السيوف ...) | 12 | 1 | - | 13 |
| المجموع | 47 | 6 | 11 | 64 |

## الملحق رقم 7

| توزيع الضمائر في المعاهدة حسب المحال عليه ونوع الضمير | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المحال عليه | الغائب | المتكلم | المخاطَب | المجموع |
| الله عزَّ وجل | 3 | - | - | 3 |
| النبي صلى الله عليه وسلم | 4 | - | - | 4 |
| وديعة | 4 | - | - | 4 |
| وادي ثقيف | 5 | - | - | 5 |
| الأسير | 7 | - | - | 7 |
| أحد من الناس (معبّر عنه بمَن الموصولة) | 8 | - | - | 8 |
| الدَّين | 12 | - | - | 12 |
| أهل ثقيف | 45 | - | - | 45 |
| أشياء أخرى (ضمير الشأن، الطائف، أعناب قريش، الحليف أو التاجر ...) | 19 | - | - | 19 |
| المجموع | 107 | - | - | 107 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | ألا فإنها مؤداة | مؤداة (لثقيف) | ما كان لثقيف | داخلية | √ | - |
| 6 | إن فيه ست قلائص نصفان، حقاق وبنات لبون | (النصفُ) حقاق و(النصفُ) بنات لبون | نصفان | داخلية | √ | |
| 7 | فأسلم، فإن له مثل قضية أمر ثقيف | ثقيف (من الأمن) | من الأمن (في أكثر من موضع) | داخلية | √ | - |
| 8 | إن السوق والبيع بأفنية البيوت | و(إن) البيع (كائن) بأفنية البيوت | - إنَّ<br>- حاجة إن إلى تقدير خبر | - داخلية<br>- خارجية | √<br>- | -<br>- |
| 9 | من كان له بيعٌ اشتراه فإن له بيعه | بيعه (الذي اشتراه) | اشتراه | داخلية | √ | - |

## الملحق رقم 8

| م | موضع الحذف | تقدير المحذوف | الدليل عليه | المرجعية | سابقة | لاحقة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نص معاهدة الحديبية | | | | | | |
| 1 | يدخل في عقد قريش وعهدهم | و(في) عهدهم | في | داخلية | √ | - |
| 2 | فأقمت بها ثلاثًا | ثلاث (ليالٍ) | فدخلتها بأصحابك | خارجية | - | - |
| | نص معاهدة ثقيف | | | | | |
| م | موضع الحذف | تقدير المحذوف | الدليل عليه | المرجعية | سابقة | لاحقة |
| 3 | على ما كتب عليهم في هذه الصحيفة | .. هذه الصحيفة (من أحكام) | تعدية الفعل: كتب | خارجية | - | - |
| 4 | لا يستكرهون بمال ولا نفس | ولا (يستكرهون بـ) نفس | يستكرهون | داخلية | √ | - |

معاهدة ثقيف

| م | العنصر المستبدِل | العنصر المستبدَل منه | نوع الاستبدال | المرجعية |
|---|---|---|---|---|
| 5 | فإن له مثل قضية أمر ثقيف | جميع أحكام ثقيف الواردة في هذه المعاهدة | جملي | قبلية وبعدية |
| 6 | على بني مالك أميرُهم، وعلى الأحلاف أميرُهم | لا يؤمّر عليهم إلا بعضهم على بعض | جملي | قبلية |

## الملحق رقم 9

| م | العنصر المستبدِل | العنصر المستبدَل منه | نوع الاستبدال | المرجعية |
|---|---|---|---|---|
| معاهدة الحديبية | | | | |
| 1 | نحن في عقد محمد وعهده | فتواثيت خزاعة فقالوا | جملي | بعدية |
| 2 | نحن في عقد قريش وعهدهم | فتواثبت بنو بكر فقالوا | جملي | بعدية |
| 3 | أشهد على الصلح | كل الصلح المدوّن بدءًا بقوله: «اصطلحا على...» وحتى «لا تدخلها بغيرها» | جملي | قبلية |
| 4 | أبو بكر الصديق ... | أشهد على الصلح رجالاً من المؤمنين ورجالاً من المشركين | جملي | قبلية |

| 8 | وضع الحرب عن الناس « يكف بعضهم عن بعض | شبه تكرار (العبارة الموازية) | 1 | 1 : 3 | 1 : 3 |
|---|---|---|---|---|---|
| 9 | نحن في عقد محمد وعهده « نحن في عقد قريش وعهدهم | التوازي | 1 | 6 : 3 | 6 : 3 |
| 10 | من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه « من أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه | التوازي | 1 | 5 : 3 | 5 : 3 |
| معاهدة ثقيف | | | | | |
| 11 | ثقيف | تام | 9 | 1 : 1 | 16 : 3 |
| 12 | دين | تام | 5 | 7 : 3 | 18 : 3 |
| 13 | تكرار الجذر ق.ض.ي (يُقضى، قضاءً، قضَوا، قضاءً، لم يقضِه) | جزئي | 5 | 7 : 3 | 17 : 3 |
| 14 | تكرار الجذر و.ل.ج (يتولّجون، تولّجوا، ولَجوا، يلج، يلج) | جزئي | 5 | 5 : 3 | 13 : 3 |

## الملحق رقم 10

| م | التكرار | نوع التكرار | عدد | مدى التكرار | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | البداية | النهاية |
| معاهدة الحديبية | | | | | |
| 1 | لفظ الجلالة (الله) | تام | 7 | *18 : 1 | 2 : 4 |
| 2 | محمد | تام | 5 | 1 : 2 | 6 : 3 |
| 3 | تكرار الجذر ص.ل.ح (صَالَح، اصطلحا، الصلح) | جزئي | 3 | 1 : 1 | 1 : 4 |
| 4 | تكرار الجذر ك.ت.ب (اكتُبْ، الكتاب، كتَبَ، كاتب) | جزئي | 4 | 1 : 1 | 3 : 4 |
| 5 | الكتاب « الصحيفة | شبه تكرار (ترادف) | 1 | 1 : 4 | 3 : 4 |
| 6 | عقد « عهد | شبه تكرار (ترادف) | 3 | 5 : 3 | 6 : 3 |
| 7 | سلاح « السيوف | شبه تكرار (شبه ترادف) | 1 | 9 : 3 | 9 : 3 |

| 15 | دين « مال | شبه تكرار (شبه ترادف) | 1 | 4 : 3 | 18 : 3 |
|---|---|---|---|---|---|
| 16 | السوق « البيع | شبه تكرار (شبه ترادف) | 1 | 14 : 3 | 14 : 3 |
| 17 | لا يُحشرون « لا يُعشّرون | التوازي | 1 | 4 : 3 | 4 : 3 |
| 18 | ما كان من دين في رهن فبلغ أجله فإنه لواط « ما كان من دين في رهن وراء عكاظ فإنه يقضى إلى عكاظ برأسه « ما كان لهم من مال بلية فإنه له من الأمن ما لهم بوجّ .. | التوازي (ما الشرطية + فعل الشرط «كان» + فاء مقترنة بجواب الشرط بداية «إن») | 9 | 7 : 3 | 20 : 3 |

## الملحق رقم 11

| (ما كان) | | (فإنّ) | |
|---|---|---|---|
| | لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ فبلغ أجله | | ـه لُواطٌ مبرًّأٌ من الله |
| | لهم من دَينٍ في رَهنٍ وراء عكاظَ | | ـه يُقضى إلى عكاظ برأسه |
| | لثقيفٍ من دَيْن في صحفهم اليوم الذي أسلموا عليه في الناس | | ـه لهم |
| | لثقيفٍ من نفسٍ غائبةٍ أو مالٍ | | له من الأمن ما لشاهدهم |
| | لهم من مال بِليّةَ | | له من الأمن ما لهم بوجّ |
| | لثقيفٍ من حليفٍ أو تاجرٍ فأسلمَ | | له مثلَ قضيةِ أمرِ ثقيف |
| | لهم من أسيرٍ باعَه ربُّه | | له بيعَهُ |

أما القوالب الشرطية الأخرى فقد تعددت أشكالها، ومنها ما يأتي:

| ما كان | لهم من أسير | فـ | هو لهم |
|---|---|---|---|
| ما كان | لثقيفٍ من وديعةٍ في الناس، أو مالٍ، أو نفس غَنِمَها مودعُها، أو أضاعها | ألا فإنّ | ـها مؤدّاةٌ |
| ما كان | لهم مِن الناسِ من دَينٍ | فليس | عليهم إلا رأسُه |
| من كان | له بيعٌ اشتراه | فإن | له بيعَهُ |

| ما | سقتْ ثقيفٌ من أعنابِ قريشٍ | فإنَّ | شِطرَها لمَن سقاها |
|---|---|---|---|
| | لم يُبَعْ | | فيه ستُّ قلائصَ نصفين |
| إنْ | طَعَن طاعنٌ على ثقيفٍ، أو ظلمَهم ظالمٌ | فإنَّ | ـه لا يُطاع فيهم في مالٍ ولا نفسٍ |
| مَنْ | كرهوا أن يَلِجَ عليهم من الناس | فإنَّ | ـه لا يلجُ عليهم |

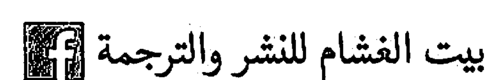
# فهرس المحتويات

| المحتويات | الصفحات |
| --- | --- |
| المقدمة | 5 |
| التمهيد | 9 |
| الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة | 15 |
| المبحث الأول: النص | 16 |
| أولاً: تعريف النص | 16 |
| ثانيًا: تاريخ مصطلح النص | 24 |
| المبحث الثاني: علم النص | 26 |
| أولاً: تعريف علم النص | 26 |
| ثانيًا: نشأة علم النص | 30 |
| ثالثًا: أسباب ظهور علم النص | 37 |
| رابعًا: علاقة علم النص بالعلوم الأخرى | 39 |
| المبحث الثالث: الترابط النصي | 43 |
| أولاً: معايير الترابط النصي | 43 |
| ثانيًا: الاتساق | 46 |
| ثالثًا: الانسجام | 52 |
| المبحث الرابع: الأبنية النصية | 56 |
| أولاً: التعريفات | 56 |
| ثانيًا: تحليل الأبنية النصية لمعاهدتي: الحديبية، وثقيف | 60 |
| الفصل الثاني: الترابط الشكلي في المعاهدات السياسية النبوية | 71 |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: الترابط النحوي | 72 |
| أولاً: الإحالة | 72 |
| ثانيًا: الربط | 94 |
| ثالثًا: الحذف | 107 |
| رابعًا: الاستبدال | 115 |
| المبحث الثاني: الترابط المعجمي | 120 |
| أولاً: التكرار | 121 |
| ثانيًا: التضام | 128 |
| المبحث الثالث: الترابط الصوتي | 134 |
| أولاً: السجع | 136 |
| ثانيًا: الجناس | 138 |
| الفصل الثالث: الترابط الدلالي في المعاهدات السياسية النبوية | 141 |
| المبحث الأول: الترابط الدلالي في إطار البنية النصية | 142 |
| ترتيب الأحداث والعناصر | 144 |
| المبحث الثاني: شبكة العلاقات في البنية النصية | 154 |
| أولاً: تحويل علاقات الإسناد | 154 |
| ثانيًا: الاشتقاق من لفظ المسند أو المسند إليه | 156 |
| ثالثًا: التوازي وتنامي النص | 158 |
| المبحث الثالث: العلاقات الدلالية في إطار البنية النصية | 161 |
| أولاً: التعليل | 161 |
| ثانيًا: التفسير | 162 |
| ثالثًا: الإجمال والتفصيل | 164 |

| | |
|---|---|
| رابعًا: التكرار | 165 |
| خامسًا: الترادف | 167 |
| سادسًا: التقابل | 168 |
| سابعًا: التقصي | 169 |
| المبحث الرابع: العلاقات الدلالية بين أبنية النص الكبرى | 172 |
| أولاً: الإجمال والتفصيل | 172 |
| ثانيًا: التقابل | 174 |
| ثالثًا: التكرار | 175 |
| الخاتمة | 176 |
| قائمة المصادر والمراجع | 179 |
| الملاحق | 189 |

للإطلاع على قائمة إصداراتنا :




طبع بمطابع مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان